



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : / 2015

قسم : علوم التسيير

الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية

مذكرة بعنوان:

الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) ميلة

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- لطرش جمال

إعداد الطلبة:

- إيدري رجاء

- بن مسعود خولة

- بوالقرعة منية

السنة الجامعية: 2014/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

دعاء

اللهم انفعنا بما علمتنا ويسر لنا سبيل العلم يا رب علمنا أن نحب الناس كلهم، وعلمنا أن نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب غيرنا، علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وأن الانتقام هو أول مظاهر العنف.
يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا بل فكرنا دائما أن للإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

إذا أسأنا يا رب إلى الناس فامنحنا شجاعة الاعتذار، وإذا أساء الناس إلينا فامنحنا شجاعة العفو.

أمين يا رب العالمين

سورة الفلق

شكر وتقدير

ربي اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

نشكر الله على جزيل نعمائه، نشكر المعترف بمنه وآلائه، فالحمد لله الكريم الوهاب أولاً وأخيراً الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أوجه عبارات الشكر والتقدير والائمتان إلى الأستاذ المشرف " لطرش جمال " الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح وكان له الفضل بعد الله عزوجل في إتمام هذه المذكرة نسأل الله أن يحفظه وينير دربه ويرزقه الفردوس الأعلى رفقة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، شكراً لك استاذ وجزاك الله عنا كل خير.

وكما قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

إلى من زرعو التفاؤل في درينا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات ربما دون أن يشعروا بدورهم في ذلك فلهم منا كل الشكر ونخص منهم الأساتذة " زموري كمال، أبوبكر بوسالم، كنيذة زليخة، هبول محمد، عاشوري نعيم، مزهود هشام " وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

ونشكر موظفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة المدير " شعوة " و " سمير "

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى الزملاء " هشام نابتي، جبار محمد " وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

" رجاء، خولة، منية "

الأهداء

علاء هدا

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

للهم إني أصبحت منك في صحة وعافية ونعمة، فأتم على نعمتك وعافيتك وسترك في الدنيا والآخرة.

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

بكل حب صدق وعرفان أهدي ثمرة جهدي إلى أعز مخلوقين إلى قلبي والداي الكريمين، إلى من قال فيهما الله

سبحانه وتعالى ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾

إلى نبع الحنان والعطاء الذي لا يجف إلى من أروضتني العفة والسمو والخلق الكريم إلى التي إلى جانبي

بروحها بقلبيها ودعائها أمي الغالية " آسيا "

إلى الذي غرس لي بساطا أخضر وأهداني محبة وأعطاني بلا مقابل إلى الذي لو قضيت العمر أعد فضائله

لأنتهى العمر وبقي الفضل إلى الذي تجرع مرارة العمل وأفنى حياته في الكد والشقاء لأسعد في الدنيا وأرقى إلى

درجات العلم إلى الذي أحبني ومازال يحبني إلى أبي الغالي " أحمد "

إلى سندي وقوتي بعد الله وأبي أخي العزيز " سفيان "

على شعلة الذكاء والنور، إلى الوجهين المفعمين بالبراءة، وبمحببتكما أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد زميلتي

في المذكرة " خولة " " منية "

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح

والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي " أمية، إيمان، أماني، منار، أميرة، سارة "

إلى جميع الأقارب والأحباب " أعمامي وأخوالي "

إلى كل دفعتي وكل من يعرفني وبالأخص " فاطمة، نورة، سهير، مروة، لمياء، رميساء، ناريمان، خولة، سهام،

رميلة "

إلى كل من سقط من قلبي سهوا.

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا وما كنا لنصل لولا أن وفقنا الله

رجاء

الحمد لله عدد خلقه وزينة عرشه ومداد كلماته حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، اللهم لك الحمد بما يليق بجلال
عرشك وعظيم سلطانك ونور وجهك الكريم، اللهم لك الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت تباركت
ربنا وتعاليت والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد. أهدي هذا العمل إلى:

أول من نطق لساني باسمها ونبض قلبي بحبها واكتحلت أجفاني بصورتها، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها
إلى مصدر الحنان والعطف مصدر السعادة، إلى من دعائها سر نجاحي وابتسامتها بلسم جروحي، أمي الحبيبة
" مريم "

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني العطاء بدون انتظار سندي القوي في الحياة إلى من كان رمز
الصمود والعطاء والساھر على تربيّتي وتعليمي، أبي العزيز " امر "

حفظكم الله وبلغكم سعادة الدارين وأطال الله في عمريكما ووفقني الله لأهديكما المزيد من النجاح والتفوق.

إلى أحب الناس وأقربهم إلى مانحتي القوة والعزم إلى سندي في الحياة، الصديقة والأنيسة إلى أختي الوحيدة "
فاطمة الزهراء وزوجها "

إلى الأحب إلى قلبي من نفسي إختوي: فريد، عز الدين، سفيان، صابر، أحمد، نبيل، وإلى زوجات إختوي:
هاجر، أمينة، رقية، وكوثر، إلى كل الأحباب والأقارب

إلى أولاد إختوي: أسامة، وائل، ميسون، إسرائ، تسنيم، محمد أمين، رامي وأيوب

إلى الأخت التي لم تلدها لي أمي إلى رفيقة حياتي وصاحبة الوجه البشوش " رحاب " وإلى مدلّتي " خلود "

إلى رفيقات دربي إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي ومن قاسمتا معي هذا العمل إلى الأختين والصديقتين
أسأل الله أن لا يفرق بيننا ويحفظهما " رجاء، منية "

إلى كل زملاء الدراسة وبالأخص دفعة 2015 خاصة " فاطمة، سهير، نورة، سهام، مروة، لمياء، رميساء،
خولة، رميلة، أماني " وكل من كان لي شرف التعرف بهم.

إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد

*** لكم مني فائق الاحترام والتقدير ***

خولة

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك، الله جل جلاله. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة إلى معفى الحب والحنان، إلا بسمه الحياة وسر الوجود إلا من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من يسعد القلب بلقائها إلى روضة الحب التي تثبت الأزهار أطال الله في عمرها أُمِّي
الحبيبة " نورة "

إلى من خفق له قلبي واسمه يهز فؤادي، إلا من كان سندي وارتكازي، إلا من تعب لأرتاح، وهياً لي أسباب النجاح، إلى من تمنى لي النجاح ليفتخر بي، إلى من وهبني الأبوة في أجمل طقوسها، إليك يا أبي العزيز
أحسن "

إلى من كانوا معي في كل خطوة أخطوها بتشجيعاتهم ودعمهم، إلى تاج رأسي وسندي في الحياة إخوتي:
فيصل، طارق، أحمد "

إلى أخواتي الكريمات ورفيقات دربي " سمية، أمنية، سعيدة " التي أتمنى لها النجاح في شهادة البكالوريا،
وريحانة فؤادي " ندى "

إلى جدي " مسعودة " وجدي " مصطفى " أطال الله في عمرهما، وإلى زوجات إخوتي " حواء وحليمة "
إلى أزواج أخواتي " صادق، خير الدين " وإلى براعم العائلة التي لا تحلو الحياة بدونهم " الكتكوتة رؤى،
محمد، إياد "ديدو"، علاء الدين "شوشو" "

إلى جميع عائلتي أعمامي، عماتي، أخوالي، خالاتي، وأولادهم خاصة " رميساء، نعيمة، جمانة، ليلي "
إلى من تقاسم معي هذا العمل، إلى إخوتي التي لم تلدهم أُمِّي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء
إلى يبابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت " خولة ورجاء "

إلى من عشت معهم أسعد اللحظات في حياتي ولن أنساهم " عبلة، فاطمة، نورة، لمياء، أماني، سهير، نسيمه،
سهام، مروة، رميساء، نريمان " وكل زميلاتي وزملائي في الكلية، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم
مذكرتي

منية "

فائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	تمثيل بياني يوضح نظرية تعادل القوى الشرائية	1-1
16	أثر فيشر الدولي	1-2
18	أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	1-3
19	أثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف	1-4
20	التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف	1-5
33	سوق الصرف والمتعاملين فيها	1-6
39	الإجراءات التجارية بالنسبة للمصدر	2-7
40	الإجراءات التجارية بالنسبة للمستورد	2-8
41	الإجراءات المالية	2-9
72	شكل يوضح المقاصة الثنائية التي تربط المنشأة الأم مع فرعها الأجنبي	2-10
73	توضيح حركة التدفقات التي تلجأ إلى النقاوة أو المقاصة	2-11
73	حركة الأموال بدون مقاصة	2-12
93	الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	3-13
94	المجمع الجهوي للاستغلال ميلة	3-14
97	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة	3-15
104	تقلبات أسعار الأورو في حالة الشراء	3-16
105	تقلبات أسعار الدولار في حالة البيع	3-17

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	خطر الصرف المتعلق بالعمليات المالية والتجارية	43
2-2	أوضاع العامل	64
2-3	كشف بيان مركز المتعامل لكل عملة يستعملها	66
3-4	تقلبات الأورو والدولار في حالة الشراء	101

فَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ قَامَ

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
125	التصفية الأولية للملف	1
126	تعليمات فتح الاعتماد	2
127	تابع لتعليمات فتح الاعتماد	3
128	شكل طلب الاعتماد المستندي أو البنكي	4
129	تابع لشكل طلب الاعتماد المستندي	5
130	إشعار الخصم	6
131	التحقق من صحة شهادة التجارة الخارجية	7
132	الالتزام	8
133	ملف إعلان بدء ملف توطين الإستيراد	9
134	الفاتورة الشاملة للتصفية الأولية للملف	10
135	التصفية النهائية للملف	11
136	شهادة منشأة	12
137	ملاحظات الوزن والتعبئة	13
138	شهادة مطابقة	14
139	بطاقة التحويل البنكي	15
140	بيان نقل البضاعة	16
142	إشعار الخصم	17

فِي الْمَدِينَةِ
مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

فهرس المحتويات

I.....	شكر وعرهان:
II.....	الإهداء:
III.....	فهرس الأشكال:
IV.....	فهرس الجداول:
V.....	فهرس الملاحق:
VI.....	فهرس المحتويات:
أ-د.....	المقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصرف

2	تمهيد:
3	المبحث الأول: عموميات حول الصرف
3	المطلب الأول: مفاهيم حول الصرف
3	الفرع الأول: مفهوم الصرف
5	الفرع الثاني: سعر الصرف الاسمي
5	الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقي
6	الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي
7	المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف
7	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت
8	الفرع الثاني: نظام الصرف المرن
10	الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف
11	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
11	الفرع الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية
13	الفرع الثاني: نظرية تعادل سعر الفائدة
15	الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق
15	الفرع الرابع: نظرية الأرصد (نظرية أثر فيشر الدولي)

17	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف، سياساته وطرق التنبؤ به
17	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
17	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
21	الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
21	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
22	الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة
23	الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف
24	الفرع الثالث: إقامة سعر صرف متعدد
25	الفرع الرابع: سياسة إنشاء مال موازنة الصرف
26	المطلب الثالث: طرق التنبؤ بأسعار الصرف
26	الفرع الأول: التنبؤات بالأسعار قصيرة الأجل
28	الفرع الثاني: التنبؤ بأسعار الصرف متوسطة وطويلة الأجل
29	المبحث الثالث: نظرة عامة حول سوق الصرف
29	المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرف
29	الفرع الأول: تعريف سوق الصرف
30	الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف
31	المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في سوق الصرف وطبيعة التدخلات فيه والمخاطر المتعلقة بالسوق
31	الفرع الأول: الأطراف المشاركة في سوق الصرف وطبيعة التدخلات فيه
34	الفرع الثاني: المخاطر المتعلقة بالسوق
35	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف
37	تمهيد:
38	المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف
38	المطلب الأول: ماهية مخاطر الصرف
38	الفرع الأول: تعريف مخاطر الصرف
38	الفرع الثاني: نشأة مخاطر الصرف

42	المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الصرف وأنواعه
42	الفرع الأول: طبيعة مخاطر الصرف
44	الفرع الثاني: أنواع مخاطر الصرف
46	المطلب الثالث: الآثار الناجمة من مخاطر الصرف
46	الفرع الأول: على مستوى القطاع البنكي
46	الفرع الثاني: على مستوى القطاع المؤسساتي
47	الفرع الثالث: على مستوى السوق
48	المبحث الثاني: التعامل بالعملات الأجنبية
48	المطلب الأول: نظرة عامة حول العملات الأجنبية
48	الفرع الأول: تعريف العملات الأجنبية وأهميتها
49	الفرع الثاني: أدوات أخرى للتعامل بالعملات الأجنبية
52	الفرع الثالث: الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية
53	الفرع الرابع: أسس وقواعد التعامل في سوق العملات
54	المطلب الثاني: التعامل في أسواق العملات الأجنبية
54	الفرع الأول: العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات الأجنبية
57	الفرع الثاني: تسمية أسعار العملات الأجنبية
58	الفرع الثالث: طريقة تسمية أسعار العملات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية
59	الفرع الرابع: الخطوات التي يجب مراعاته عند التداول بالعملات الأجنبية
60	الفرع الخامس: الأسعار المتقاطعة وأهميتها وطرق حسابها
63	المطلب الثالث: مراكز المتعاملين في سوق العملات الأجنبية وأوضاعهم ومراقبة عمليات التداول
63	الفرع الأول: مراكز المتعاملين في سوق العملات الأجنبية
66	الفرع الثاني: مراقبة عمليات التعامل
68	الفرع الثالث: أهم مشاكل التعامل بالعملات الأجنبية
69	المبحث الثالث: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف
69	المطلب الأول: أساليب التغطية الداخلية
69	الفرع الأول: تغير آجال الدفع " المؤجلة بمدة أو أجل الاستحقاق

71	الفرع الثاني: الاختيار الحسن لعملة الفوترة.....
72	الفرع الثالث: المقاصة الداخلية.....
74	المطلب الثاني: أساليب التغطية الحديثة (الخارجية).....
74	الفرع الأول: التغطية عن طريق أسواق العقود المستقبلية للعمليات.....
74	الفرع الثاني: عملية المبادلة.....
75	المطلب الثالث: أساليب التغطية الكلاسيكية.....
75	الفرع الأول: التغطية الآجل.....
76	الفرع الثاني: التغطية في السوق العاجلة.....
77	المطلب الرابع: إستراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف.....
77	الفرع الأول: إستراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء.....
78	الفرع الثاني: إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام خيار البيع.....
78	الفرع الثالث: إستراتيجيات تتضمن توليفة من الخيارات.....
80	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلا 834-
82	تمهيد:
83	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
83	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
83	الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
84	الفرع الثاني: تطور فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
87	المطلب الثاني: المهام والأهداف والخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
87	الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
88	الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
89	الفرع الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
90	المطلب الثالث: نشاطات، مبادئ والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....
90	الفرع الأول: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
91	الفرع الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....

92	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
94	المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-
94	المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-
94	المطلب الثاني: دور ووظائف وامتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-
94	الفرع الأول: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميله
95	الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834
96	الفرع الثالث: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834
96	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834
96	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834
97	الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834
101	المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة (X)
118	الخاتمة:

قائمة المراجع

الملاحق

المقدمة:

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر الصرف عملات التقييم على المستوى الدولي وذلك إثر انهيار نظام بروتن وودز عام 1971 وتبني معظم الدول الكبرى نظام الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب على ذلك من آثار -سلبية طبعاً- بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء وهو ما حدث في النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي لكثير من المؤسسات الصناعية والدولية النشاط، مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر أسعار الصرف باكتشاف عدة تقنيات لتجنب مثل هذه المخاطر، بغية المحافظة على مدى ضيق التقلبات في أسعار الصرف إلى أنها باءت بالفشل مقابل الهجمة التي شهدتها الأسواق من قبل المتعاملين والمستثمرين، مما أدى إلى اجتهاد الدوائر المسؤولة في تلك المؤسسات إلى حد بعيد في مجال مواجهة مخاطر الصرف لما لها من آثار حاسمة على خزينة المؤسسة وبالعملة الصعبة.

كما أن المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف لا تمس المؤسسات الكبرى فقط بل تمس البنوك المتعاملة مع المؤسسات في حالة تجاوز الخطر الحدود القصوى.

إن معظم دول العالم الثالث عرفت تحولات جذرية في مختلف المجالات من بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، وذلك تحت ضغط أوضاعها الاقتصادية السيئة. والتي دفعت بها إلى الإدغان نحو مؤسسات النقد الدولية عملت على إدماجها في النظام الاقتصادي الدولي الذي يعرف تطورات باستمرار وفرضت عليها تحديد تجارتها الخارجية، وأنظمة صرفها وأسعارها بشكل عام، بما يتماشى والظروف الاقتصادية الدولية ونظراً لما يشهده عدد متزايد من الدول النامية في تغيير نظام سعر صرفها اتجاه النظام المرن وتحديد سعر عملاتها وبالتالي زيادة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون في الأسواق الحقيقية، النقدية والمالية.

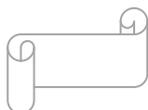
مما يتطلب شيئاً فشيئاً إلى استعمال تقنيات معينة سواء داخلية أو خارجية لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف سواء على مستوى المؤسسات أو حتى على مستوى القطاع البنكي وهنا تكمن أهمية إدارة مخاطر الصرف، لذلك كله فإننا نهدف إلى إبراز أهم التقنيات المستعملة في إدارة وتسيير المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار الصرف بالنسبة للبنوك والمؤسسات دولية النشاط، لأن تلك التقلبات يمكن أن تحمل المؤسسات المعنية خسائر مالية باهظة هي في غنى عنها.

1. إشكالية البحث:

وعلى ضوء ذلك تتبلور إشكالية بحثنا فيما يلي:

ما هي الأساليب المستخدمة لتغطية مخاطر الصرف في البنوك الجزائرية؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر نقوم بطرح عدد من التساؤلات الفرعية التالية:



- ما هو سعر الصرف وما هي نظمه ونظرياته والعوامل المؤثرة فيه؟
- كيف نشأت مخاطر الصرف وعلى ما تؤثر هذه المخاطر؟
- ما هي طرق تسيير خطر سعر الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

2. فرضيات الدراسة:

- وكإجابة أولية على التساؤلات اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:
- سعر الصرف هو النسبة التي يتم من خلالها مبادلة عملة ما مع عملة أخرى، وفق إطار قانوني الذي يتم تحديده على أساس قوى العرض والطلب؛
 - تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق تقلباتها المستمرة، والتي تؤثر على ودائع وقروض متعاملين بمختلف العملات في البنوك؛
 - تعتمد البنوك الجزائرية في مواجهة وتسيير خطر الصرف على تقنية أساسية:
✓ الاحتفاظ بهامش خطر يقدر بـ 3%.

3. أهداف الدراسة:

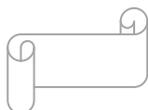
- نهدف من وراء هذه الدراسة لمعرفة الأساليب المستخدمة لمواجهة مخاطر الصرف وعلى كيفية مواجهة البنوك لهذا الخطر
- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إطار المعرفة العلمية

4. أهمية الدراسة:

- المكانة التي يحتلها سعر الصرف في المجال الاقتصادي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء؛
- كون موضوع الأساليب المستخدمة لتغطية مخاطر الصرف في البنوك الجزائرية من المواضيع التي أعطيت لها أهمية كبيرة ولها مكانة مرموقة في عالم المبادلة.

5. أسباب اختيار الموضوع:

- من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا البحث والعمل فيه:
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه (مالية)؛



-
- الرغبة في مناقشة هذا الموضوع وإثرائه بمرجع إضافي؛
 - جهلنا بجوانب الموضوع وأبعاده الاقتصادية دفعتنا للبحث فيه من أجل إزالة الإبهام والغموض؛
 - التعرف عن قرب على الإجراءات المتخذة من طرف البنوك الجزائرية إزاء مخاطر سعر الصرف.

6. صعوبات البحث:

من خلال قيامنا بإنجاز هذا الموضوع صادفتنا عدة صعوبات حالت دون أن يكون هذا العمل في المستوى المطلوب من بين هذه الصعوبات:

- عدم توفر الكتب في هذا المجال من طرف الكتاب الجزائريين؛
- قلة أو انعدام المراجع المتعلقة بالموضوع في مكتبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بميلة، وصعوبة الحصول عليها في باقي الجامعات الأخرى؛
- عدم السماح للباحثين من الإطلاع على الوثائق في أغلب الهيئات الرسمية؛
- صعوبة إيجاد مكان التريص يتوافق وهذا الموضوع.

7. منهج الدراسة:

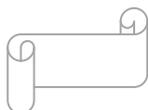
لمعالجة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات بالنفي والإيجاب، حيث اخترنا المنهج الوصفي للمفاهيم المتعلقة بتغطية مخاطر الصرف، إلى جانب المنهج التحليلي الذي اعتمدناه لمعالجة الفصل الأخير وعمدنا إلى تنظيم الجداول والمنحنيات للوصول إلى النتائج النهائية.

8. مصادر الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا بالدرجة الأولى على الكتب والتي استمدينا منها التعاريف والنظريات والأنواع، كما لجأنا إلى مصادر مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة تقلبات سعر الصرف وتغطيتها خلال الفترة المدروسة واستعينا ببعض المذكرات لنأخذ بعض العناصر التي استعسر الحصول عليها بالإضافة إلى مواقع الإلكترونية.

9. تقسيمات البحث:

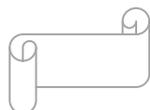
للإجابة على الإشكالية واختيار الفرضيات اقتضت الضرورة من تناول الموضوع في ثلاثة فصول سبقته مقدمة عامة وتليهم الخاتمة العامة وقد تناولنا فيه:



الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للـصرف

الفصل الثاني: الأساليب المستخدمة لتغطية مخاطر الصرف

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله 834-



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للصدرف

تمهيد:

إن من بين أهم المعوقات التي تواجهها العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الاقتصاد الدولي واقتصاديات دول العالم هي تلك المشكلة المتعلقة بتحديد العلاقة ما بين النقد الوطني والأجنبي ويطلق عليها اصطلاحاً مشكلة الصرف الأجنبي، وبما أنه لا توجد عملية دولية واحدة تتفق مع كافة التعاملات الدولية وبما أنه لكل بلد عملته النقدية الخاصة تتخذ أساساً للتغير عن قيمة أي سلعة من السلع، لذلك فإن المشكلة تنشأ عند رغبتها في مقارنة سعر السلعة المعينة في الدولة مع سعرها في دولة أخرى وعليه فإن المبادلة الدولية تستلزم دائماً إجراء مقارنة بين قيمة عملة البلدان أطراف التبادل وعملية المقارنة هذه تعتبر جوهر عملية الصرف الأجنبي.

حيث سنحاول في ها الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الصرف.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف، سياساته وطرق التنبؤ به.

المبحث الثالث: نظرة عامة حول سوق الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول الصرف

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف وَمَنْحَتُهُ العناية الفائقة وجاءت في شأنه مفاهيم عديدة، وصيغ متنوعة، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم من خلال تحويل سعر أو أسعار العملات.

ونهدف من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفاهيم حول الصرف.

المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم حول الصرف

يتعين إرفاق فهم سعر الصرف بعملية الصرف التي تعني عملية شراء وبيع الوسائل التي يمكن بموجبها تسوية المدفوعات في بلد آخر كالنقود الأجنبية ويتم التعامل بالصرف أساساً على سعر معين هو سعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية¹.

وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركة المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر لكي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى عملات الدول الذي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعملية الصرف.

وبعبارة أخرى هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية².

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص: 95.

² موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 43.

كما أن العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة أخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف كذلك يمكن مبادلة العملات غير القابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء، وقد تكون العملة قابلة للتحويل بشكل جزئي عندما يمكن استخدام العملة بشكل قانوني في شراء الصرف الأجنبي لتمويل عمليات معينة فقط¹.

ويقيس سعر الصرف الأجنبي سعر إحدى العملات مقومة بعملية أخرى.

ويمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال علاقاته بين الصادرات والإستيرادات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب ومن الجانب الآخر أن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي².

وللوقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي يتوجب تحديد معنى لسعر الصرف الأجنبي (Foreing Exchange):

اصطلاحاً: هو يحمل أكثر من معنى فمرة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي Foreign Currency وأخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية أو أنه يعبر عن المعنيين في آن واحد، لذلك فإن كلمة Exchange تعني نقد كما تعني تبادل أو صرف النقد³.

وفي ضوء ذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعني سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية أو سعر النقد المحلي Domestic.

Money Rice النقد الأجنبي، وهو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.

¹ سي بول هالوود وآخرون، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية-، 2007، ص: 39.

² سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 15-16.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 22-23.

الفرع الثاني: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة¹.

يتحدد المعدل الاسمي لسعر الصرف يوميا في سوق الصرف ويستوجب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية.

كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال: الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي لمؤشر سعر الصرف وهذا يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأجنبية الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية².

الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقي

يمكن تقديم مفهوم آخر لسعر الصرف والذي يعد في الكثير من الأحيان مقياس للارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة وهو سعر الصرف الحقيقي، إن المؤشرات الحقيقية غالباً ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية وللقدرة التنافسية الدولية³. ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسعر المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة.

ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الآتية⁴:

$$R = e \times \frac{P^*}{P}$$

¹ علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على اقتصاد الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص: 84.

² عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 7.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

⁴ عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

حيث:

P: مستوى السعر المحلي.

e: عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل دينار جزائري واحد.

P^* : مستوى السعر الأجنبي.

R: سعر الصرف الحقيقي.

نلاحظ أنه ما دامت (P^*) تمثل الأسعار الأجنبية أي الأسعار المقاسة بالدولار الأمريكي، وسعر الصرف المقاس بعدد الوحدات (السنتميات) من الدولار مقابل كل دينار جزائري واحد، يجعل البسط في المعادلة أعلاه يعبر عن الأسعار الأجنبية المقاسة بالدولارات ومع السعر المحلي المقيم في هذه الحالة بالدينارات في المقام، فإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الأسعار الأجنبية بالمقارنة مع تلك الموجودة محليا.

فالارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (أو التدهور الحقيقي) يعني أن السلع الأجنبية أصبحت أعلى من السلع المحلية، وببقاء الأشياء الأخرى على حالها، يعني ذلك أن المقيمين والأجانب سوف يفضلون السلع المحلية، وهي عبارة عن الزيادة في درجة المنافسة في سلعنا، وبالعكس إن الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي (أي التحسن الحقيقي) يعني أن سلعنا أصبحت غالية بالخارج وبالتالي أقل منافسة.

الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي

سعر الصرف الفعلي هو السعر الذي يدفعه التجار من الصرف الأجنبي، وسعر الصرف الفعلي هو المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد¹.

كما يعرف سعر الصرف الفعلي عند بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية².

حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لقيمة العملة المحلية، أما الاقتصادي الجزائري حميدات فيعرفه على أنه عدد وحدات

¹ عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص ص: 23-24.

العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم وإعانات مالية.

المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف

يقصد بها الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف عملة مقابل عملة أخرى أو مجموعة من العملات الأجنبية، وباختلاف الإطار القانوني من دولة إلى أخرى قد تختلف طريقة تحديد سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب العوامل الاقتصادية المتاحة له ويعتمد أساس تحديد سعر الصرف على تفاعل قوى العرض والطلب، الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب النقدي.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

هي أنظمة تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق وعملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند على معيار معين لتعريف سعر التدخل-سعر التعادل- بالنسبة لعملتها الخاصة.

والمعايير التي يمكن الاستناد إليها هي عادة ثلاث أنواع¹:

- المعادن الثمينة وخاصة الذهب؛
- العملات الصعبة الرئيسية؛
- سلات العملات.

مما لا شك فيه أن هذا النظام عدى المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل Full Gold Standard ثم نظام سبائك الذهب Gold Exchange Standard، ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينتهي بل استمر في صورة التثبيت إلى عملة رئيسية Key Currency كالدولار والفرنك أو غيرها إلى سلة عملات كسلة حقوق السحب الخاصة SDR'S (Special Drawing Rights) أو أية سلة أخرى يراها القطر مناسبة لمعاملته التجارية مع شركائه أو منافسيه التجاريين². إن نظام الصرف سواءً كان في ظل قاعدة الذهب أم النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب لا يكن ثابتاً ثباتاً مطلقاً بل فيه حدود للحركة تتراوح بين نقطتي خروج ودخول الذهب في قاعدة الذهب أو حدود التغيير التي سمح بها صندوق النقد الدولي وفق قاعدة برتن وودز أو الحدود التي تسمح بها الدولة لسعر صرفها التحرك ضمنها في قاعدة النقود الورقية.

¹ علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 84-85.

أولاً: مزايا نظام الصرّف الثابت

- هناك مجموعة من المزايا والفوائد التي يتحلّى بها نظام سعر الصرّف الثابت ويمكن إجمالها بما يأتي¹:
- تشجيع أسعار الصرّف الثابتة للتجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى وتضمن الانسيابية في تدفقها؛
 - إن الثبات في أسعار الصرّف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل؛
 - إن استقرارية أسعار الصرّف تعطي الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات؛
 - يقلل من مخاطر المضاربة بالعملة الدولية.

ثانياً: عيوب نظام الصرّف الثابت

- أما فيما يخص عيوب أنظمة أسعار الصرّف الثابتة فيمكن ذكرها فيما يلي²:
- تقييد حرية السياسات النقدية للبلدان؛
 - ضرورة أن تكون الاحتياطات الدولية للدولة كبيرة؛
 - اعتماد سياسات إعادة توازن موازين المدفوعات على السياسات الوطنية التضخمية أو الانكماشية؛
 - ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد والعملة الأجنبية وكما أظهرته الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م؛
 - إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقضة مع المعطيات الاقتصادية.

الفرع الثاني: نظام الصرّف المرّن

إن نظام الصرّف المرّن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرّف المرنة بين سعر الصرّف العائم Exchange Rate مروراً بسعر الصرّف المدار Free Floating وانتهاءً بسعر الصرّف الزاحف Grawling Exchange.

ويعكس نظام الصرّف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرّف المرّن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي³، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها في النظام المرّن لا تقل أهمية عن تلك، فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقاً

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2010، ص: 100-101.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 91-92.

لمقتضيات الوضع لضغوط من أجل التوسع في الإصدار النقدي بدلا من زيادة الضرائب وضغط الإنفاق الحكومي وترشيده.

تختفي في نظام سعر الصرف المرّن العلاقة المحددة بين العملات المختلفة عما هو متبع في ظل أسعار الصرف الثابتة حيث تسمح البنوك المركزية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف وذلك كي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسعار الصرف الأجنبية، فعلى سبيل المثال إذا ازدادت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة عن سعر معين للصرّف وليكن 1,42 دولار للدينار عندها سيزيد الطلب على الدينار الأردني من قبل الأمريكيين ولن يتدخل البنك المركزي الأردني لتعديل سعر الصرف ويترتب على زيادة الطلب ارتفاع سعر الدينار الأردني إلى 1,38 دولار للدينار على سبيل المثال، لكن هذا الارتفاع قد يجعل أسعار السلع الأردنية أعلى بالنسبة للأمريكيين مما سيؤدي لاحقاً إلى خفض الطلب على الدينار الأردني¹.

يطلق على نظام الصرف المرّن اسم " نظام تعويم العملات " وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات وإحداث تغييرات في مستويات الأسعار وكذلك إحداث تغييرات في مستويات الدخل وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تتعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات، انتقال رؤوس الأموال.

أولاً: مزايا نظام الصرف المرّن

ينطوي هذا النظام على المزايا التالية²:

- أخطاء التقدير لتدهور قيمة العملة أو تحسنها من قبل المضاربين قد يسبب لهم خسائر هامة؛
- السياسات النقدية للدول هي أكثر استقلالية لأن استقرار معدلات الصرف ليس معيقاً أثناء إعدادها؛
- تغييرات أسعار الصرف تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بصفة أكثر أوتوماتيكية، ففي حالة العجز يزداد الطلب على العملات الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير والسلع الأجنبية تصبح أعلى بالنسبة للأسواق المحلية والتعديل يكون بصفة معاكسة في حالة وجود فائض.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص: 164-165.

² شوقي طارق، أثر تغييرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2009، ص: 11.

ثانياً: عيوب نظام الصرف المرن

نوجزها فيما يلي¹:

- تسجيل أسعار الصرف طفرة كبيرة المر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية؛
- يمكن أن يكون نظام أسعار الصرف المرن تضخمي مما يؤدي إلى تخفيف القيود على السياسات النقدية للبلدان؛
- تكون التقلبات كبيرة بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛
- يمكن أن تكون العملة النقدية للبلد أقل ثقة من العملة النقدية الأجنبية بمعدل صرف ثابت.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

إن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف المرن، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها². كما يمكن اعتباره من جهة على أنه كل إجراء حكومي موجه إلى تنظيم ومراقبة الاتفاقات المالية مع الخارج في إطار توازناتها الخارجية ومن جهة أخرى هو تسجيل المدخلات والمخرجات من العملة الصعبة وإدارة الفائض، وكذلك يعتبر أداة لتحقيق التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات وتأمين حماية العملة الوطنية، وقد جاء هذا النظام قصد مواجهة الأزمات النقدية وحماية الاقتصاد الوطني خاصة الدول النامية.

أولاً: مميزات الرقابة على الصرف

من خصائص الرقابة على الصرف هي كون السلطة المشرفة على القطاع الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشرائه للمقيمين.

وباعتبار أن عمليات المضاربة تتعدم في ظل الرقابة على الصرف فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحياناً أسعاراً عدة للصرف بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية³.

¹ سعيد جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

² سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظريات والسياسات -، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان -الأردن-، 2010، ص: 167.

ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة على الصرّف

إن معظم الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة على الصرّف وجهت من قبل الدول الرأسمالية كون هذه الرقابة تُحدُّ نوعاً ما من مصالحها ومن أهم الانتقادات ما يلي¹:

- تعرقل حرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى البلد، مما يسبب في تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم إلى الخارج وهو الشيء الذي يعيق تمويل الاستثمارات إلى الخارج؛
- يؤدي هذا النظام إلى التضخم المحلي مما يساعد على ظهور سوق الصرّف الموازية. الرقابة على الصرّف تقع عائقاً أمام نمو المبادلات التجارية بين الدول من خلال القيود التي تفرض على كل من الصادرات والواردات.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرّف

لا يمكن لنا التكلم عن سعر الصرّف الاقتصادي إلا ولا بد من التطرق إلى أهم النظريات المتعلقة به.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية²

توفر نظرية تعادل القوى الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرّف الفعلي المتعددة الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرّف الفعلي السعر النسبي بين عملتين والذي يجب أن يتحدد، في حالة التوازن على أساس القوى الشرائية النسبية لهاتين العملتين.

ويمكن التمييز بين تعادل القوة الشرائية المطلق والذي هو عبارة عن نسبة السعر بالبلدين وتعادل القوة الشرائية النسبي أو حاصل سعر الصرّف في فترة الأساس ونسبة الأرقام القياسية للأسعار بالبلدين.

$$S_A = \frac{PD}{PF}$$

$$S = S_{t-1} \frac{Pd}{Pf}$$

حيث:

SA: تعادل القوة الشرائية المطلقة في الفترة الزمنية الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

PD: مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي.

¹ سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة... للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 136-138.

PF: مستوى السعر المطلق ببلد أجنبي.

S: تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

Pd: الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة (فترة أساس = صفر).

Pf: الرقم القياسي للسعر ببلد أجنبي في الفترة الراهنة (فترة أساس = صفر).

S_{t-1} : قيمة متأخرة لسعر الصرف، أو سعر الصرف في فترة الأساس (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

ومن الممكن وضع رقم قياسي للسعر النسبي (SPI) والذي هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي ولكن بعد تعديله لاستخدامه في الحكم على التقييم المنخفض أو المفرط لعملة بالقياس إلى فترة الأساس ويأخذ الشكل:

$$SPI = \frac{Pf}{Pd} \times \frac{S}{S_{t-1}}$$

انحراف هذا المقياس عن الواحد الصحيح، يعني أن السعر الفعلي انحرف عن تعادل القوة الشرائية، فإن كانت $SPI > 1$ يعني أن العملة المحلية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وإن كانت $SPI < 1$ يعني أن العملة المحلية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية.

لشرح هذه النظرية، نفرض أن نفس المجموعة من السلع وسعرها في فرنسا 100 فرنك، وفي ألمانيا 20 مارك، ولنفرض أيضاً أن سعر صرف المارك = 5 فرنكات فرنسية. ما الذي يحصل إن اختلف معدل التضخم بين البلدين؟ ولنفرض أن معدل التضخم في ألمانيا بات يشكل 10%، بينما في فرنسا 35%، وللتذكير نشير أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض أن أسعار الصرف تتعدل لتوازن التفاوت في معدلات التضخم بين الدخل التي تتجر فيما بينها، بطريقة يستعيد معها ميزان المدفوعات توازنه، وبناءً على ما تقدم من معدلات التضخم سوف يكون سعر الصرف الجديد بين العمليتين كالتالي:

مؤشر السعار في فرنسا

$$\text{سعر الصرف الجديد} = \frac{\text{مؤشر الأسعار في ألمانيا}}{\text{سعر الصرف في سنة الأساس } (S_{t-1})}$$

مؤشر الأسعار في ألمانيا

تعادل القوة الشرائية قبل التغيير في معدلات التضخم:

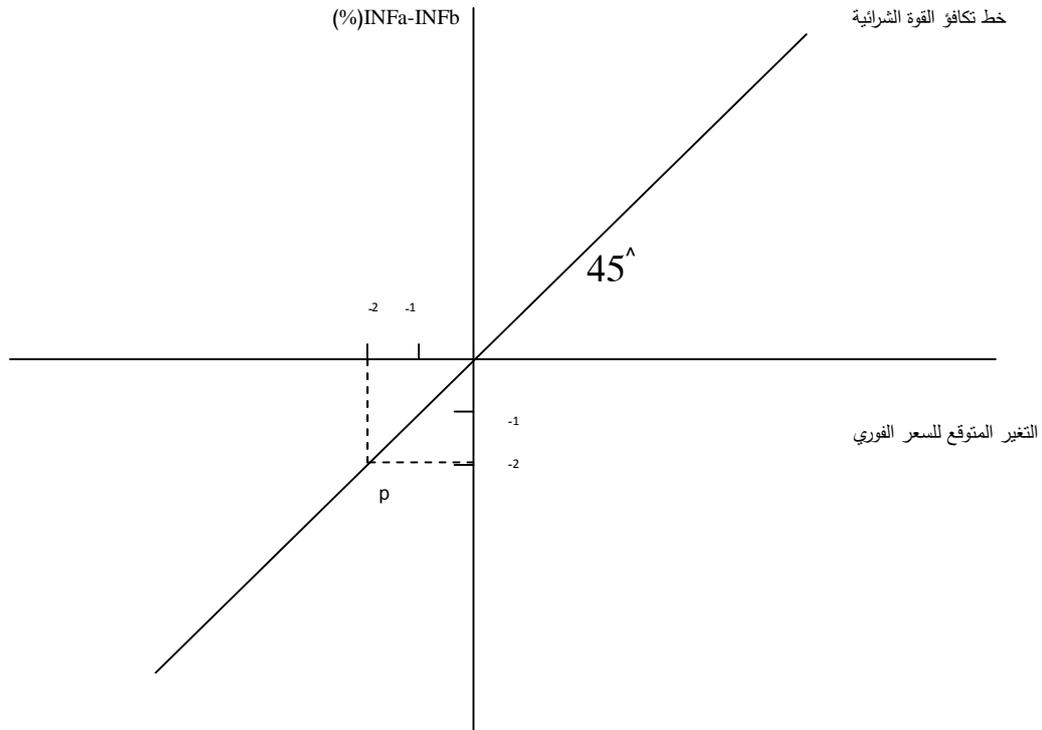
وبفرضية أن كل 5 فرنكات فرنسية = مارك واحد، أو فرنك فرنسي واحد = 0,20 مارك، وأن الرقم القياسي للسعر لنفس المجموعة من السلع 100 فرنك فرنسي في فرنسا و20 مارك في ألمانيا تكون قيمة السلع الفرنسية بالنسبة للمستهلك في ألمانيا = 100 فرنك: 5 = 20 مارك وتكون قيمة السلع الألمانية بالنسبة للمستهلك الفرنسي = 20 مارك: 0,20 = 100 فرنك.

ويكون هناك تعادل نسبي في سعر الصرف للعملتين في كلا البلدين أن تعادلت القوة الشرائية لـ 100 فرنك فرنسي مع القوة الشرائية لـ 20 مارك.

التمثيل البياني لنظرية تعادل القوى الشرائية:

إن افترضنا أن معدل التضخم الاقتصادي المتوقع في الأردن يمثل 3% وفي الولايات المتحدة 5% فإن الانخفاض المتوقع في سعر صرف الدينار الأردني، نظرية تكافؤ القوة الشرائية يجب أن تكون -2%.

الشكل رقم (1-1): تمثيل بياني يوضح نظرية تعامل القوى الشرائية



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان

2012، ص: 154-155.

الفرع الثاني: نظرية تعادل سعر الفائدة

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة زمنية على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تتخفص قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح¹.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 104.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+iD)$ حيث: iD معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملية المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضياً:

$$M(1+iD) = \frac{M}{CC} \times (1+iE)^* CT \dots \dots (1)$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني نقداً.

CT: سعر الصرف الآجل.

iE: معدل الفائدة الاسمي الخارجي.

iD: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+iD}{1+iE} \dots \dots (2)$$

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{iD+iE}{1+iE} \dots \dots (3)$$

وإذا كانت صغيرة جداً يمكننا كتابة المعادلة (3) كما يلي:

$$\frac{CT-CC}{CC} = iD - iE$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف¹.

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص: 11.

الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق

تعرف السوق الكفاءة بأنها السوق التي تعكس فيها الأسعار جميع البيانات المتاحة. وتقوم هذه السوق على افتراض أن جميع المتعاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على البيانات، التي تشمل البيانات الاقتصادية الحالية والمتاحة مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي وغيرها. وتتميز السوق الكفاءة ببعض الخواص والمميزات اللازمة لها وهي أن تتضمن البيانات الجديدة مباشرة أسعار الصرف الفوري والآجل، وأن تكون تكاليف المعاملات منخفضة، وأن تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة ويمكن أن تقود هذه الخواص إلى بعض النتائج التي تتمثل في عدم التمكن من إجراء التنبؤ، وعدم تمكن المضارب من تحقيق أرباح على المدى الطويل، ويمكن أن يمثل السعر الآجل بوصفه مؤشر بدون انحراف السعر المستقبلي وهذا يعني بتعبير آخر أن هناك فرص لارتفاع أو انخفاض السعر الآجل والسعر المستقبلي.

وهناك جدل واسع بين المنظرين حول مسألة تحديد ما إذا كانت أسواق الصرف كفاءة نسبياً، فمن جانب يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفاءة، ولكن اختبارات كفاءة السوق لا تتوصل دائماً إلى النتائج نفسها. هناك العديد من الدراسات مثل دراسة جيدي ودوفي (1975-1976) كان قد توصل إلى استنتاج كفاءة السوق وهناك دراسات أخرى مثل دراسة هايننت (1986) أو كرني وماكدونالد (1989) توصلت إلى استنتاج عدم الكفاءة النسبية لأسواق الصرف، ومن جانب آخر يرى العاملون والمشاركون في السوق بأن هناك العديد من العوامل والمتغيرات تعد غير كفاءة ومن ثم تساعد على كفاءة السوق، إن هذه الاختلافات في الآراء والنتائج قد تكون ناجمة عن اختلاف الأفق الفكري للمنظرين عما يتوصل إليه العاملين في الأسواق من نتائج ومعلومات¹.

الفرع الرابع: نظرية الأرصد (نظرية أثر فيشر الدولي)

أولاً: أثر فيشر

توصل الاقتصادي ايفرنج فيشر إلى أن معدل الفائدة الاسمي في كل بلد يساوي معدل الفائدة الحقيقي المطلوب من قبل المستثمر، مضافاً إليه معدل التضخم الاقتصادي المتوقع. إن معدلات الفائدة الحقيقية في مختلف البلدان يجب أن تتجه نحو المساواة في حين معدلات الفائدة الاسمية يجب أن تختلف تبعاً لمعدلات التضخم المتوقعة².

ثانياً: عرض نظرية أثر فيشر الدولي

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 167-168.

² نفس المرجع السابق، ص ص: 163-165.

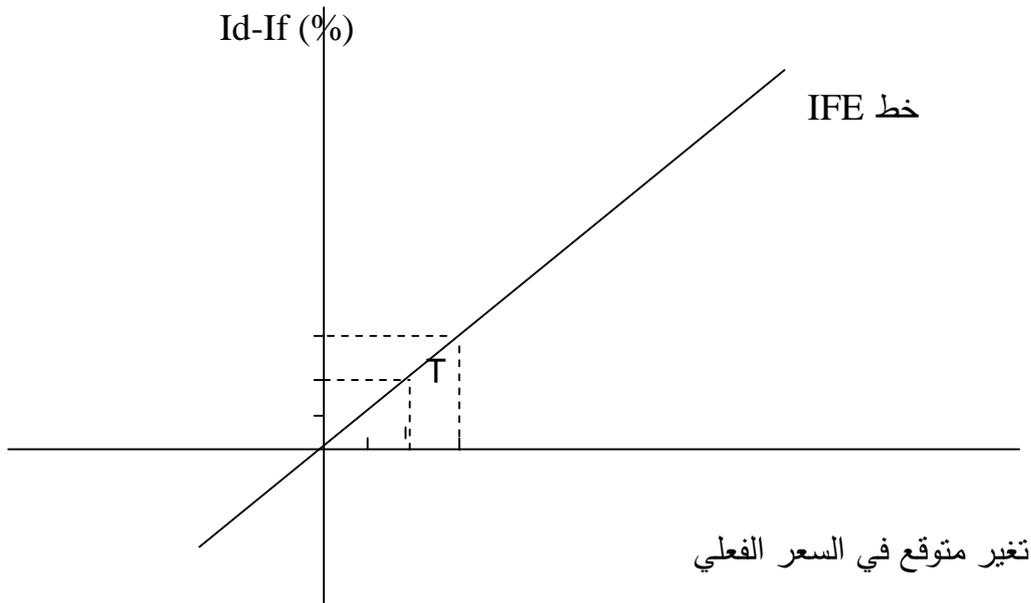
يبين أثر فيشر الدولي أن سعر الصرف الفوري الحاضر يجب أن يختلف بنسبة معينة معادلة إلى التباين في معدل الفائدة، ولكن باتجاه معاكس وبعبارة أخرى، يجب أن يعكس التباين في معدل الفائدة بين البلدين، معدل الانخفاض أو الزيادة المتوقعة لعملة نقدية أجنبية مقابل العملة النقدية المحلية.

إن الفرضية التي تستند إليها نظرية أثر فيشر الدولي (IFE) هي إذا لم يكن هناك قيود على حرية رؤوس الأموال فإن معدل الفائدة أكثر ارتفاعاً في بلد ما يجب أن يقود (في حالة توقع عدم انخفاض هذه القيمة) إلى زيادة تدفقات رؤوس الموال اتجاه هذا البلد، وهذا التدفق لرؤوس الأموال يتعين أن يتابع متى تتحقق المعادلة بين معدلات الفائدة¹.

ثالثاً: العرض البياني لنظرية أثر فيشر الدولي (IFE)

يوضح الشكل رقم (02) التالي العلاقة التي يجب أن توجد، حسب نظرية أثر فيشر الدولي (IFE) بين معدل التغير المتوقع في السعر الفوري للعملة النقدية الأجنبية (F) مقارنة بالعملة النقدية المحلية (D) والتباين في معدل الفائدة (Id - If)، أي بتعبير آخر معدل العملة النقدية المحلية مطروحاً منه معدل العملة النقدية الأجنبية.

الشكل رقم (1-2): أثر فيشر الدولي



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص ص:

154-155.

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 163-165.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف، سياساته وطرق التنبؤ به

ويتضمن مختلف العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، سياساته بالإضافة إلى مختلف التنبؤات به.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم المطلب إلى عوامل تؤثر في سعر الصرف الاقتصادية، وعوامل تؤثر في سعر الصرف غير اقتصادية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته منه¹:

أولاً: كمية النقود

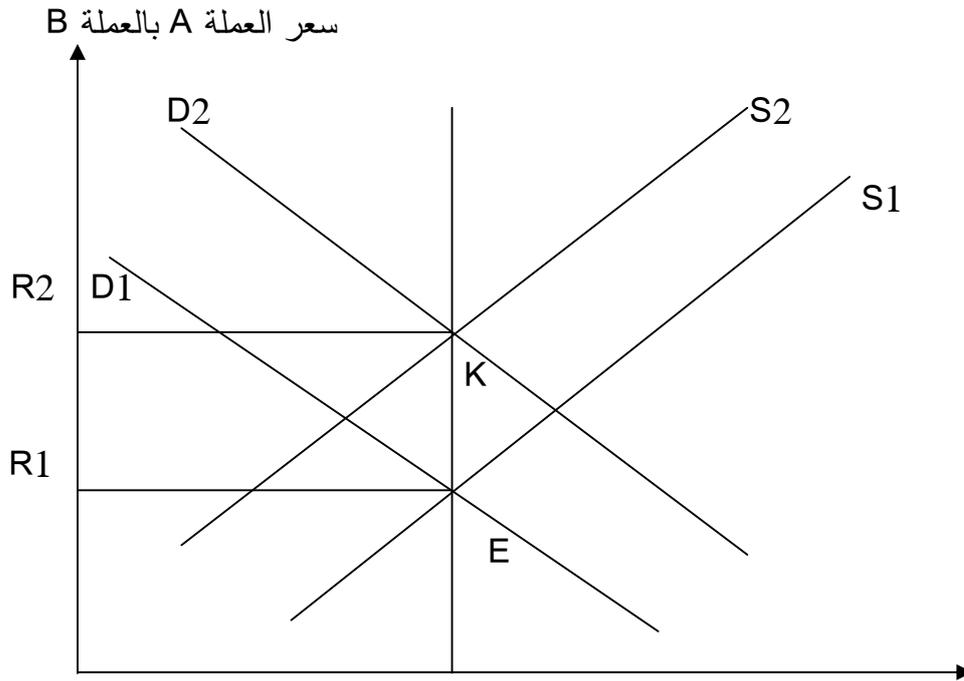
لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان M. Friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة " عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج " إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات في كمية النقود، لوحدة واحدة من الناتج (Stock of Money per Unit of output) وحركات الأسعار أيضاً، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار سوف تميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً وتعليه لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج؛
- تغيرات كمية النقود التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم.

ويؤثر سعر الصرف في السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يسمح لتدفقات رأس المال الجنبى بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها وهذا يؤثر سلباً على الصادرات ووضع الحساب الجاري، وتتعرض هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي، وعادة ما توظف السياسة النقدية في ميدان سعر الصرف إذا كان ثابت أو ضمن حدود معينة.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 161-164.

الشكل رقم (1-3): أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي

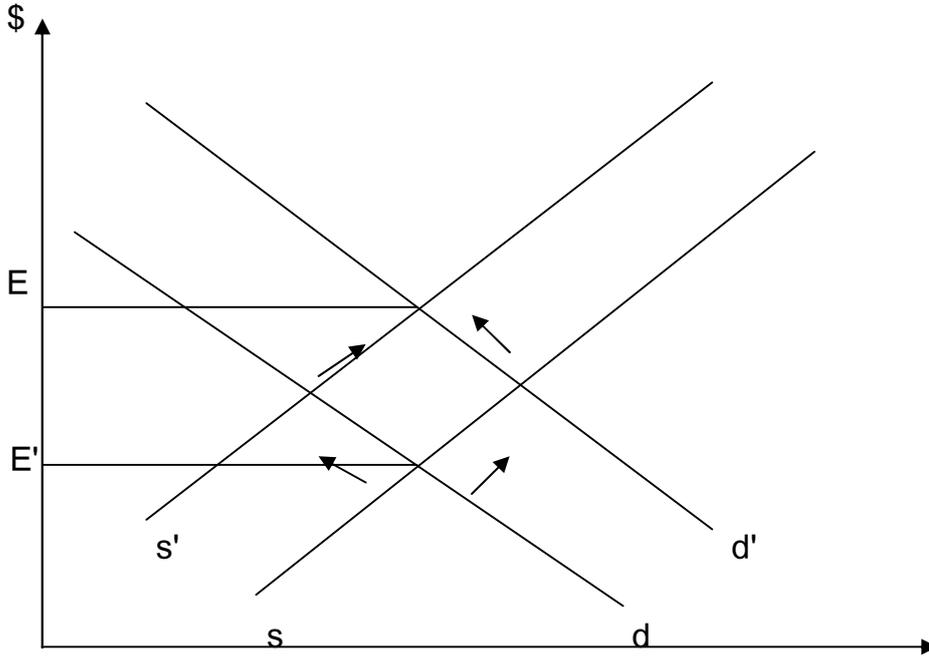


المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:162.

ثانياً: معدل الفائدة

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت عن معدلاتها في ألمانيا، ينتقل منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية 'd d' وينتقل منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى 's s'.

الشكل رقم (4-1): أثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 122.

ومنحنى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة مثلا A مقابل B من E إلى E' و E، ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتين افتراضيتين متطرفتين لسلوك سعر الفائدة والثالثة واقعية وهي¹:

الحالة الأولى في الاقتصاديات المغلقة تماما، وفيها يحسب سعر الفائدة الاسمي بحاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي على ظروف السيولة.

الحالة الثانية هي حالة الاقتصاد المفتوح تماما ففي حالة التوازن ستساوي أسعار الفائدة الاسمية الداخلية أسعار الفائدة العالمية مضافاً إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر.

الحالة الثالثة وهي الحالة الأكثر واقعية، هي وضع الاقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين إذ تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي الداخلي يتوقف على²:

- مستوى السيولة في الاقتصاد؛
- التضخم الداخلي المتوقع؛

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

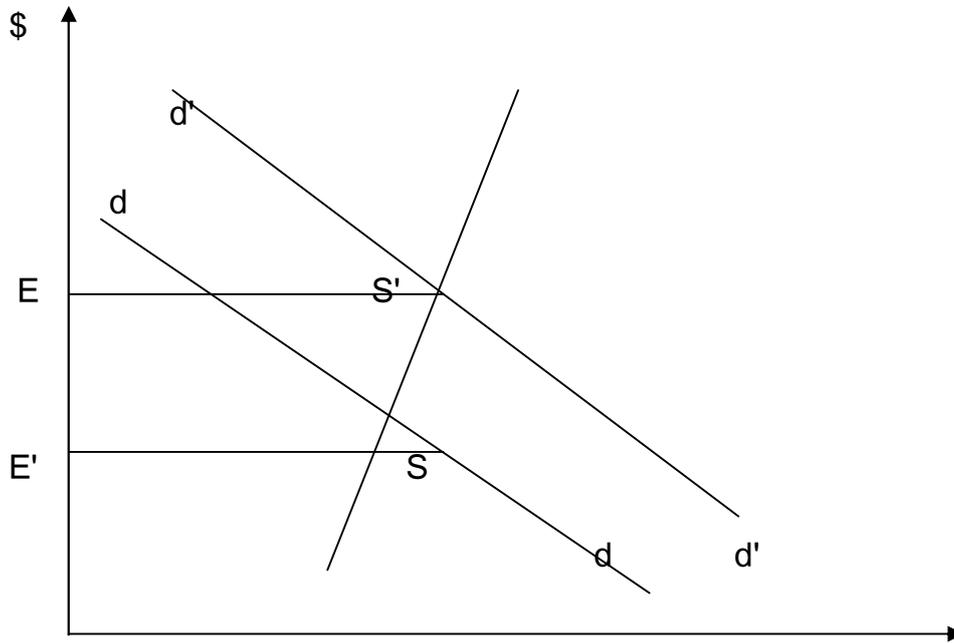
² نفس المرجع السابق، ص: 67.

- المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أية علاوة للمخاطر.

ثالثا: التضخم

لنفرض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى d وبتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s وينخفض سعر الصرف إزاء هذه التطورات إلى المستوى E' .

الشكل رقم (5-1): التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة للدراسات والنشر

والتوزيع، بيروت، 2003، ص:123.

حيث أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلبته.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية وتتمثل في¹:

أولاً: الاضطرابات والحرب

تعد الاضطرابات وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة وتأثراً لجميع القطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ثانياً: خبرة المتعاملين وأوضاعهم

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفصل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

ثالثاً: الإشاعات والأخبار

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها، وتكون الاستجابة لهذه التغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساساً وقوياً وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

رابعاً: التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد

فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها وذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن لسعر الصرف.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف، تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد وعلى رأسهم هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام.

¹ منية خرباش، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 35.

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

أولاً: مفهوم سياسة التخفيض

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) بتخفيض العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات¹.

إن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، بمعنى يخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصدر مثلاً أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات، فبدلاً من أن يساوي 3 جنيهاً ونصف للدولار الواحد، تصبح 4 جنيهاً تساوي دولار واحد².

ثانياً: أسباب تخفيض قيمة العملة

لتخفيض العملة أسباب متنوعة تتجلى فيما يلي³:

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات على اعتبار أن التخفيض يحفز ويشجع التصدير ويقيد الاستيراد كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.
- وتفسر ذلك أن مالك النقد الوطني يحصل إذا حول أمواله إلى الخارج على مقدار أقل نتيجة تخفيض السعر أما رؤوس الأموال في الخارج فإنها تجد في تخفيض سعر الصرف ما يدعوها إلى العودة بنية الحصول على مقدار أكبر من مقدارها الأصلي؛
- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حي ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين إذ يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها خاصة إذا تدهورت أسعار منتجاتهم في السواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، أو لتسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.

¹ عبد السلام صفون عوض الله، سعر الصرف وأثره على اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة - مصر، -، 2000، ص: 39.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص: 258-259.

³ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2005، ص: 44.

ثالثاً: شروط نجاح سياسة التخفيض

توجد عدة عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض منها¹:

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراء تخفيضات مماثلة مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
- اتساع الطلب الخارجي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب الخارجي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض وهذا أيضاً بالنسبة للعرض المحلي لسلع التصدير حيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو للطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفر الاستقرار في السعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا يؤدي هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية.

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف

أولاً: مفهوم الرقابة على الصرف

إن الرقابة على الصرف هو إجراء تتخذه الدولة من أجل أن ترفع من سعر صرف عملتها في أسواق الصرف ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعراً معيناً لعملتها ثم تصنع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض².

ثانياً: أسباب الرقابة على الصرف

تتمثل الأسباب التي تدعو الدولة لإتباع نظام الرقابة على الصرف في³:

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة من الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها، وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال، حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف؛
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق؛

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية مصر، 2000، ص: 348.

² شرقي سارة، تغيرات سعر الصرف وتأثيره على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسبير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014، ص: 11.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

- استقرار أسعار الصرف حيث أن تقلب الأسعار يضر الاقتصاد من خلال تضرر الصناعة والتجارة.

ثالثاً: تقييم الرقابة على سعر الصرف

إن الرقابة على الصرف قد تواجه بعض العيوب نذكر منها¹:

- تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية، فعندما تقيد إحدى الدول وإيراداتها من الدول الأخرى تقوم هذه الدول بإتباع سياسة المعاملة بالمثل؛
- إن الرقابة على الصرف عن طريق فرض القيود الكمية على الصرف تشكل عنصر اضطراب رئيسياً لتجارة البلد الخارجية ولكثير من المشروعات الإنتاجية المعتمد عليها بقطاع التجارة الخارجية؛
- إن العديد من المعايير المستخدمة في الوسائل المختلفة للرقابة على الصرف الأجنبي تكون غالباً تحكيمياً وتتحدد بطرق إدارية مما قد يؤدي إلى تحقيقها لمصالح فئة دون أخرى.

الفرع الثالث: إقامة سعر صرف متعدد

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت الرغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب العرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة².

والجدير بالذكر أن تطبيق نظام تعدد سعر بيع النقد الأجنبي إنما يتم غالباً بنية الحد من الضغط على الميزان الخارجي، فعلى الرغم من أن تحسين مركز الميزان الخارجي من الممكن أن يتم من خلال تخفيض سعر الصرف أو بالاعتماد على القيود المباشرة على الاستيراد فإن الدولة تفضل تطبيق سياسة تعدد الصرف ابتغاء الحصول على ما تراه ضرورة من الواردات من السلع الإستراتيجية أو الإنتاجية بأسعار مناسبة دعماً للاقتصاد القومي مع تقييد التحويلات التي تتعلق بواردات السلع الأقل أهمية، حيث تخفض سعر النقد الأجنبي فيما يتعلق بالواردات من سلع الزمرة الأولى وترفعه بالنسبة للزمرة الثانية³.

وكما كان لتعدد سعر الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد له على أساس أهمية السلع فحسب بل في ضوء الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك لأن السلع من المرتبة الأولى هي أقدر في منافسة الإنتاج الوطني المماثل كما أن السعر الخاص بسلع المرتبة الثانية قد يؤدي إلى ظهور صناعات مماثلة في الداخل لا تتمتع بعناصر النجاح المتوفرة لمثيلاتها في الخارج.

¹ نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص: 181-182.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية مصر، 2000، ص: 145.

³ محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية، منشورات جامعة حلب، 1977، ص: 247.

الفرع الرابع: سياسة إنشاء مال موازنة الصرف

أولاً: مفهوم مال موازنة الصرف

موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بفرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة¹.

ثانياً: أنواع عمليات موازنة الصرف

هناك نوعين من عمليات موازنة الصرف التي تعيد التوازن إلى أسعار الصرف ويكون الغرض من تحقيق ربح من اختلاف أسعار الصرف في أسواق مختلفة في نفس الوقت ويمكن أن نميز بينها:

1. عمليات الموازنة البسيطة: هي عمليات تتم بين سوقين كمشراء عملة في فرنسا وبيعها في إيطاليا للاستفادة من فروق الأثمان²، فإذا افترضنا أن سعر الصرف الإسترليني في نيويورك كان 30 سنتا و2 دولار بينما كان في لندن 40 سنتا و2 دولار، لا يمكن في ظل الظروف العادية بقاء هذا الفرق بين السوقين لمدة طويلة حيث أن فئة من المشتغلين بعمليات الكمبيوتر يعملون على موازنة الأسعار في السوقين، فإذا فرضنا أن تاجرا في نيويورك كان معه 2400 دولار فإنه يستطيع عن طريق مصرفه أن يحصل على شيك أحد بنوك إنجلترا بمبلغ 1000 دولار في سوق لندن، فكأن العملية بدأت بـ 2300 دولار في نيويورك وانتهت بـ 2400 دولار في لندن، أي أن الربح هو 100 دولار يخصم منه نفقات التليفون والعمولة وغيرها من النفقات.

ففرق الأسعار في السوقين أدت إلى زيادة الطلب على الإسترليني في نيويورك فيميل سعره إلى الارتفاع أما في سوق لندن المالي فزيادة العرض من الدولار تعمل على انخفاض سعره، وهذا يؤدي إلى أن يميل السعر في السوقين إلى التعادل ويبدو من هذا المثال أن عمليات الموازنة تحتاج إلى سرعة كبيرة في التنفيذ ولهذا فهي كثيرا ما تتم عن طريق الهاتف والتلغراف المستعجل، ومع ذلك فإن انقضاء فترة بسيطة جداً قد يؤدي إلى تغيير الأسعار.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

² محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

2. الموازنة المتعددة الجوانب أو المركبة: وتختلف عن الحالة السابقة في وجود أكثر من عمليتين فهي تتم في ثلاثة أسواق أو أكثر، ك شراء عملة أجنبية في السوق وتحويلها في سوق أخرى تباع في السوق الأولى ويمكن فهمها من خلال المثال المبسط التالي¹:

نفرض أن الجنيه الإسترليني كان يساوي 5 دولارات (500 سنتا) وفي نفس الوقت كان الجنيه الإسترليني يساوي 100 فرنك، ففي حالة التعادل يجب أن يكون الفرنك مساويا لخمس سنتات، فإذا فرضنا أن الجنيه الإسترليني كان لا يساوي إلا 90 سنتا و 4 دولارات (490 سنتا) فالمتعامل مع إنجلترا يفضل الحصول على الدولارات بطريقة مختلفة وذلك عن طريق شراء فرنكات ثم تحويلها إلى دولارات، فإذا كان لديه 1000 جنيه إسترليني فإنه يحصل في مقابلها على 100.000 فرنك، ثم يقوم بتحويل تلك الفرنكات في سوق باريس المالي إلى دولارات فيحصل على 500.000 ألف سنت، فحصوله على الدولارات بطريقة غير مباشرة، عن طريق الترجيح وفر عليه مبلغ 100 دولار حيث أن جنيه لا تساوي إلا 4900 دولار في سوق لندن، فنقص الطلب في لندن على الدولارات أدى إلى انخفاض قيمته، وهذا يؤدي إلى أن الأسعار الثلاث تميل إلى التعادل.

ويطلق على سعر الصرف لعملة أجنبية في سوق أجنبي كسعر الإسترليني في نيويورك مثلا "سعر الصرف المشتق" وفي حالة إمكان القيام بعمليات الموازنة لا يمكن أن يختلف سعر الصرف المشتق عن النسبة بين سعر صرف العملتين.

المطلب الثالث: طرق التنبؤ بأسعار الصرف

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى التنبؤات بالأسعار قصيرة الأجل والتنبؤ بأسعار الصرف متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في:

الفرع الأول: التنبؤات بالأسعار قصيرة الأجل

لم تكن النظريات التفسيرية للتغيرات في الأسعار كافية لفرض استخدامها في التنبؤ بتطورات الأسعار وتتمثل هذه الطرق فيما يلي²:

أولا: طريقة المؤشرات المتقدمة

استخدم العديد من المؤشرات المتقدمة من أجل التكهّن بالأسعار، وفي الواقع يتركز اهتمام التكهّن بشكل خاص على تخفيض القيم، وهناك مؤشر غالبا ما يستخدم ويتمثل في العلاقة الآتية:

¹ نفس المرجع السابق، ص: 124.

² سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 171-176.

وتتضمن الاحتياطات، الاحتياطات بالذهب والعملات الصعبة وفي حقوق السحب الخاصة، كذلك يمكن احتساب عدد أشهر (N)، الواردات (I) المغطى بواسطة الاحتياطات (R):

وهكذا إذا كانت، على سبيل المثال الواردات السنوية لأحد البلدان بمبلغ (100) مليار وحدة نقدية وكانت احتياطات بمبلغ (40) مليار، فإن عدد أشهر الواردات المغطى بواسطة الاحتياطات يكون كما يلي:

ففي حالة إذا كان مبلغ الاحتياطات أقل من ثلاثة أشهر لتغطية الواردات فإنه يمكن أن تكون عملة البلد المعني قابلة للانتكاس.

ويتعين أن يستخدم هذا المعيار حينما يمر البلد في فترة مبادلات متبددة أو عائمة.

ثانياً: استخدام السعر الآجل كمؤشر للسعر المستقبلي

يرى بعض المؤلفين، واستناداً إلى فرضية كفاءة أسواق الصرف، أن السعر الفوري (الحاضر المستقبلي) المتوقع لعملة نقدية معينة يتعين أن يكون معادلاً إلى السعر الآجل، وكما يرى هؤلاء المؤلفون يتعين أن يكون سعر الاستلام المؤجل (أو التسليم المؤجل) متكهن دون انحراف معدل زيادة القيمة أو انخفاض القيمة للعملة النقدية الأجنبية عن العملة النقدية المحلية.

ثالثاً: الأشكال البيانية أو مخططات التنبؤ بسعر الصرف

استخدمت هذه الطرائق منذ زمن بعيد في الأسواق المالية، وإن هدف المخططات يتمثل في تحديد حدود تغيير الاتجاهات والتنبؤ في اللحظة التي يتميز فيها الاتجاه، وتقوم الفرضية الرئيسية على أساس أن الأسعار تتطور تبعاً للاتجاهات وأن المخططات البيانية للسعر تساعد في تشخيص بعض الأشكال الفنية الدالة على تميز الاتجاه، إن الطرائق البيانية تربط أسعار الصرف بالقيم الماضية لنفس هذه الأسعار، وطريقة المؤشرات المتقدمة تربط أسعار الصرف بالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى.

الفرع الثاني: التنبؤ بأسعار الصرف متوسطة وطويلة الأجل¹

توجد طرائق متعددة للتنبؤ بأسعار الصرف متوسطة وطويلة الأجل، وتستند هذه الطرائق إلى المفهوم الاقتصادي والمفهوم الاجتماعي والسياسي.

أولاً: المفهوم الاقتصادي

يقوم هذا المفهوم على مراحل عدة هي:

- دراسة تطور ميزان المدفوعات، فإذا كان البلد يستورد أكثر مما يصدر خلال مدة طويلة فإنه يزداد احتمال انخفاض قيمة عملته النقدية؛
- فحص تطور احتياطات الذهب واحتياطات العملات الصعبة للبلد، فالعجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض احتياطات البلد. وإن الانخفاض الكبير في الاحتياطات يزيد من احتمال انخفاض قيمة العملة النقدية لذلك البلد؛
- فحص مقارن لمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم الاقتصادي فمعدل التضخم الاقتصادي الأكثر ارتفاعاً من معدل البلدان المنافسة يزيد مخاطر انخفاض العملة النقدية؛
- دراسة مستوى النشاط والاستخدام أو العمالة وفائض أو عجز الموازنة، وبما أن غالبية الاقتصاديات الحالية متداخلة فإنه يتعين إتباع مؤشرات عديدة في بلدان عدة.

ثانياً: المفهوم الاجتماعي والسياسي

يعد هذا التحليل مكملاً للتحليل الاقتصادي وذلك لأن أسلوب الحكومة اتجاه انخفاض قيمة العملة النقدية يعتمد على عوامل عدة منها قرب الانتخابات وسلوكية الأحزاب المعارضة، وتوصيات سوق النقد الدولي وغيرها. هناك العديد من الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة لمواجهة مخاطر انخفاض قيمة عملتها النقدية لتجنب اللجوء على الأقل بعض الوقت إلى اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة النقدية، وتتمثل هذه الإجراءات في رقابة صارمة على أسعار الصرف، وزيادة معدلات الفائدة، وإتباع سياسة الانكماش، وكل سياسة من هذه السياسات تؤدي إلى عواقب يمكن أن تكون خطيرة بالنسبة لاقتصاد البلد.

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 176-184.

ثالثاً: الطرائق الإحصائية

تستخدم بعض العلاقات الإحصائية بين متغيرات عدة للتنبؤ بالأسعار، فعلى سبيل المثال، أعدت بعض العلاقات بين الأسعار في الزمن (t)، وفي (t-1 et t-2) أي بمعنى آخر الأسعار في السنة الحالية وفي السنة أو السنوات اللاحقة، وتساعد برمجيات الحسابات الإلكترونية في اختبار العلاقات المتطابقة تماماً.

المبحث الثالث: نظرة عامة حول سوق الصرّف

العلاقات الدولية تتم عن طريق الصفقات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين، حيث يتبادلون ما تنتجه المؤسسات الاقتصادية من سلع وخدمات من خلال التجارة التي تستلم سياسة خارجية تمثل القانون أو المنظم أو الشخص للحركة في التصدير والاستيراد بالكميات المطلوبة، تتم من خلال تحويل عملة بعملة أجنبية تتم من خلال سوق يعرف بسوق الصرّف.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرّف

هذا المطلب سوف نتناول أسواق الصرّف من حيث تعريفها وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرّف

تمثل سوق الصرّف الأجنبية أحد مكونات سوق المال، فهي بمثابة الإطار التنظيمي الذي يقوم به الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرّف الأجنبي وتتكون سوق الصرّف الأجنبية لأي عملة -الدولار مثلاً- من جميع المراكز المالية، مثل: لندن وزيورخ، باريس وكذا نيويورك حيث يباع ويشتر الدولار مقابل عملات أجنبية أخرى مثل: اليورو والين¹.

إن أسواق الصرّف الأجنبي هي الأسواق التي تحول فيها عملة غلى عملة أخرى وكما في كل الأسواق فإن سوق الصرّف الأجنبي يمكن تحليله بأدوات الطلب والعرض، وفي الواقع فإن سوق الصرّف يقترّب كثيراً من النموذج الاقتصادي للمنافسة الكاملة فهي أكثر الأسواق اتحاداً في العالم حيث تتوافر لها أحدث وأسرع وسائل الاتصال فيما بين المراكز العالمية (الأسواق) وتتعامل بسلع (العملات) متجانسة تماماً². وهو لا يهتم إلا قليلاً بنفقات النقل لأن العمليات تتم تسويتها عن طريق الأرصدة المصرفية وليس عن طريق شحن النقود فضلاً عن توفر شروط المنافسة الأخرى وهي حرية الدخول والخروج منها، ولا بد أن نتذكر أن سوق الصرّف شأنها شأن كافة الأسواق لا تعبر عن مكان جغرافي محدد ولكنها تشير إلى طلب وعرض العملات الأجنبية أينما كان مكانها، وهذا المفهوم غير المكاني للسوق أظهر ما يكون بالنسبة للصرّف الأجنبي فيمكن تصور وجود طلب على عملة ضعيفة في أجزاء من العالم بالوقت الذي يتيسر لها عرض في أجزاء أخرى.

¹ متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص: 265.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرّف

يمكن حصر أنواع أسواق الصرّف الأجنبي فيما يلي:

أولاً: سوق الصرّف العاجلة وخصائصها

1. سوق الصرّف العاجلة: (سوق الصرّف العاجلة أو الحاضرة أو الآنية) إن العملية التي تتم طبقاً للسعر الآني Spot Rate تتضمن دفع واستلام الصرّف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، وتعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرّف وتستحوذ على الاهتمام الأكبر¹. لأن تحركاتها مستمرة فضلاً عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم التسليم والتسلم STT Poment للعملات المباعة خلال يومي عمل TWO Business Days عدا يوم التعاقد على العملية The Deal وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي، وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس الوقت أو اليوم Same day or cash، وأسعار العمليات الآنية، تعد هي الأسعار الأساسية Base Rates التي تحسب على أساسها أسعار العملات الآجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والآجل وتستخدم سوق الصرّف الآني كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز الائتمان الدولي.

2. خصائص سوق الصرّف العاجلة: تتصف سوق الصرّف العاجلة بعدة خصائص منها²:

- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرّف الأجنبي، وفي دراسة لبنك التسويات الدولية عام 1992، أشارت إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرّف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار؛
- تنشط سوق الصرّف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز الدولية العالمية؛
- تلجأ البنوك المركزية إلى سوق الصرّف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً، خاصة في ظل نظم التعويم الحر؛
- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى لو كان الدولار غير مشترك في الصفقات، كأن يباع جنيه إسترليني مقابل مارك ألماني، ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان سوق صرف نيويورك مفتوحاً؛
- تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها أسعار عاجلة، إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة؛

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35.

² متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 270.

- تعمل سوق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي؛
- يتكون سوق الصرف العاجل في بعض الدول من جزئين " سوق صرف رسمي، سوق صرف حرة ".

ثانياً: سوق الصرف الآجلة وخصائصها

1. سوق الصرف الآجلة: أسواق الصرف الآجلة Forward Exchange Rate هي السوق التي يتم فيها الاتفاق على بيع عملة أجنبية اليوم وفقاً للسعر الآجل والتسليم في وقت لاحق¹.

وتخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين من تاريخ لاحق ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من الآجال (30 يوم، 90 يوم، 18 شهر، 5 سنوات).

2. خصائص سوق الصرف الآجلة: تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة يمكن التطرق إليها كما يلي²:

- العقود في هذه السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر، إثنته عشر شهر، سنتين... الخ؛
- إمكانية تحديد العملية الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:
 - ✓ عملية عاجلة الآجل، ترصيد العملية الآجلة الأولى؛
 - ✓ أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد.
- العمليات الآجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء (السماسرة) ولا يوجد سعر آجل رسمي؛
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة بقوة.

المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في سوق الصرف وطبيعة التدخلات فيه والمخاطر المتعلقة بالسوق

الفرع الأول: الأطراف المشاركة في سوق الصرف وطبيعة التدخلات فيه

لسوق الصرف أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعاً وشراءً أو حتى متابعة وإشرافاً، ويتمثلون أساساً في البنوك والمؤسسات المالية والبنوك المركزية وسماسرة الصرف وعملاء تجارة العملات.

¹ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² نفس المرجع السابق، ص: 271.

أولاً: البنوك والمؤسسات المالية

تتمثل هذه الشريحة أساساً في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف، حيث يمثلون في هذه الحالة ماسكي الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير (الزبائن)، أو في حالة مستعملي سوق الصرف¹، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة، وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدون على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف- سواء لحسابهم أو لحساب الغير- إلا أن هذا النشاط يبقى ثانوياً جداً لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون مثلهم مثل المؤسسات الاقتصادية التجارية، على هيئات أخرى تمثل في معظم الأحيان بنوكاً ذات أحجام كبيرة، ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة، ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة ماسكي الصفقات، وأخرى مستعملاً لها. وللتدليل على ذلك فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز أغلب البنوك محلياً والتي يفوق عددها 1000 بنك لها اهتمام بسوق الصرف، يوجد منها 400 نشطة فعلاً و 50 بنكاً من هذه الأخيرة فقط لها وظيفة مسك الصفقات.

ثانياً: البنوك المركزية

البنوك المركزية تجري صفقاتها في هذا السوق بتكليف من حكوماتها، وهي تتحرك في معظم الأحيان للتأثير في مجرى الوجهة التي تتخذها عملاتها الخاصة، بحسب المصلحة التي تتسجم مع سياستها المالية وتحمي بالتالي مصالحها الاقتصادية².

ثالثاً: سماسرة الصرف

هم الوسطاء الذين يعملون على تجميع الأوامر الصادرة من مختلف البنوك التجارية بخصوص بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال تقديمهم لمعلومات حول تسعيرة والعملات عند الشراء والبيع وتسهيل عملية مقابلة الطلب بالعرض لصالح مؤسسات أخرى دون أن يكون طرفاً في العقد الذي يبرم من جراء هذه المقابلة³. ونجد هذا النوع من المتدخلين في الكثير من الدول مثل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بالتالي فإن نشاطهم يتعدى حدود إقليم الدولة، ويتقاضوا أجرور بخضم نسبة من كل عملية صرف يقومون بها.

رابعاً: عملاء تجارة العملات

تتحصر مهمة عملاء تجارة العملة في الربط الدائم بين المشتري والبائع، وبمعنى آخر فهم يتحركون من جهة كوسطاء بين مختلف البنوك، ومن جهة ثانية بين البنوك والمستثمرين العاديين وذلك مقابل عمولة أو ما يسمى⁴ Brokerage.

¹ علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

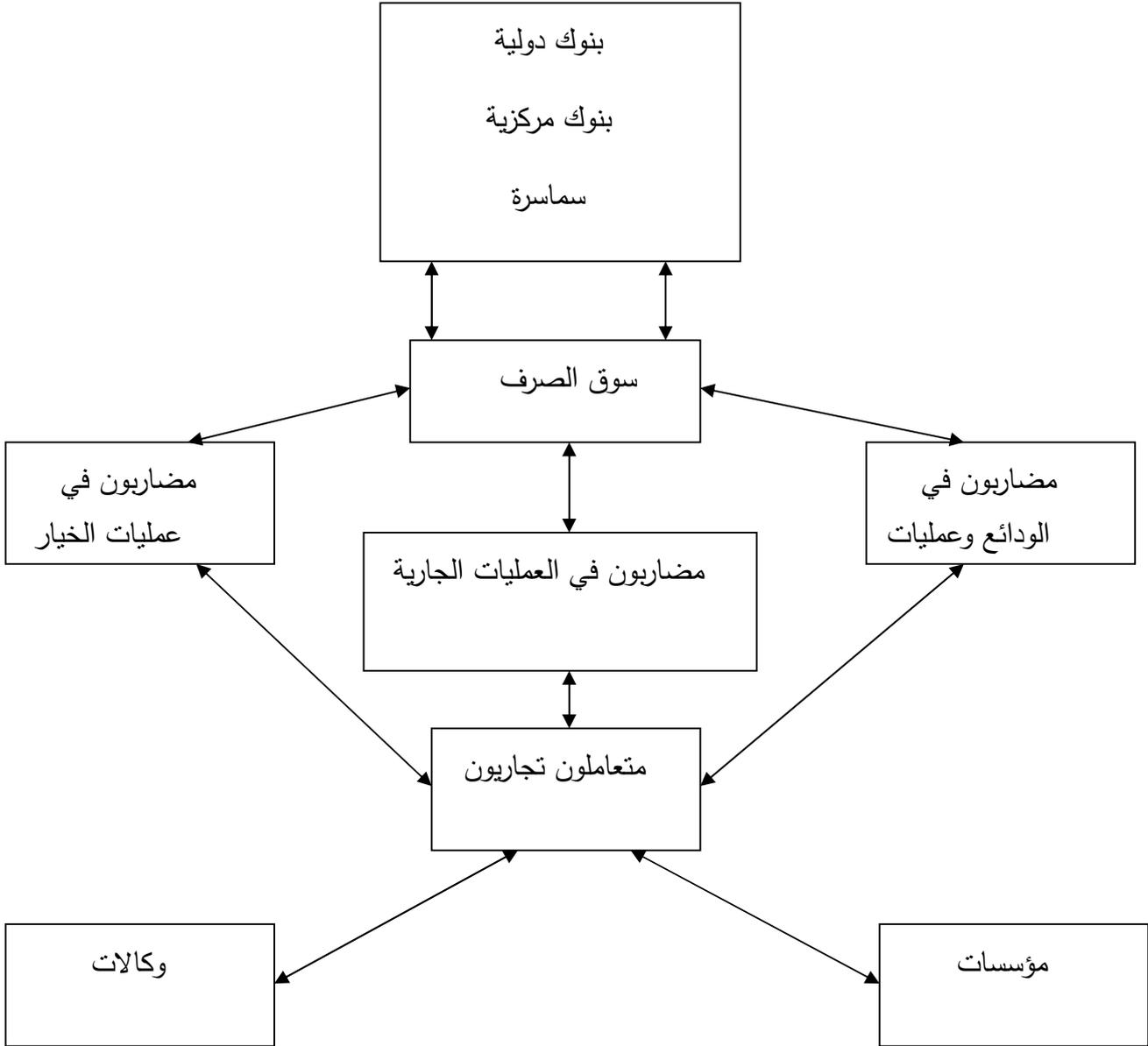
³ سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص: 57-58.

⁴ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

خامسا: المضاربون

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة والبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصراف.

الشكل رقم (6-1): سوق الصراف والمتعاملون فيها



المصدر: السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصراف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، -2005-
2006، ص: 08.

الفرع الثاني: المخاطر المتعلقة بالسوق¹

مخاطر السوق هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.

مكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات، وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية.

كما أن فترة الاستحواذ على الأدوات غير مناسبة لتقييم المخاطر السوقية حيث انه يمكن أن يتقرر في أي لحظة تصفية الأدوات أو التحوط من المتغيرات المستقبلية في قيمتها، وتكمن المخاطرة في أن القيمة السوقية تتحرك أثناء الفترة الدنيا المطلوبة لتصفية المعاملات السوقية وهذا هو السبب في أن المخاطرة السوقية مقصورة على فترة التصفية.

أما خارج تلك الفترة فيكون للمخاطرة طابع مختلف، حيث أنها تكون مخاطرة قصور مراقبة المحفظة السوقية، حيث أن القيم السوقية تمكن أن تتجرف بقيم كبيرة قبل فترة التصفية أو قبل اتحاد القرار بالتحوط ضد التقلب بقيمتها السوقية، ومنه في هذه الفترة تكون هذه المخاطر مخاطر تشغيلية وليس مخاطر سوقية بحثه.

¹ كندة البيطار، إدارة المخاطر المعرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009-2010، ص: 9.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى المفهوم الحقيقي لسعر الصرف الذي هو عملية مبادلة عملة أجنبية بعملة أجنبية أخرى وهذا وفق صيغ ونظم وأسس يتم تحديدها مسبقاً تبعاً للنظريات التي يتم اعتمادها في عملية صرف هذه العملات الأجنبية والذي يتم في مكان يجتمع فيه المتعاملون أي بائعي ومشترري العملات الأجنبية حيث يدعى هذا الأخير بسوق الصرف الذي يقوم على خمسة مستويات ويستمد معلوماته الاقتصادية، السياسية والمالية على المستوى العالمي خاصة المتعلقة بالمفاوضات التجارية وأيضاً أسعار الموارد الأولية من الصحافة، المدعمات الإلكترونية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

الفصل الثاني:

الأساليب المستخدمة في نقطة مخاطر الصرف

تمهيد:

إن تعاملنا مع العالم الخارجي يعد ضرورة لا بد منها لأن لكل بلد نسبية تجعل له مجموعة من الخصائص تفرده وتتركه قبلة للتعامل في المجال التجاري.

وبما أن لكل دولة عملتها الخاصة فإنه لا بد أن تتم الصفقات التجارية إما بعملتها إذا كانت قوية أو عملة دولية ذات مركز قوي، ومن المعلوم أيضاً أن النظام الدولي النقدي الحالي يعتمد على قاعدة التعويم أي عدم ثبات سعر الصرف، وهذا الأخير يؤثر على العملات الآجلة في المبادلات الدولية نتيجة تحرك أو عومان العملة لكل من البلدين، فيجب هنا على كل من المستورد والمصدر أن يستعملا مجموعة من الطرق والابتكارات لتغطية تقسيمها من هذه المخاطر.

فما هي مخاطر الصرف؟ وما هي تقنيات التغطية فيها؟

ومن هنا قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف.

المبحث الثاني: التعامل بالعملات الأجنبية.

المبحث الثالث: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مخاطر الصرف

إن لعملية الصرف مخاطر تترتب عن التذبذب أو التغيير في أسعار الصرف والخطر يقصد به ذلك الانخفاض في قيمة العملة وليد من اتجاه الاحتياطات وذلك لتغطية الفارق في الانخفاض وهذا بعد قياس وتقدير نسبة الانخفاض.

المطلب الأول: ماهية مخاطر الصرف

الفرع الأول: تعريف مخاطر الصرف

هناك عدة تعاريف لخطر الصرف نذكر منها:

خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية " استيراد/ تصدير، عمليات مالية " يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية¹، وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجل الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها.

مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعملية الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثققتها مهددة بهذا الخطر الذي يمس أساساً المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج.

خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف العملات التقويم لنشاطات تلك المؤسسات².

الفرع الثاني: نشأة مخاطر الصرف

لكي نضمن التسيير الحسن لمخاطر الصرف لابد من تحديد نشأة هذه المخاطر التي تشمل المجالات التالية:

- التصدير والاستيراد؛
- المدخلات والمخرجات من العملة الصعبة؛
- الاستثمار المباشر في الخارج.

¹ عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

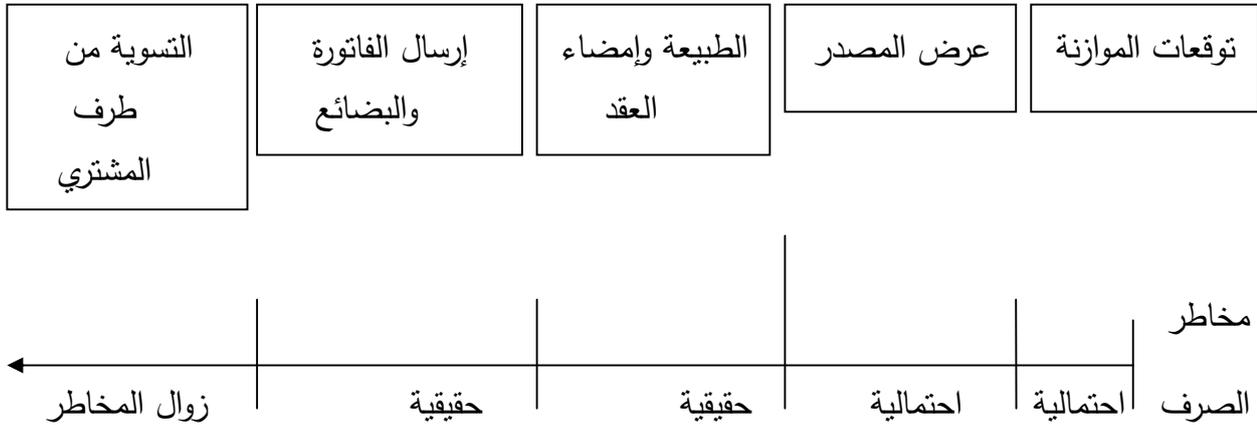
² عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف -حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999، ص: 11.

أولاً: نشأة مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية

كل المؤسسات التي تحقق عمليات تجارية سواء صادرات أو واردات محررة بالعملة الأجنبية فإنها تتعرض لمخاطر الصرف.

1. نشأة مخاطر الصرف بالنسبة للمصدر: يتعرض المصدر لمخاطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، مع انخفاض في قيمة عملة الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر، هذا الأخير لا يتحصل على المقدار المتفق عليه في العقد¹. ويمكن توضيح المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم 7-2: الإجراءات التجارية بالنسبة للمصدر



المصدر: M.Maillard O.Girand, la trésorie de l'entreprise, Nouveau Enjeux, la renoue Banque, Paris, 1989.

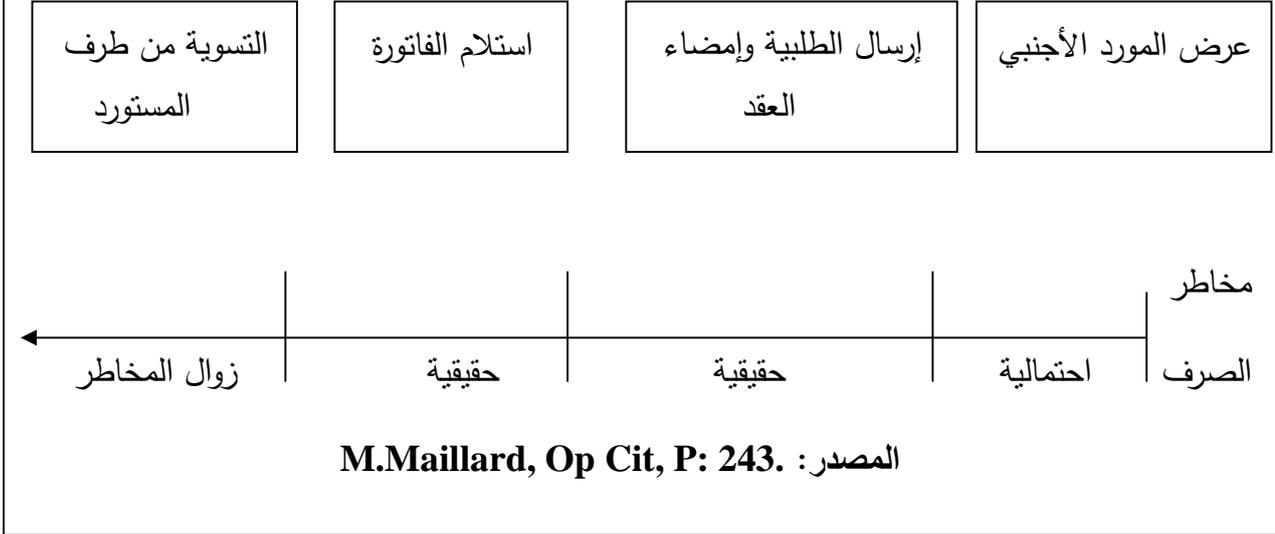
تصبح حقيقة أثر استقبال طلبية وإمضاء العقد إلى غاية التسوية من طرف المشتري أين تزول المخاطر بعد التسوية وبالضبط خلال تحويل العملة الصعبة مقابل العملة المحلية للمصدر.

2. نشأة مخاطر الصرف بالنسبة للمستورد: غالباً ما يكون المستوردون مجبرون على قبول عملة المصدر الأجنبي، فاحتمال التعرض لمخاطر الصرف يكون أكبر عن المستوردين منه عن المصدرين²، في الشكل التالي:

¹ أنظر الموقع الإلكتروني: [HTTP://download.mkzy.com/do.php](http://download.mkzy.com/do.php)، تم الإطلاع عليه يوم 02 ديسمبر 2014.

² الموقع الإلكتروني: [HTTP://download.mkzy.com/do.php](http://download.mkzy.com/do.php)، تم الإطلاع عليه يوم 02 ديسمبر 2014.

الشكل رقم 8-2: الإجراءات التجارية بالنسبة للمستورد

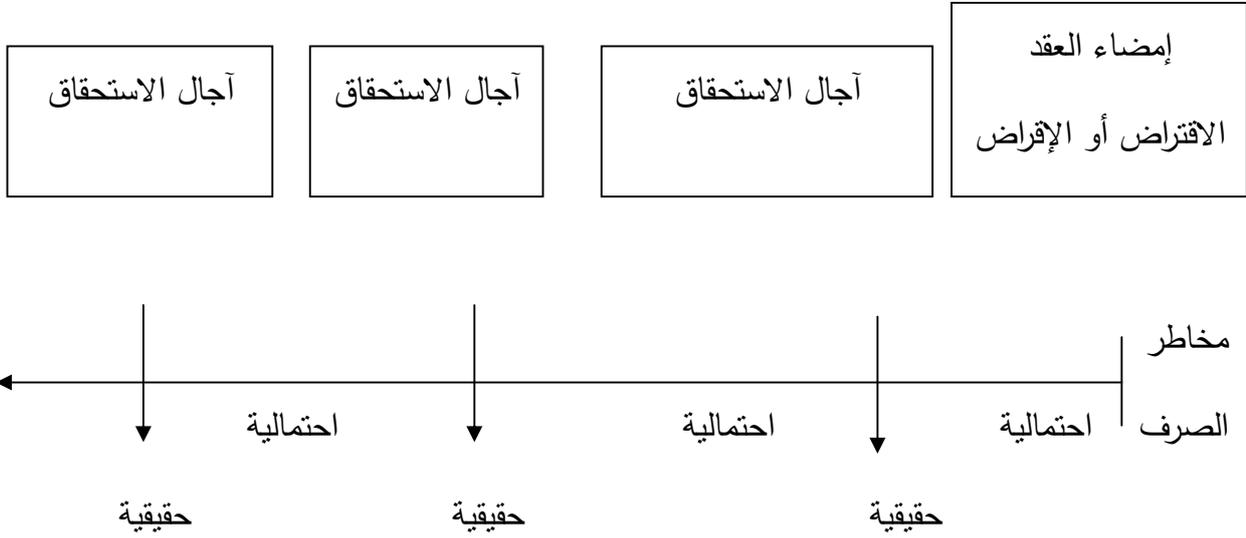


بالنسبة للمستورد، فإن مخاطر الصرف تكون احتمالية في مرحلة عرض المورد الأجنبي ثم تصبح حقيقية عند إمضاء العقد إلى غاية التسوية من طرف المستورد أين تزول عندها المخاطر. وبالتالي تنشأ مخاطر الصرف عند استلام الطلبية بالعملية الصعبة حيث تكون المؤسسة مجبرة على قبول عملة المصدر فهي أكثر خضوعاً لمخاطر الصرف من المؤسسة المصدرة.

ثانياً: نشأة مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية

كل المؤسسات التي تقوم بالعمليات المالية سواءً إقراض أو اقتراض بالعملية الصعبة في الأجل القصير والمتوسط أو الطويل فإنها تتعرض لمخاطر الصرف التي تنشأ عند إبرام عقد الإقراض أو الاقتراض وبالتحديد عند إجراء عمليات الخزينة ويتم توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 9-2: الإجراءات المالية



المصدر: M.Maillard. OP cit, p: 243.

1. بالنسبة للمقترض: يتعرض المقترض لمخاطر الصرف عند حصوله على قرض بالعملة الصعبة، ووجوب تعويضه بمبلغ أكبر من الذي اقترضه في حالة ارتفاع قيمة العملة الصعبة¹.
2. بالنسبة للمقرض: يتعرض المقرض لمخاطر الصرف في حالة انخفاض قيمة العملة الصعبة التي تم بها إقراض التوظيف. يكون زوال مخاطر الصرف بالنسبة²:
 - للمصدر عند استلام العملات الصعبة مقابل العملة المحلية؛
 - من المستورد عند دافع العملات الصعبة مقابل العملة المحلية؛
 - للمقرض أو المقترض عند آجال الاستحقاق.

¹ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2009، ص: 180.

² نفس المرجع السابق، ص: 180.

المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الصرف وأنواعه

الفرع الأول: طبيعة مخاطر الصرف

يمكن أن ينتج خطر الصرف عن العمليات التجارية أو المالية للمؤسسة على صعيد خارجي أو كنتيجة للتطور الدولي للمؤسسة والاستثمارات المحققة للريح أو بالتالي يظهر خطر اقتصادي ناتج عن التغير لرقم الأعمال أو الهامش التجاري للمؤسسة، ومن هنا نستنتج أن:

- خطر الصرف المرتبط بالعمليات التجارية؛
- خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية؛
- خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات الخارجية؛
- خطر الصرف الاقتصادي.

وكل هذه الأخطار هي أخطار اقتصادية.

أولاً: خطر الصرف المرتبط بالعمليات التجارية

كل مؤسسة تباشر عمليات التصدير والاستيراد، تعاملها بعملة أجنبية معرضة لخطر الصرف التجاري¹، فعند عقد الصفقة ربما كان سعر الصرف مخالف ليوم الدفع وبالتالي خطر الصرف يعتبر كنتيجة للفارق الزمني بين الاتفاق على صفقة وعملية دفع.

مثال:

مؤسسة مصدرة لمنتوج معين وتتعامل بعملة أجنبية، ويتم الدفع لأجل، فهذه المؤسسة معرضة لخطر تدهور وانخفاض قيمة العملة المتعامل بها، في حين مؤسسة مستوردة تتعامل بعملة أجنبية والدفع لأجل تعرضها إلى خطر ارتفاع قيمة العملة المتعامل بها.

في هذه الحالة فإن المستورد سيدفع قيمة أو مبلغ مقابل المنتجات المستوردة اكبر من المبلغ المتفق عليه يوم عقد الصفقة، غير أن المصدر سيتحصل على مبالغ أقل من المتفق عليه يوم الاتفاقية.

¹ خليف هناء وآخرون، تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي يحيى فارس، 2007-2008، ص: 27.

ثانيا: خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية

كل مؤسسة مالية تمارس عمليات الإقراض، معرضة إلى خطر صرف عندما تكون العملة المتعامل بها أجنبية في ارتفاع (ارتفاع سعر العملة المتكامل بها)، فالمؤسسة التي تقوم بعمليات الاقتراض، تجد نفسها ملزمة بدفع مبالغ أعلى من مبلغ المقرض بكثير¹.

بالمثل بالنسبة لعمليات الإقراض حيث أن المقرض يخاف من انخفاض سعر العملة المتعامل بها، فيخفض رأس مال المقرض ويجني المقرض مبلغ أقل من المبلغ الأصلي يوم انعقاد الصفقة ونستعرض خطر الصرف على كل من العمليات المالية والتجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2: خطر الصرف المتعلق بالعمليات المالية والتجارية

الارتفاع المتوقع	انخفاض متوقع في سعر العملة المتعامل		
خسارة صرف	ربح	مستورد (مشتري)	العمليات التجارية
ربح	خسارة صرف	مصدر (بائع)	
خسارة صرف	ربح	اقتراض بالعملة الصعبة	العمليات المالية
ربح	خسارة صرف	اقتراض بالعملة الصعبة	

المصدر: خليف هناء وآخرون، تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي يحيى فارس، 2007-2008، ص: 29.

ثالثا: خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات المحققة في الخارج

تتسرب الاستثمارات إلى الخارج بطريقة مباشرة عن طريق فتح فرع بالخارج، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المساهمات وبالتالي فخطر الصرف يتعلق بالتدفقات المالية عبر الفروع كتسديد للأرباح والرسوم²، كما يتعلق بقيمة الأصول الموجودة بالخارج أو قيمة تحويلات الأصول بالعملة المحلية بالنسبة للوضع المحاسبية للدولة الأم مقابل القيمة التي ستخرج ثانية في هذا الوقت متعلقة بالطريقة المستخدمة:

- في طريقة معدلات الإقفال: مناصب الأصول والخصوم ما عدا الأموال الخاصة فهي متحولة بسعر الإقفال.

¹ خليف هناء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 29.

- في طريقة رأس المال العامل: الأصول المتداولة والديون قصيرة المدى محولة بسعر الإقفال، والمناصب المالية الأخرى بسعر تاريخي.
- الطريقة النقدية والغير نقدية: العناصر المالية محولة بسعر الإقفال وباقي عناصر الميزانية بسعر تاريخي لتوضيح طريقة عمل هذه الطرق.

رابعاً: الخطر الاقتصادي

كما يطلق عليه أيضا الخطر التنافسي ويتعلق الأمر بتأثير تطور سعر العملة بالنسبة إلى رقم الأعمال أو هامش الربح للمؤسسة¹، يقودنا هذا إلى التحدث عن الخطر الصناعي والخطر الدفعي في حالة ما إذا كانت المؤسسة تنشط على مستوى خارجي فارتفاع قيمة العملة الوطنية تجعل عمليات التصدير صعبة، وتفضيل عمليات الاستيراد على التصدير، هذه الشروط تجعل المصدر في حالة التنافس وتجبره على تخفيض هامش من أجل أن تبقى الأسعار في حالة تنافس ولو كانت الفواتير مقيمة بالعملة الوطنية من أجل التخلص من خطر الصرف.

أما إذا كانت المؤسسة تنشط على المستوى المحلي أي تنتج وينتج في السوق المحلي الوطني من الممكن أن تتعرض إلى خطر تنافسي في حالة تدخل ممولين خارجيين بعملة منخفضة القيمة، على عكس باقي الأخطار المتعلقة بمخرجات الخزينة، فإن الخطر الاقتصادي يتطلب تحليل إستراتيجي على مستوى الإدارة العامة، فهذا الخطر نتيجة الوضع الاقتصادي للمؤسسة من حيث: هيكل السوق، تنظيم المنافسين، حسبية الأسعار، ومن حيث نتائج وحصص السوق من تدفقات الأسعار بدلالة الأنشطة وأعمال المنافسين، ومن أهمية الصفقات بالعملة الصعبة كذلك.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الصرف

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: المخاطر المالية

هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ القرار بعملية ما وحول موعد الدفع²، وهي أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التغيرات تتكرر

¹ خليف هناء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

² جمال جويدان الجمال، الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 27.

باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف ويمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10 % من قيمتها أو أكثر¹.

ثانياً: مخاطر التمويل

هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية².

ثالثاً: المخاطر الائتمانية:

ينصب عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للصرف الآخر بالسعر في الموعد المتفق عليه في العقد³، وهنا ينشأ خطر من احتمال عدم الوفاء أي من الطرفين بالتزامه.

رابعاً: المخاطر التي تترتب على التغييرات التنظيمية

تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو للمشروعات التجارية فلو وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها يحدد سعر الصرف للعملة مقابل العملات الأخرى كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض والطلب ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية⁴، فيصعب السعر الأول على العمليات التجارية، والثاني على العمليات المالية، وهناك قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيقها النظام بسبب اختلاف سعر الصرف، إذن تتعلق هنا مخاطر الصرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة وتؤثر على سعر الصرف وبالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين... الخ.

¹ عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جمعية الزيتونة الأردنية، الأردن، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، ص: 2.

² كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005-2006، ص: 42-43.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁴ أودينة يسرى، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص:

خامسا: المخاطر الناجمة على إعادة تقييم المراكز المفتوحة

قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجرى عادة مرة كل شهر وتختلف أساليب إعادة التقييم إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم¹.

إذن أهم مخاطر سعر الصرف هي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات سعر الصرف بشكل مفاجئ وغير منتظر مما يؤدي إلى خسائر صرف أحيانا تكون فادحة.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة من مخاطر الصرف

هناك عدة آثار ناجمة من خطر الصرف وذلك حسب مستويات القطاع.

الفرع الأول: على مستوى القطاع البنكي

ما أثبتته التجارب أن لخطر الصرف أثراً كبيراً خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بقطاع يعتمد أساساً على الائتمان كالقطاع البنكي² حيث أنه وعلى خلاف الصرف الذي ينتهي عند صاحب العملة في حالة المؤسسات التجارية أو الإنتاجية فإنه يؤثر على باقي المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك الذي حقق خسارة في الصرف وهذا الشيء الذي لوحظ في قضية البنك الألماني HERSTATT حيث أن إفلاسه بفعل قيامه بالمضاربة أدت إلى تسبب في خسائر كثيرة لباقي البنوك الأخرى التي كانت كثيرا في اختيار القائمين على المصرف (الصارفة) إلى جانب التقنيات الموجودة في سوق الصرف أي أن يكون للعامل قاعدة من المعلومات الاقتصادية وهي عملية مكلفة للبنك.

الفرع الثاني: على مستوى القطاع المؤسساتي³

من أجل التغطية من خطر الصرف وضعت المؤسسات نظام سير يسمح بالإدارة الجيدة لخطر الصرف، مثل هذا النظام لم يكن له سبب قبل تقويم أسعار الصرف وأهم شيء جاء به المحيط النقدي الدولي الجديد هو وجود الحذر من التغيرات التي أصبحت يومية وباستمرار بسبب تطبيق التعديل بالسعر أي قانون العرض والطلب.

أصبحت المؤسسات تعطي مهمة إدارة الخزينة بالعملة الصعبة لأشخاص أكفاء في ميدان العلاقات الاقتصادية العالمية وهذا لتفادي خسائر كبيرة ولكن ذلك يكلفها.

¹ كمال العقريب، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

² خليف هناء وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

³ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية (أوراق المؤسسات)، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 138-139.

المؤسسات أصبحت تركز في تعاملاتها على العملات الصعبة القوية نتيجة التغيرات الحادة في أسعار صرف العملات ومنه من البديهي أن المتعاملين الاقتصاديين يحاولون كل من جهة أن يفوتر مشترياته بالعملية الوطنية وإن لم يكن فإنه يعمل من أجل تفادي خسائر كبيرة في الصرف ويعمل كذلك على الفوترة بعملية قوية كال دولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي، ولكن ذلك يخلق علاقات سيئة بين الأطراف التجارية وخاصة في حالة القطاع الاحتكاري ويفقد هذه عدة أسواق وهذا بصفة خاصة.

أما القاعدة السارية المفعول حالياً من أجل فوترة المشتريات والمبيعات فيما يخص اختيار عملة الفوترة هي كون العملة قابلة للتحويل ومتعامل بها في سوق الصرف من أجل إمكانية إعفاء لكل المتعاقدين.

يمكن القول كذلك بأنه من آثار سعر الصرف نجد الربح والخسارة التي تحققها المؤسسة من خلال اتخاذ وضعية معينة، فكما سنذكر فيما بعد فإن هناك ثلاث وضعيات صرف تكون فيها المؤسسة معرضة لهذا الخطر وعلى هذا الأساس سوف نحاول الربط بين هذه الوضعيات والخطر المقابل.

- **وضعية الصرف الصفرية:** وفي هذه الحالة تكون المؤسسة بالعملية مساوية لخصومها بنفس العملة وعلى هذا الأساس فإن التغيرات في أسعار صرف العملات لا يكون لها أثر سلبي أو إيجابي على المؤسسة.
- **وضعية الصرف المفتوحة:** وهنا تكون:

✓ طويلة أي أن المستحقات أقل من الديون بالعملية الصعبة فإن تغير سعر الصرف نحو الانخفاض سوف يعطي المؤسسة ربح في الصرف.

✓ قصيرة أي أن المستحقات أقل من الديون بالعملية الصعبة فإن تغير سعر الصرف نحو الانخفاض سوف يعطي المؤسسة خسارة في الصرف.

من جهة أخرى يمكن أن تكون لتغيير سعر الصرف أثر مصادقية العقد الموقع وخصوصاً إذا كانت هذه التغيرات كبيرة ومفاجئة (غير منتظرة) وهذا له علاقة مع هامش الربح الذي تطبقه المؤسسة هذا الشراء أيضاً يضع إشكالية سعر البيع.

الفرع الثالث: على مستوى السوق

من بين خطر الصرف نلاحظ على تدهور الصرف لأجل وتطور الهندسة المالية وفي محيط تسوده العولمة المالية أصبحت إدارة المخاطر غير مرتبطة بنوعية المتعاقد معه وإنما بالتغيرات في أسعار الصرف معدلات الفائدة¹، مؤشرات البورصة التي تعتبر من عموم المؤسسة العصرية، كما أن تقويم أسعار الصرف أدت إلى تطور سوق الصرف الآجل على حساب سوق الصرف الآتي الذي عانى كثيراً من سيطرته، إلى جانب ذلك

¹ محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

فإن المنتجات المالية مثل الامتيازات والقروض المتقاطعة موجهة ووجدت أصلاً كوسيلة يستخدمها المسير في التغطية من مخاطر السوق.

المبحث الثاني: التعامل بالعملات الأجنبية

يعد التعامل بالعملات الأجنبية ضرورة ملحة لكثير من دول العالم حيث ظهرت هذه الفكرة بعدما عجز نظام المقايضة عن تلبية متطلبات شعوب العالم حيث سنتطرق في هذا المبحث موضوع التعامل بالعملات الأجنبية من حيث أهميتها وأدوات التعامل بها والأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية، أين تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب جاءت كالآتي:

المطلب الأول: نظرة عامة حول العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: التعامل في سوق العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: مراكز المتعاملين في سوق العملات الأجنبية وأوضاعهم ومراقبة عمليات التعامل.

المطلب الأول: نظرة عامة حول العملات الأجنبية

إن التعامل بالعملات الأجنبية مرتبط بشكل وثيق بعمليات الاستثمار والتمويل وبكافة نواحي الحياة الاقتصادية والمالية وسواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم الدول وعلى جميع الفعاليات المصرفية والمالية مما يجعل التعامل يحتل أهمية قصوى.

الفرع الأول: تعريف العملات الأجنبية وأهميتها

أولاً: تعريف العملات الأجنبية

يمكن تعريف العملة الأجنبية الموجودة لدى دولة ما بأنها ما يوجد في تلك الدولة من عملات الدول الأخرى وتشمل ما يلي¹:

- أوراق النقد الأجنبي؛
- السندات الحكومية التي أصدرتها الدول الأخرى؛
- الودائع لأجل بعملات أجنبية؛
- الودائع تحت الطلب بعملات أجنبية؛
- أية التزامات مالية على الدول والهيئات الإقليمية يمكن تحويلها إلى نقود، من ذهب وحقوق السحب الخاصة.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 47.

أما فيما يخص التداول في العملات الأجنبية تباع عملة مقابل عملة أخرى ويعتبر السعر عن القيمة النسبية بين العملتين، وعادة ما يتم تحديد العملات برمز " سويفت " يتكون من ثلاثة حروف، على سبيل المثال " يرمز لليورو بالأحرف EUR وللدولار الأمريكي بالأحرف USD وللفرنك السويسري بالأحرف CHF وهكذا، يمكنك هنا الحصول على قائمة كاملة بهذه الرموز، إذا كان سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي هو 15000 فهذا يعني أن قيمة كل يورو هي 1.5 دولار أمريكي¹.

وتمتد الإشارة في بعض الأحيان إلى اليورو/ الدولار الأمريكي كزوج من العملات، ويمكن عكس هذا السعر، لذا فإن سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي البالغ 15000 هو نفس سعر الدولار الأمريكي هي 0.6666 يورو.

ثانيا: أهمية التعامل بالعملات الأجنبية

تظهر أهمية التعامل بالعملات أو بالوحدات الأجنبية نتيجة لحاجة الدول إلى التعامل مع العالم الخارجي سواء لاستيراد السلع والخدمات أو استثمار الأموال بعملات الدول الأخرى الأمر الذي يتطلب استخدام العملات الأجنبية كأداة لتمويل هذه العمليات، حيث تكون عملة الدفع لهذه العمليات في الغالب هي أحد العملات الرئيسية القابلة للتحويل وليس المحلية للدولة².

الفرع الثاني: أدوات أخرى للتعامل بالعملات الأجنبية

أولاً: الحوالات الخارجية

هي عبارة عن أوامر دفع تصدرها البنوك المحلية بناءً على طلب عملائها يأمر فيها مراسليه بالدفع لأمر المستفيدين من هذه الحوالات وبالعاملات القابلة للتحويل، وهي أيضاً أوامر يستلمها البنك المحلي من مراسليه في الخارج يطلبون من البنك المحلي بالدفع لمصلحة المستفيدين من هذه الحوالات بالعملة المحلية³.

ثانيا: الشيكات المصرفية بالعملات المصرفية

هي أوامر دفع يصدرها البنك المحلي بصفته الساحب يأمر فيها مراسليه بدفع مبلغ معين بالعملة الأجنبية لمصلحة المستفيد.

ويفضل العملاء الشيكات المصرفية لسهولة اقتنائها ولقابليتها للتداول بالتظهير أو التسليم إذا كانت لحاملها⁴.

¹ الموقع الإلكتروني، www.fx-dz.com، تم الإطلاع عليه يوم 18 2015.

² هاني عرب، محاضرات المالية الدولية، مجهول دار النشر، ص: 18.

³ نفس المرجع السابق، ص: 19.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 19.

ثالثاً: الاعتمادات الشخصية

هي عبارة عن رسالة يوجهها البنك المحلي إلى مراسليه في الخارج يطلب فيها دفع أية مبالغ يسحبها حامل الرسالة وذلك ضمن سقف محدد بعملة رئيسية وضمن مدة محددة، وتعتبر الاعتمادات الشخصية من الأدوات المصرفية المعروفة لتسهيل متابعة احتياجات المسافرين بمبالغ مرتفعة بعملات أجنبية مختلفة قد يمر بها المسافر¹.

رابعاً: شيكات المسافرين (الشيكات السياحية)

هي عبارة عن أوامر دفع يصدرها البنك المحلي بناءً على طلب عمليه يطلب فيها دفع مبلغ معين وبعمة قابلة للتحويل، أو قد يكون بأكثر من عملة واحدة قابلة للتحويل، ويقوم البنك المحلي باستلام عملة محلية مقابل بيع شيكات المسافرين بالعملة الأجنبية، كما ويقوم البنك المرسل بتسليم عملة محلية².

خامساً: أوراق النقد الأجنبي

وتعتبر جميع العملات الأخرى باستثناء العملة المحلية هي أوراق النقد الأجنبي، وتتعامل البنوك بشكل اعتيادي بشراء وبيع أوراق نقد العملات الرئيسية التي لا يخضع إدخالها أو إخراجها من وإلى مراكز التعامل العالمية إلى أية قيود أو محددات، وقد يتم شراء وبيع النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي، أو مقابل بعضه البعض، ولتغطية المصاريف التي تتحملها البنوك بسبب تعاملها بأوراق النقد الأجنبي، فإن البنوك تفرض هوامش واسعة بين أسعار شرائها وأسعار بيعها لتلك الأوراق، أي أنها تشتري أوراق النقد الأجنبي بسعر يقل عن سعر شراء الحوالة وتبيعه بسعر يزيد عن سعر بيع الحوالة³.

سادساً: السحوبات الزمنية

السحب هو محرر مكتوب يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين⁴.

سابعاً: اتفاقيات إعادة الشراء

تعتبر اتفاقيات إعادة الشراء من أدوات التعامل بالعملات الأجنبية وهي تعني امتلاك الأموال عن طريق بيع الأوراق المالية مع اتفاقية في نفس الوقت من قبل البائع يتعهد فيها بإعادة شراء هذه الأوراق بعد فترة محددة

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 19

² شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

³ نفس المرجع السابق، ص: 114.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 114.

ويسعر أعلى من سعر البيع الأول يتفق عليه، حيث يتم التسليم وإعادة التسليم الفعلي لهذه الأوراق المالية عند عملية البيع وعملية إعادة الشراء¹.

ثامنا: الودائع تحت الطلب²

الوديعة هي عقد بين طرفين يتعهد الطرف الأول بإيداع مبلغ من المال لأجل معين ويتعهد الطرف الثاني بدفع فائدة يتم تحديدها في العقد بتاريخ الاستحقاق.

والجدير بالذكر أن الودائع تحت الطلب تمكن المودع من السحب والإيداع في الحساب في أي وقت يشاء وفي العادة لا تدفع البنوك على هذا النوع من الودائع أي فوائد.

تاسعا: الودائع لأجل

هذا النوع من الودائع تقوم البنوك بدفع فوائد مرتفعة لأصحاب هذه الحسابات وتمتاز الودائع لأجل بإمكانية استثمارها لفترة أطول من الودائع الأخرى نظراً لكونها من الحسابات الخاملة إلا أنها تعتبر في نفس الوقت من الودائع ذات تكلفة مرتفعة³.

عاشرا: شهادات الإيداع

هي عبارة عن وثيقة تشهد فيها الجهة المصدرة بأنه تم إيداع مبلغ معين وبفائدة معينة ولمدة معينة وهي تشبه الودائع لأجل، إن شهادات الإيداع تمتاز بقابليتها للتداول وبالتالي فهي تعتبر أصلاً " سائلا " بالنسبة لحاملها وهي التزام قصير الأجل بالنسبة لمصدرها.

تصدر شهادات الإيداع بفئات مختلفة ومحددة مسبقاً أو قد تصدر بفئات بناءً على طلب مشتريها وقد تكون هذه الشهادات إسمية أو تصدر لحاملها وتمتاز الأخيرة بسهولة تداولها⁴.

إحدى عشر: القروض المجمعة

وهي قروض كبيرة يتم تأمينها نيابة عن المقترض من قبل مجموعة من البنوك ونظراً لكون قيمة هذا القرض كبيرة جداً فلا يستطيع المقترض الحصول عليه من بنك واحد إلا أن المقترض يفرض أحد البنوك لإدارة هذا القرض وتجميعه وتوزيعه بين البنوك ويسمى هذا البنك المدير الرئيسي للقرض.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 114.

² هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ نفس المرجع السابق، ص: 20.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 20.

ويتم تسعير هذه القروض على أساس سعر فائدة أساسي معوم وهامش معين فوق السعر الأساسي والسعر الأساسي للفائدة يكون اللايبور (LIBOR) أو البرايم (Prime rate) ويعتمد الهامش على سمعة المقترض وملاءته ومركزه المالي والضمانات المقدمة¹.

أثنى عشر: السندات

هي عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة في قروض قابلة للتداول ويستحق السند في تاريخ معين ويتعهد مصدر السندات بدفع القيمة الاسمية للسند بتاريخ الاستحقاق مع دفع الفوائد بصورة دورية، وقد تكون هذه السندات لأجل قصير أو لآجال طويلة، وتكون هذه السندات مضمونة أو غير مضمونة وفي العادة تكون أسعار الفائدة على السندات غير مضمونة أعلى من السندات المضمونة نظراً لمخاطرها المرتفعة².

وقد تصدر هذه السندات بسعر فائدة ثابت أو عائم وهناك أيضاً سندات صفرية تصدر بدون سعر فائدة ولكن تباع بخصم إصدار ويمثل الفرق بين القيمة الاسمية وسعر البيع، الفوائد التي يقبضها حاملو السندات وهناك سندات تصدر باسم مالكيها وهناك سندات لحاملها³.

الفرع الثالث: الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية

يتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بشكل خاص والأوراق التجارية بشكل عام بعدم وجود مكان محدد لاتصال البائعين والمشتري، ففي الأسهم يتصل المشترون والبائعون مع بعضهم البعض بمكان يعرف ببورصة الأسهم والسندات.

أما في سوق العملات الأجنبية فتتم عمليات الشراء والبيع عن طريق الاتصال بأجهزة التلفون أو الاتصال الإلكتروني⁴.

ومن بين أسواق العملات الأجنبية هناك سوق لندن للعملات الأجنبية حيث يعتبر سوقاً رئيسياً لسوق اليورو والدولار ويمكن وصف هذا السوق بما يلي⁵:

- يتألف السوق من عدد كبير من البنوك التجارية البريطانية والبنوك الأجنبية العاملة في بريطانيا بالإضافة إلى الوسطاء الذين يختصون في إجراء العمليات بين البنوك العاملة داخل لندن فقط.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 20.

² شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

³ توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

⁴ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

⁵ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

- تتصل البنوك مع بعضها البعض ومع الوسطاء بأجهزة التلفون والتلكس من خلال غرفة Dealing Room ويتوفر في هذه الغرفة أجهزة اتصالات مختلفة تربط البنك مع الوسطاء مباشرة حتى تسهل مهمة المتعاملين.
- لا تتعامل جميع البنوك العاملة في لندن بشكل دائم بالعملات الأجنبية لذلك نجد بعضها لا يحتفظ بغرفة خاصة للتعامل بالعملات الأجنبية وتقوم مثل هذه البنوك بشراء احتياجاتها من العملات الأجنبية وبيع الفائض لديها عن طريق البنوك التي تتعامل معها.
- بموجب نظام سوق لندن فإن البنوك العاملة في السوق لا تشتري وتبيع العملات من بعضها البعض مباشرة بل يتم ذلك من خلال الوسطاء.
- أما بالنسبة لتعامل بنوك السوق مع البنوك الخارجية وعملائها في الخارج فإن ذلك لا يتم من خلال الوسطاء بل عن طريق الاتصال المباشر بين هذه البنوك وعملائها.

الفرع الرابع: أسس وقواعد التعامل في سوق العملات

تقوم البنوك في أسواق العملات الأجنبية بإعطاء سعرين أحدهما للنشر، والآخر للبيع وتترك حرية التعامل لاختيار اتجاه التعامل الذين يرغبون به، وهناك بعض البنوك تعطي سراً واحداً فقط أي باتجاه واحد رغبة منهم في شراء أو بيع العملات الأجنبية.

وقبل تسمية الأسعار في السوق يقوم المتعاملون بدراسة المواضيع المتعلقة بالعملات الأجنبية وأسعارها وأسعار الإغلاق لهذه العملات.

واللغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الأجنبية.

وهناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على انه عندما يتم الاتفاق على سعر معين فإن هذا السعر يكون ملزماً ولا يمكن التراجع عنه ولتجنب الخسائر التي قد تنتج عن عمليات السوق فإنه يجب على المتعاملين أن يحرصوا على ما يلي:

- ضرورة إنهاء العملية والاتفاق على السعر بسرعة وبدون تباطؤ وذلك خشية من التذبذب المستمر للأسعار؛
- أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع خاصة في أيام التذبذب الشديد في الأسعار؛
- أن يظل المتعاملون في السوق على اتصال مستمر بتقلبات الأسعار وكافة الظروف المحيطة بالسوق؛

- أن يقوم المتعاملون بإعطاء الأسعار للعلم فقط وعدم الالتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عملية مؤكدة؛
- أن قيام المتعاملين بإعطاء أسعار ملزمة لا يعني التزامهم بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت ثقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية؛
- لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات إلا أن بعض بنوك لندن الكبيرة تقدر مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى، بينما تعتبر البنوك الصغيرة مبلغ 50 ألف جنيه هو الحد الأدنى.

المطلب الثاني: التعامل في أسواق العملات الأجنبية

وستتناول في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات الأجنبية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية، حيث نوجزها فيما يلي:

أولاً: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة في سوق العملات الأجنبية ما يلي:

1. **ظروف السوق:** إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات، يؤثر على أسعار العملات ومدى تجاوبه لما يجري من أحداث وأوضاع معينة فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لوضع ما في وقت ما ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر. فالتقارير والتصريحات والإشاعات تؤثر على الأسعار ولكن بدرجات مختلفة معتمدة في ذلك على درجة قوة تجاوبها أحياناً ودرجة ضعفها أحياناً أخرى، فنظرية المتعاملين في السوق وتجاوبهم لتطورات وأحداثه المختلفة¹، وتعتمد على أمور كثيرة فكثير ما نجد متعاملين في نفس السوق لهم آراء ووجهات نظر مختلفة ومتضادة حول نفس الموضوع، فقد يتحدد رأي بعضهم مثلاً وفقاً لاتجاه الأسعار طويل الأجل والمبني على المؤشرات الأساسية في حين يتحدد رأي البعض الآخر وفقاً لاتجاه الأسعار قصيرة الأجل المبني على ردود فعل السوق السريعة وظروفه الفنية السيكلوجية.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

2. خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات¹.
3. الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: سبق أن وضحنا أن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات².
4. مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: تتناسب شدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك حاجة ملحة لها، لو تساوت مجموع أوامر الشراء مع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل للجهة التي تستطيع أن تجد ظروف أفضل لإتمام عملياتها، كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على أسعار العملات³.
5. التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه لزيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها⁴.

ثانياً: العوامل الأساسية

ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:

1. العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية: وتتمثل فيما يلي:

أ- الاستيراد والتصدير: عندما يتم تصدير سلع للأسواق الخارجية فيتم استلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية بأي شكل من الأشكال، فإذا كان للعملة الأجنبية وهي الأكثر شيوعاً خاصة في الدول النامية سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها قيمة صادراته من السلع مقابل عملة وطنية مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها⁵.

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:30

² نفس المرجع السابق، ص: 30.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

⁴ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:30

⁵ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص : 79.

وفي الحالة الأخرى حتى لو استلم البائع " المصدر " قيمة الصادرات بعملته الوطنية حتى يتمكن المستورد من الحصول على العملة الوطنية للمصدر لابد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية فهذا أيضاً بدوره يزيد من الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها والعكس صحيح تماما في حالة الاستيراد ويظهر ذلك في بنود ميزان المدفوعات « الحساب الجاري البريدي » أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين في ميزان المدفوعات لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

ب- أرباح الاستثمارات: عندما يحصل المستثمرون على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية وبالتالي يزداد سعر صرف العملة الوطنية في الأسواق العالمية¹.

ج- الحوالات دون مقابل: وتشمل هذه الحوالات التي ترد إلى البلد من مواطنيه الذين يعملون في الخارج

أو المغتربين أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة².

د- المساعدات الخارجية: وتشمل المساعدات التي تصل البلد من الخارج دون مقابل وتقسّم إلى الخاصة والدولية والحكومية.

الشكل الأول من هذه المساعدات الخاصة والدولية هي مبالغ تصل الدولة دون مقابل من المؤسسات الدولية والأفراد أما الحكومية هي المساعدات التي تدفعها الحكومات الأجنبية لحكومة أخرى دعماً لميزانيتها ولتنفيذ بعض المشاريع التنموية ومثل هذه المساعدات ترد إلى الدولة بالعملة الأجنبية وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد الطلب عليها وبالتالي رفع سعرها ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى³.

2. سياسات الدولة الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

أ- عرض النقد: إن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، إلا أن هنالك عدة مفاهيم لعرض النقد، فهناك عرض النقد⁴، بالمفهوم الضيق M_1 والذي يشمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب، وهنالك المفهوم الواسع لعرض النقد وهو M_2 ويشمل على M_1 بالإضافة إلى الودائع لأجل.

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 31

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

³ نفس المرجع السابق، ص: 81.

⁴ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 32

ب- **سعر الفائدة:** يعتبر الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات المرتبط بشكل كبير بسعر فائدتها¹ ويتمثل هذا الارتباط بينهم أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

ج- **التضخم والكساد:** إن ارتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى، يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة².

الفرع الثاني: تسمية أسعار العملات الأجنبية

هناك طريقتين لتسمية أسعار العملات الأجنبية هاتان التسميتان هما: التسمية السعرية والتسمية الكمية.

أولاً: مفهوم التسمية السعرية (السعر المباشر)

وهي تسمية وحدة العملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية وهي نفس الطريقة التي نسمي بها أسعار السلع والخدمات، ولأن ذلك يتم بوحدات العملة المحلية في تلك الدولة ويسمى (السعر المباشر)، فعندما يسمى سعر الدولار الأمريكي في السوق السعودي على أساس 3.75 فإن هذا يعني أن الدولار الأمريكي يساوي 3 ريال و75 هالة وهي تسمية مشابهة لتسمية أسعار السلع والخدمات في السوق السعودي³.

وهذا لا يعني أنه لا يمكن أن تتم تسمية سعر العملة المحلية في نفس السوق بعدد من وحدات (أو جزء) من العملات الأجنبية المسماة مقابلها، كأن يعطى السعر على أساس 0.26 والذي بدوره يعني أن الريال السعودي يساوي 0.26 سنتاً أمريكياً وهذا السعر الأخير ما هو إلا معكوس أو مقلوب السعر المباشر أي 1/0.26 وهو ما يسمى بالسعر التبادلي.

ثانياً: مفهوم التسمية الكمية:

يقوم على أساس تسمية عدد الوحدات أو أجزاء من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية وهو مقلوب الطريقة السابقة أي⁴:

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص : 93.

² هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:31.

³ نفس المرجع السابق، ص: 34.

⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص : 104.

$$\frac{1}{\text{الكمية التسمية}} = \text{التسمية السعرية}$$

الفرع الثالث: طريقة تسمية أسعار العملات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية

يتعلق بتسمية الأسعار في أسواق العملات الأجنبية الدولية فإن ذلك يتم وفق طريقتين متفق عليها هي:

أولاً: الطريقة الأوروبية

بموجب هذه الطريقة تكون العملة التي تسمى بالدولار الأمريكي والسعر الذي يعطى هو سعر الدولار بالعملة الأوروبية أي تحديد ما يساوي الدولار الواحد من العملة الأوروبية ومن الأمثلة عليها كالتالي¹:

$$\text{\$/ } 0,6347 \text{ £}$$

$$\text{\$/ } 1.3512 \text{ CHF}$$

$$\text{\$/ } 0.9260 \text{ Y}$$

وهذا ما يبين وفق هذه الطريقة كم يساوي الدولار الواحد من وحدات من العملات الأجنبية.

$$0.6347 \text{ جنيه إسترليني} = 1 \text{ دولار أمريكي}$$

$$1.3512 \text{ فرنك سويسري} = 1 \text{ دولار أمريكي}$$

$$0.9260 \text{ يورو} = 1 \text{ دولار أمريكي}$$

وهذه الأسعار هي أسعار الدولار الأمريكي حيث يساوي على التوالي (0.6347) جنيه إسترليني، (1.3512) فرنك سويسري، (0.9260) يورو.

ثانياً: الطريقة الأمريكية

حيث أن العملة التي تعلن وتسمى أولاً هي العملة الأجنبية، فالأسعار التي تعطى هي أسعار أو قيمة العملات الأجنبية المختلفة بالدولار الأمريكي.

$$\text{GRP/USD} = 1.6200$$

$$\text{EUR0/USD} = 1.1400$$

$$\text{CHF/USD} = 0.7463$$

¹ نفس المرجع السابق، ص ص: 105-106.

حيث نجد ان هذه الأسعار هي أسعار الجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري حيث يساوي الأول 1.6200 دولار لكل جنيه إسترليني والثاني 1.1400 دولار لكل يورو والثالث 0.7463 دولار لكل فرنك سويسري، أي أن هذه الطريقة تبين كم تساوي الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية من وحدات الدولار الأمريكي¹.

إن فهم هاتين الطريقتين أمر ضروري لمعرفة اتجاهي التعامل في سوق العملات الأجنبية ذلك لأن اتجاهي الشراء والبيع في الطريقتين مختلف، فبينما يكون سعر الشراء والبيع في الطريقة الأولى للدولار يمون في الطريقة الثانية للعملة الأجنبية.

الفرع الرابع: الخطوات التي يجب مراعاته عند التداول بالعملات الأجنبية

تتمثل في:

- يجب على الجهة الراغبة في شراء أو بيع العملات الأجنبية اختيار جهة مقابلة موثوق بها وتتمتع بسمعة جيدة ويفضل أخذ الأسعار من أكثر من جهة واحدة؛
- يجب أخذ الأسعار من الجهات المختلفة في نفس الوقت وبدون تأخير أو تباطؤ حتى تتم المفاضلة بين العروض المختلفة، كما يجب توحيد أساس المقارنة، أي أخذ الأسعار بالطريقة الأوروبية أو الأمريكية، إذا أعلنت جميع الجهات الأسعار بالطريقة الأوروبية باستثناء جهة واحدة بالطريقة الأمريكية فيجب تحويلها إلى الطريقة الأوروبية؛
- يجب ألا يظهر طالب السعر للجهة المقابلة اتجاه التعامل، أي هل هو راغب بالشراء أو راغب بالبيع وإنما يجب عليه أن يطلب اتجاهي التعامل أي سعر الشراء والبيع معاً.
- إذا تم تحديد اتجاه التعامل والجهة والسعر فبتم إثبات ذلك مباشرة بإعلام الجهة المقابلة بالموافقة على شراء وبيع العملة المطلوبة²؛
- في حالة الشراء يجب أن يحدد المشتري للجهة المقابلة رقم الحساب الذي يرغب في قيد العملة المشتراة فيه ويطلب أيضاً رقم الحساب الذي سيتم استلام العملة المبيعة منه؛
- بعد ذلك يتم إجراء التحويل اللازم لدفع المبلغ أو ثمن المبلغ المشتري؛
- يجب تعزيز وتوثيق هذه العملية وفق النماذج الخاصة بذلك؛
- يجب تنفيذ القيود المحاسبية أي تسجيل قيمة الصفقة بتاريخ الحق.

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:36.

² هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:38.

الفرع الخامس: الأسعار المتقاطعة وأهميتها وطرق حسابها

أولاً: الأسعار المتقاطعة

يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال معرفة علاقة كل من هاتين العملاتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا سعر الدولار مقابل عملتين مثلاً فيمكن تحديد سعر التقاطع لهاتين العملتين مقابل بعضهما البعض¹.

ثانياً: أهمية الأسعار المتقاطعة

لبيان أهمية استعمال الأسعار المتقاطعة في عمليات التعامل بالعملة الأجنبية فإننا نفرض أنه وردت حوالة لعميل من عملائنا بمبلغ مليون جنيه إسترليني وأن هذا العميل يحتفظ بحساب لدينا بالدولار الأمريكي.

ثالثاً: طرق حساب الأسعار المتقاطعة

1. لتحديد أو لحساب سعر التقاطع لعملة ما مقابل عملة أخرى: لتحديد أو لحساب سعر التقاطع لعملة ما مقابل عملة أخرى فإنه يلزم كخطوة أولى معرفة ما يلي²:

- من هي الجهات التي تقوم باحتساب السعر، هل هو البنك عارض الأسعار أم البنك الذي طلبها.
- ما هو اتجاه التعامل، هل هو السعر في الاتجاه المباشر للتسمية أو في الاتجاه التبادلي لها، أي ما هي العملة التي سيتم شراءها وما هي العملة التي سيتم بيعها؟
- ما هو السعر المطلوب إيجاده، سعر الشراء أم سعر البيع أم كلاهما؟

مثال رقم (01)³: لو افترضنا أننا نحن الجهة الطالبة للأسعار، وأن الأسعار المعروضة لنا هي أسعار شراء وبيع كل من الجنيه الإسترليني الواحد واليورو الواحد مقابل الدولار الأمريكي كما يلي:

سعر البيع	سعر الشراء
1.6260	1.6250
1.1420	1.1410

والمطلوب:

- حساب سعر تقاطع الشراء وسعر تقاطع البيع للجنيه الإسترليني مقابل اليورو:

¹ محمد عبد الرزاق الحنصلي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، در المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 129.

² هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

³ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 40-41.

$$\text{سعر تقاطع الشراء} = \frac{1.6250}{1.1420} = 1.4229 \text{ يورو لكل جنيه واحد}$$

$$\text{سعر تقاطع البيع} = \frac{1.6260}{1.1410} = 1.4250 \text{ يورو لكل جنيه واحد}$$

- حساب سعر تقاطع الشراء وسعر تقاطع البيع لليورو مقابل الجنيه الإسترليني:

$$\text{سعر تقاطع الشراء} = \frac{1.1410}{1.6260} = 0.7017 \text{ جنيه لكل يورو}$$

$$\text{سعر تقاطع البيع} = \frac{1.1420}{1.6250} = 0.7027 \text{ جنيه لكل يورو واحد}$$

مثال رقم (02):

في حل كانت التسميتين المعروضتين للأسعار مختلفتين (أمريكية أوروبية) كما يلي:

سعر البيع	سعر الشراء
USD 1.6220	GBP 1.6210
CHF 1.3660	USD 1.3650

والمطلوب:

- حساب سعر تقاطع الشراء وسعر تقاطع البيع للجنيه الإسترليني مقابل الفرنك السويسري:

$$\text{سعر تقاطع الشراء} = 1.6210 \times 1.3650 = 2.2127 \text{ فرنك سويسري مقابل جنيه إسترليني.}$$

$$\text{سعر تقاطع البيع} = 1.6220 \times 1.3660 = 2.2156 \text{ فرنك سويسري مقابل جنيه إسترليني.}$$

- حساب سعر تقاطع الشراء وسعر تقاطع البيع للفرنك السويسري مقابل الجنيه الإسترليني.

$$\text{سعر تقاطع الشراء} = \frac{1}{1.3660} = 1.6220 \div 0.4513 = \text{جنيه إسترليني / فرنك سويسري.}$$

$$\text{سعر تقاطع البيع} = \frac{1}{1.3650} = 1.6210 \div 0.4519 = \text{جنيه إسترليني.}$$

2. قاعدة السلسلة في إيجاد أسعار التقاطع¹: السلسلة هي طريقة لمعرفة الأسعار المتقاطعة للعملات

وذلك عن طريق مجموعة من الخطوات:

¹ محمد عبد الرزاق الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-136.

مثال: إذا كانت لديك التسعيرة التالية:

	سعر البيع	سعر الشراء	
GBP	0.8333	0.8319	USD
EURO	1.1040	1.1010	USD

المطلوب: أوجد سعر تقاطع الجنيه الإسترليني مقابل اليورو.

الحل: تتكون قاعدة السلسلة من 4 خطوات وهي:

الخطوة الأولى: تكوين السؤال الذي تريد الإجابة عليه وهو هنا: كم جنيه إسترليني يساوي اليورو؟

الخطوة الثانية: تبدأ بالعملة التي ينتهي عندها السؤال ونعطي المعلومات المتوفرة عنها.

كل 1.1010 يورو يساوي دولار واحد.

الخطوة الثالثة: نبدأ بالعملة التي انتهينا عندها في الخطوة الثانية ونعطي المعلومات المتوفرة عنها.

دولار واحد يساوي 0.8333.

الخطوة الرابعة: نعيد تنظيم الخطوات الثلاث كما يلي:

كم يساوي 1 €.

كل 1.1010 € يساوي \$ 1

\$ 1 يساوي 0.8333.

إذن المجموعة على اليسار تكون بسطا والمجموعة على اليمين تكون مقاماً كما يلي:

أي أن كل يورو يساوي 0.7568 جنيه إسترليني.

- إن السعر أعلاه هو سعر البيع أما سعر الشراء فيكون أقل منه ويساوي $0.7535 = \frac{0.8319}{0.1040}$.

- يمكن تطبيق قاعدة السلسلة متى لو تمت تسمية الأسعار بطريقتين مختلفتين (الأوروبية والأمريكية).

المطلب الثالث: مراكز المتعاملين في سوق العملات الأجنبية وأوضاعهم ومراقبة عمليات التداول

وسنتناول في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: مراكز المتعاملين في سوق العملات الأجنبية

إن التعامل في سوق العملات الأجنبية يحتوي على بعض المخاطر ف شراء جنيهاً إسترليني مقابل دولارات أمريكية مثلاً والاحتفاظ بها لفترة ما قد يترتب على ذلك مخاطر وذلك نتيجة انخفاض أسعار الجنيه الإسترليني خلال فترة الاحتفاظ، لذلك فإن الاحتفاظ بأرصدة محددة من العملات الأجنبية لاستعمالها في عمليات البيع يترتب عليها بعض المخاطر والتي تنجم عن تدبب أسعار العملات الأجنبية بالنسبة إلى هذه المبالغ، ومن الطبيعي أن تسعى البنوك إلى تقليل إمكانية حدوث هذه المخاطر، وللد من هذه المخاطر فإن المتعاملين في أسواق العملات الأجنبية يعملون على حماية أنفسهم بحيث يكون مجموع مبيعاتهم من كل عملة مساوٍ لمجموع المشتريات من نفس العملة، وهو بذلك قد يأخذ مركزان للعملات تكون كأحد المراكز التالية:

أولاً: المركز المتوازن

ويتحقق هذا المركز عندما يكون مجموع مشترياته من عملة ما مساوية تماماً لمجموع مبيعاته من نفس العملة في نهاية كل يوم عمل، وعادة ما يسعى المتعامل إلى تحقيق وضع التوازن مع تحقيق هامش ربح من خلال تحديد أسعار العملات المتعامل¹.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحقيق وضع التوازن ليس بالأمر السهل وذلك بسبب التعامل بسلع غير متجانسة وليست من نوع واحد وبخاصة أنها تمثل عمليات تسليم آني وتسليم آجل في فترات متفاوتة.

وتحاول بعض البنوك تحقيق التوازن من خلال عمليات التسليم الآني منفصلاً عن التسليم الآجل مع إتباعها سياسة متشددة بهذا الشأن، وفي نفس الوقت هناك بعض البنوك تسمح بعملية التسليم الآني، والتسليم الآجل بغض النظر عن مدة التسليم في سبيل تحقيق التوازن، إضافة إلى أن هناك بنوكاً تحاول تحقيق التوازن لكل عملة على حدة بحيث تكون عملية التسليم الآجل والآني جنباً إلى جنب.

ثانياً: المركز الطويل

وهو ما يسمى أيضاً بـ **Over Bought Position**، أو مركز تجاوز الشراء، وهو عندما يكون ما تم شراؤه من عملة معينة أكثر مما تم بيعه من نفس العملة، أي المركز الذي تزيد فيه موجودات المتعامل من عملة

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 137-138.

ما عن مطلوباته من نفس العملة كالانتهاء في كفاية اليوم بشراء عشرة ملايين دولار مقابل بيع خمسة ملايين دولار فقط¹.

ثالثاً: المركز القصير

وهو ما يسمى بمركز البائع Over Sold Position ويحدث عندما يكون ما تم بيعه من عملة معينة أكثر مما تم شراؤه من نفس العملة، أي هو المركز الذي تزيد فيه مطلوبات المتعامل من عملة معينة عن موجوداته من نفس العملة، وذلك كأن يبيع أحد المتعاملين أربعة ملايين دولار مقابل شراء مليوني دولار².

وعند الحديث عن مراكز المتعاملين تحدثنا عن مبالغ العملات المشتراة والمباعة والتي يتحدد على ضوءها مركز التعامل ودون الأخذ به لاعتبار الأجل الذي تم على أساسه التعامل، وبذلك نعتبر أن شراء 4 مليون دولار وبيع 4 ملايين دولار مركزاً متوازناً لا تترتب عليه أية مخاطر، إلا أن هناك مخاطر يمكن أن تحدث بسبب اختلاف أجل الشراء عن أجل البيع وبالتالي فإن ذلك يعكس فجوة في التعامل قد تترتب عليه بعض المخاطر.

في الجدول التالي: نلاحظ من خلال أوضاع التعامل أن الوضع الطويل لعملة معينة دائماً يعكس وصفاً قصيراً لعملة أخرى والوضع القصير لعملة معينة يعكس وضعاً طويلاً لعملة أخرى.

الجدول رقم 2-2: أوضاع العامل

العملة	المركز الطويل	المركز القصير	سعر الصرف
الجنيه الإسترليني	4.605.000 دولار	3.000.000 جنيه	1.5350
اليورو	4.564.000 دولار	4.000.000 يورو	1.1420
الين الياباني	400.000.000 ين	3.333.333 دولار	120.00
الفرنك السويسري	5.128.205 دولار	7.000.000 فرنك	1.3650

المصدر: هاني عرب، محاضرات المالية الدولية، مجهول دار النشر، ص: 42

وبذلك نرى أن الفجوة تحدث عندما تكون استحقاقات العقود غير متطابقة وهنا فإننا نتحدث عن وجود فجوتين (الفجوة الموجبة، والفجوة السالبة):

1. الفجوة السالبة: ويقصد بها بيع عملة لأجل أقصر من الأجل الذي يتم به شراء نفس العملة، كأن نقول أن أحد المتعاملين قد باع مليون دولار لأجل عشرة أيام واشترى مليون دولار لأجل (15) يوماً، حيث نتج عن

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

ذلك اقتراض المتعامل المبلغ المراد بيعه كما تترتب عليه مخاطر تتمثل بتكلفة سعر الفائدة المستحقة على المبلغ المقترض¹.

2. **الفجوة الموجبة:** وهي تعني شراء مبلغ لأجل أصر من الأجل الذي يتم عليه بيع نفس المبلغ، كأن يشتري المتعامل مليون دولار لأجل أسبوع ويبيع مليون دولار لأجل عشرة أيام الأمر الذي يؤدي إلى الاحتفاظ بالمبلغ المشتري لحين استحقاق المبلغ المباع.

لمعرفة وضع كل متعامل في السوق يستعمل المتعاملون في معظم أسواق العملات الأجنبية كشف يطلق عليه " كشف وضع التعامل " حيث يعطي هذا الكشف بيان لمركز المتعامل لكل عملة يتعامل بها، ويشمل هذا الكشف في العادة على ستة خانات تبين مبلغ العملة المشتراة أو المباعة، سعر الصرف، القيمة المعادلة بالدولار للعملة المشتراة أو المباعة، صافي مركز العملة، صافي مركز الدولار ومعدل سعر الصرف.

في العادة يتم تعبئة كشف وضع المتعامل لكل عملية كما يلي²:

- الخانة الأولى: مبلغ العملة المشتراة أو المباعة؛
- الخانة الثانية: سعر الصرف؛
- الخانة الثالثة: القيمة المعادلة بالدولار للعملة المشتراة أو المباعة؛
- الخانة الثالثة: القيمة المعادلة بالدولار للعملة المشتراة أو المباعة؛
- الخانة الرابعة: صافي مركز العملة؛
- الخانة الخامسة: صافي مركز الدولار؛
- الخانة السادسة: معدل السعر.

إن الكشف يبين وضع التعامل لكل عملة ويشمل هذا الكشف على ستة خانات هي:

مبلغ العملة المشتراة أو المباعة، سعر الصرف، القيمة المعادلة بالدولار للعملة المشتراة أو المباعة، صافي مركز العملة، صافي مركز الدولار ومعدل سعر الصرف. ونوجزها فيما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، ص : 139.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 138

الجدول رقم 3-2: كشف بيان مركز المتعامل لكل عملة يستعملها

التاريخ		العملة		تاريخ التسليم	
بلغ العملة المشتراة أو المباعة	سعر الصرف	القيمة المعادلة بالدولار للعملة المشتراة أو المباعة	افي مركز العملة	صافي مركز الدولار	بلغ سعر الصرف
+5.000.000	1.7600	-8.8000.00	+5.000.000	-8.800.000	1.7600
-3.000.000	1.7607	+5.282.100	+2.000.000	-3.517.900	1.75855
-1.000.000	1.7610	+1.761.000	+1.000.000	-1.756.900	1.7569
-6.000.000	1.3660	+4.395.604	-6.000.000	+4.395.600	1.3650
+5.000.000	1.3660	-3.660.322	-1.000.000	+735.282	1.3600

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص: 139-140.

الفرع الثاني: مراقبة عمليات التعامل

ينتج عن التعامل بالعملات الأجنبية عدة مخاطر على المتعاملين فهمها والتعامل معها بدرجة عالية من المسؤولية والكفاءة لتجنبها إن أمكن أو تقليل أثارها، كما أن هناك مخاطر يعاني منها المتعاملون في العملة الأجنبية والمتمثلة في:

أولاً: مخاطر الائتمان

من المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى والتمييز بين مبالغ الائتمان الممنوح لعمليات التعامل بالعملات ومبالغ الائتمان الممنوح لعمليات السوق النقدي¹.

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

مثال على مخاطر الائتمان¹:

قام بنك (A) المحلي بشراء مبلغ مليون يورو من البنك المراسل (B) بتاريخ 08/01 حتى أجل شهر بسعر 885 فلساً لليورو، وبتاريخ تسليم 09/03 تأخر البنك المراسل (B) بتسليم المبلغ لمدة أسبوع نتيجة لنقص السيولة لديه فاضطر البنك المحلي (A) إلى شراء المبلغ من بنك آخر يسمى 890 فلساً لليورو لتسديد الالتزامات المترتبة عليه.

المطلوب:

- حساب مجمل خسارة البنك المحلي (A)؛
- حساب صافي خسارة البنك المحلي إذا كانت فوائد التأخير 0.246 % عن كل يوم.

الحل:

مجمل الخسارة: $1.000.000 \times (885-890) = 5000$ دينار.

فوائد التأخير: $1.000.000 \times 0.0246\% \times 7 = 1722$ ديناراً.

صافي خسارة البنك المحلي: $5000 - 1722 = 3278$ ديناراً.

ثانياً: مخاطر السعر

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية وهي:

1. تغير أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية: تنتج هذه المخاطر عن تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية المحتفظ بها بمراكز نتيجة انخفاض أسعار صرف العملات والمثال التالي يوضح ذلك²:

إذا كان العميل يحتفظ بمركز طويل بكل مما يلي:

الدولار الأمريكي بقيمة 100.000 دولار.

اليورو بقيمة 200.000 يورو

فإذا انخفض سعر صرف الدولار بواقع فلسين واليورو بواقع فلس واحد تكون خسارة العميل كما يلي:

$$200.00 = 2 \times 100.00 \text{ دينار.}$$

¹ وسيم محمد الحداد وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 244.

² وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 244-245.

$200.00 = 1 \times 200$ دينار.

وإجمالي خسارة العميل 400 دينار.

2. **أسعار الفوائد على العملات:** تأثر أسعار الفوائد على العملات على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المبادلة (المقايضة) وتكمن هذه المخاطر في التغيير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد لها¹.

ثالثاً: مخاطر السيولة

تحدث هذه المخاطر نتيجة:

- عدم مقدرة البنك المحلي الحصول على العملات الأجنبية المطلوبة عند الحاجة إليها وبالكميات المطلوبة منها؛
- عدم التطابق في التدفقات النقدية بين القيمة الداخلة والتدفقات النقدية الخارجية على عمله؛
- الاختلاف في الأوضاع والمراكز بالعملات الأجنبية المحتفظ بها؛
- عدم التماثل في استحقاقات الودائع فالبنك الذي يقرض ودائع لمدة سنة من ودائع مربوطة لأجل 3 شهور سوف يواجه مشكلة سيولة مدتها 9 شهور إذا لم يحصل على ودائع أخرى خلال التسعة القادمة تغطي قيمة المبلغ المقرض²؛
- يمكن مراقبة مخاطر السيولة ومخاطر السعر عن طريق استخدام كشف التدفق النقدي.

الفرع الثالث: أهم مشاكل التعامل بالعملات الأجنبية

- أهم المشاكل التي يعاني منها المتعاملون والبنوك خصوصاً في الدول النامية والتي تنعكس على ربحية المتعامل وربحية البنك يمكن إنجازها بما يلي:
- عدم التجانس في أعمال المؤسسات المختلفة؛
- نقص الخبرة اللازمة في مجال التعامل بالعملات الأجنبية؛
- بعض المؤسسات لا يوجد فيها أقسام خاصة للتعامل بالعملات الأجنبية؛

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

- عدم رغبة بعض المؤسسات بإدخال أساليب جديدة في مجال العمل المصرفي؛
- الافتقار إلى أجهزة اتصال ذات كفاءة عالية¹؛
- عدم وجود غرفة للتعامل بالعملات الأجنبية لدى الكثير من البنوك وذلك إما لعدم معرفة هذه البنوك في طبيعة عمل تلك الغرف أو لأن تكلفة تجهيز هذه الغرف والاشتراك مع الوكالات العالمية مثل (رويتز) لعرض أسعار العملات الأجنبية والتقارير والأخبار الاقتصادية والمالية؛
- عدم وجود أجهزة حديثة متطورة في مجالات التعامل والاتصال وكذلك البرامج في غرف التعامل كذلك الموجودة لدى البنوك الأجنبية، وأن بعض البنوك في الدول النامية تشتري أجهزة وبرامج قديمة نظراً للتكاليف الباهظة للتكنولوجيا الحديثة؛
- لا يوجد اتصال آلي فوري بين أقسام البنك التي تتعامل بالعملات الأجنبية مثل قدم الاعتمادات، الحوالات الشيكات الأجنبية، الشيكات السياحية؛
- عدم تحديث التشريعات المصرفية لبعض الدول النامية واقتصر التعامل بالعملات الأجنبية لمن له حساب غير مقيم بالعملات الأجنبية لمصدر أمواله في خارج الدولة².

المبحث الثالث: الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف

نظراً للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف وعدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات تزداد الحاجة إلى الأدوات أو الوسائل لتغطية مخاطر الصرف الناتجة عن هذه، وتعددت وسائل تغطية أخطار الصرف، لذلك ارتأينا فيما يلي أن نقف عند بعضها على سبيل المثال لا الحصر فنذكر:

المطلب الأول: أساليب التغطية الداخلية

تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة إلى الوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي ظرف خارجي.

الفرع الأول: تغير آجال الدفع " المؤجلة بمدة أو أجل الاستحقاق "

تقوم المؤجلة (أو أجل الاستحقاق) على تأجيل أو تأخير المقبوضات أو المدفوعات للعملاء النقدية الأجنبية تبعاً للتغيير المتوقع في العملة النقدية المعينة.

¹ هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص:56.

² وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 246-247.

ويستند مبدأ المؤجلة على ما يلي¹:

- إذا كانت التوقعات تشير إلى انخفاض قيمة العملة النقدية المحلية فإن الشركات المستوردة تعمل على تعجيل مدفوعاتها بالعملات الأجنبية بالنسبة للشركات المصدرة فإنها تعمل على تأخير مقبوضاتها في المدينين لها (ilaims)؛

- إذا كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع قيمة العملة النقدية المحلية، فإن الشركات المستوردة تعمل على تأخير مدفوعاتها، في حين أن الشركات المصدرة تتجه نحو تعجيل عودة الأموال إلى الوطن من الدينين لها (debts)؛

ويعد أسلوب المؤجلة من الأساليب الأكثر استعمالاً في الشركات متعددة الجنسيات دون الشركات المنفصلة عن بعضها.

كما يمكن دراسة هذه التقنية " تغير آجال الدفع " من خلال التعرف بمبدئها والتعديلات التي يمكن القيام بها لتغيير آجال الدفع.

أولاً: مبدأ تغيير آجال الدفع

تعتمد هذه التقنية على مبدأ التغيير في الآجال والتواريخ، بالتقديم أو التأخير لآجال الدفعات

أو المقبوضات بالكيفية التي تجعل المؤسسات تستفيد من التطورات الإيجابية للعملة الأجنبية المفوترة بها بالعملة المحلية ويلخص هذا المبدأ هذه التقنية فيما يلي²:

- يفضل المستورد الدفع الفوري والمصدر يؤخر طلب حقه في حالة ما إذا كان هذا التوقع انخفاض العملة المحلية المستوردة التي جرت بها الفوترة؛

- يفضل المستورد تأجيل الدفع والمصدر يعجل في تحصيل حقه في حالة ما إذا كان من المتوقع ارتفاع العملة المحلية للمستورد التي جرت بها الفوترة.

ثانياً: التعديلات التي يمكن القيام بها لتغيير آجال الدفع

من بين التعديلات التي يمكن القيام بها ما يلي:

¹ سعود جايد مشكور العامدي، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

1. تعديل تواريخ العملات: حيث يزيد المستورد من حجم المخزونات إذا تنبأ بأن العملة التي تسوى بها مشترياته تكاد ترتفع بالنسبة للعملة المحلية عكس المصدر الذي يؤدي لمراعاة مكانته في السوق لأنه ربما إذا أجلها فإنه سيرفق حصته بالسوق¹.

2. الخصم للدفع العاجل: تتركز هذه الطريقة على تعديل تواريخ تسوية المعاملات، فالمصدر يمكنه الحد من مخاطر الصرف مقابل خصم للدفع العاجل ما إذا توقع انخفاض في العملة التي سوف يتم بها التسديد لصالحه فمن مصلحته أن يحدث المستورد على التسديد مقابل منحه خصم لا يفوق النسبة المتوقع بها الانخفاض².

وباستعمال هذه التقنية من طرف المؤسسة يكون بمقارنة أرباح الصرف المتوقعة بالتكلفة الناتجة عن تغيير آجال تسديد إلى أن استعمال هذه التقنية غالباً ما يصطدم بنظام الصرف المعمول به في البلد حيث تمنح آجال التسديد المتوقعة عند الاستيراد وتفرض تواريخ محددة لتسديد الصادرات.

الفرع الثاني: الاختيار الحسن لعملة الفوترة³

كلما كانت درجة تقلبات العملات الصعبة كبيرة كلما كانت مخاطر الصرف كبيرة وللتقليل نسبياً منها فإنه بالإمكان اختيار عملات صعبة قليلة التغلب لتسوية المبادلات التي تتم بها إن توفرت الفرصة، لذلك فالمؤسسات الدولية النشاط يمكنها الفوترة بعملة التقلب أو سلة من العملات.

أولاً: الفوترة بالعملة الوطنية

تعتبر الفوترة بالعملة الوطنية وسيلة لتفادي مخاطر الصرف، فالمستورد أو المصدر الذي يفوتر بالعملة الوطنية، سيعرف بالضبط المبلغ الذي سيدفعه في آجال الاستحقاق، وبالتالي يتفادي كلياً مخاطر الصرف وهناك بعض التحفظات على هذه التقنية فيما يتعلق بإمكانية المؤسسة في اختيار العملة.

ثانياً: الفوترة بعملة صعبة قليلة التقلب أو سلة من العملات

في هذه الحالة كل من الطرفين يتحملان مخاطر الصرف بالنسبة للعملة المفوترة. مثلاً " الدولار الأمريكي في شراء المواد الأولية والبتترول أو الأورو الذي يعرف استقراراً نسبياً "

¹ محمد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

² الموقع الإلكتروني، <http://ws-succesful.blogspot.com/2011-11-01.archive.html> تم الإطلاع عليه 2015/03/15.

³ مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011-2012، ص : 46.

الفرع الثالث: المقاصة الداخلية

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي وتتخذ بينهما علاقات تجارية متبادلة¹.

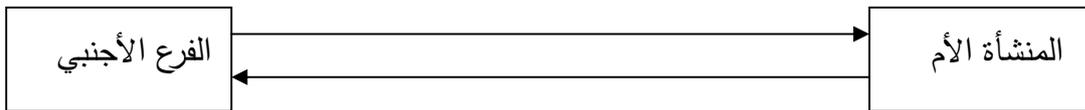
إن اختيار العملة النقدية لم يكن كافياً لوحده وإنما يستلزم لذلك التصرف في ضوء مواعيد التسديد وذلك لأنه إذا ما أخذ بنظر الاعتبار تسوية المبادلات وأسعار الصرف في العديد من البلدان فإن المصدر والمستوردين ليس لديهم الإمكانية في الاحتفاظ بحساباتهم بالعملات النقدية الأجنبية.

أولاً: المقاصة الثنائية²

يمكن أن تكون المقاصة ثنائية حينما تربط شركتين علاقات تجارية وتتحقق فيما بينهما مبيعات متبادلة فعلى سبيل المثال حالة المنشأة الأم التي تبيع إلى فروعها الأجنبية منتجات نصف مصنعة وتقوم بشراء المنتجات التامة الصنع من هذا الفرع " بيع أدوات احتياطية للسيارات وشراء السيارات، بيع أجزاء حاسبات وشراء الحاسبات وهكذا ".

إن حركة الأموال الممكن تحققها تكون كما يلي:

الشكل رقم 10-2: شكل يوضح المقاصة الثنائية التي تربط المنشأة الأم مع فرعها الأجنبي



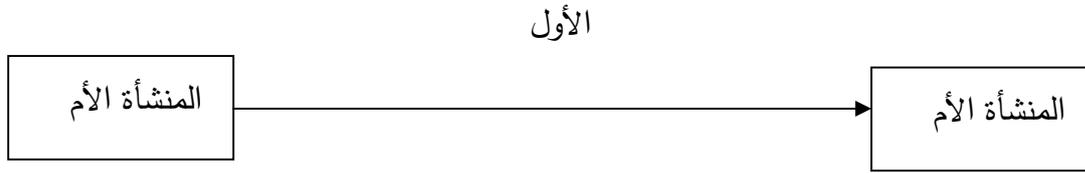
المصدر: سعود جايد مشكور العامري، المالىو الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2010، ص:220.

أما إذا كان العكس من ذلك، فإن المنشآت تلجأ إلى النقاوة أو المقاصة وإن حركة التدفقات تكون كما يلي:

¹ الموقع الإلكتروني، <http://ws-succesful.blogspot.com/2011-11-01.archive.html> تم الإطلاع عليه 2015/03/15.

² سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

الشكل رقم 11-2: توضيح حركة التدفقات التي تلجأ إلى النقاوة أو المقاصة والتي توضح الحالة العكسية للشكل

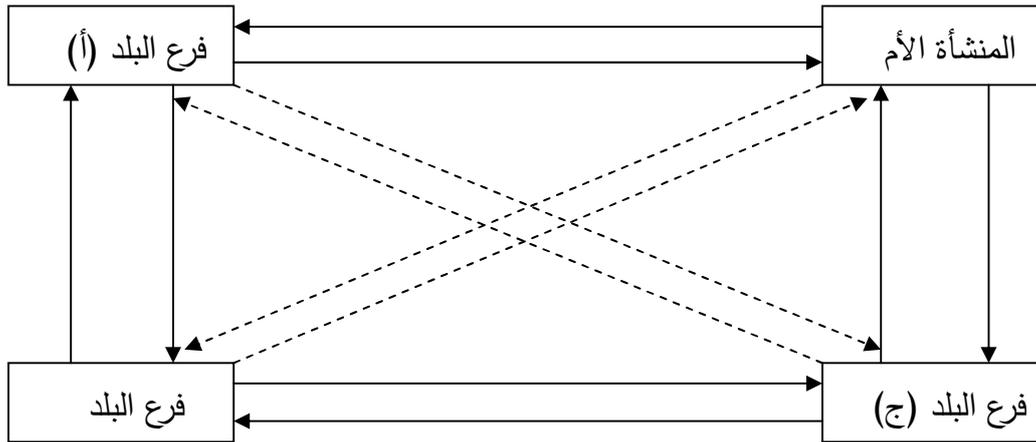


المصدر: سعود جايد مشكور العامري، المالىو الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2010، ص:220.

ثانيا: المقاصة المتعددة الجوانب¹

تمثل المقاصة متعددة الجوانب النظام الذي يستخدم بشكل عام حينما تكون المعاملات الداخلية كثيرة، وإن الحجم الكلي للتحويلات ينخفض وذلك لأن كل منشآت لا تستلم أو لا تدفع إلا المبلغ الصافي من مركزها المدين أو الدائن وبدون النقاوة المتعددة الجوانب فإن حركة الأموال بين ثلاثة فروع أجنبية ومنشأة أم يمكن أن تعرض كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2-12: حركة الأموال بدون مقاصة



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، المالىو الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2010، ص:221.

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص : 6.

ثالثاً: مزايا المقاصة¹

- تحديد مخاطر الصرف المتعلقة بالعمليات الآجلة؛
- تجنب العملات المختلفة؛
- إجراء تحويل (بالمثل) للقيم المتوازنة.

المطلب الثاني: أساليب التغطية الحديثة (الخارجية)

تتمثل تقنيات التغطية الحديثة فيما يلي:

الفرع الأول: التغطية عن طريق أسواق العقود المستقبلية للعملات

تستخدم العقود المستقبلية للعملات كإجراء وقائي من أجل تخفيض مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساوي تماماً للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، وفي هذا العقد تقوم المؤسسات باقتراض بالعملة الصعبة ثم تدخل في عقد منفصل غالباً ما يكون مع طرف ثالث لتثبيت سعر الصرف في المستقبل الذي سنشتري به العملة الصعبة لتسديد القرض المقرض².

وتجدر الإشارة إلى انه من الأهمية القصوى أن لا تعقد هذه الاتفاقات إلا مع مؤسسات قوية وتتمتع بسمعة طيبة لأنه قد يفشل الطرف المقابل في تسليم العملة الصعبة في موعد التسليم الآجل، كما يجب أن تأخذ تكاليف المعاملات بعين الاعتبار على هذا المستوى الذي ينبغي أن يحدد بمبلغ تكون معه هذه الآلية التحوطية ذات جدوى اقتصادية.

الفرع الثاني: عملية المبادلة

تمثل عملية المبادلة (SWAPS) شراء وبيع العملة على أساس التسليم الفوري بالسعر الفوري وإعادة بيعها أو شراءها في نفس الوقت على أساس التسليم الآجل بسعر تسليم آجل يتم تحديده على أساس فروقات أسعار الفائدة على القروض والودائع بين العملتين، وتقوم البنوك بعمليات التبديل لأغراض عديدة، فهي تسمح لها بالتحويل من عملة إلى أخرى بشكل مؤقت دون الاحتفاظ بأي وضع من العملات المتعامل بها، ويمكن للمصارف المركزية عبر التبديل توفير السيولة³، كما يمكن من خلال التبديل خلق وضع آجل مقابل وضع آجل وغير ذلك من الأغراض والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر

¹ سعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² شريف بودري، تقلبات أسعار الصرف -الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 34.

³ عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

الصرف، وإنما هو سعر لفرق العملة يرتبط بالسعر الفوري والسعر الآجل للعملة، وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء إلى أحد البنوك لإبرام عقد مبادلة للعملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف، وكذلك تغطية المخاطر الائتمانية في مقابل عمولة تدفع للبنك¹.

المطلب الثالث: أساليب التغطية الكلاسيكية

إن أهم ما تمتاز به هذه التقنيات هو لجوء المؤسسة للبنوك والأسواق المالية بهدف التغطية.

الفرع الأول: التغطية الآجل

تعد التغطية في أسواق سعر الصرف لأجل التغطية أكثر استعمالاً في الشركات وذلك لسهولة استخدامها فهي تهدف سواء بالنسبة للمصدر أو المستورد إلى تأمين أنفسهم بمجرد الانطلاق في عملية تجارية أو مالية من السلع الذي يمكن من خلاله شراء أو بيع للعملات الأجنبية والذي سيكون بها إما مديناً أو دائناً لأجل حيث:

- يتعين على المصدر أن يبيع لأجل العملات النقدية المناظرة إلى مبلغ التصدير ذلك من أجل التحوط ضد مخاطرة أسعار الصرف الناجمة عن الارتفاع المحتمل في قيمة عملة نقدية معينة؛
- يتعين على المستورد أن يشتري لأجل العملات النقدية المناظرة إلى مبلغ الاستيراد وذلك من أجل التحوط ضد مخاطرة أسعار الصرف الناجمة عن ارتفاع محتمل في قيمة عملة نقدية معينة.

وعند انتهاء العقد فإنه ليس من الضروري تهيئة الأموال، نظراً لأن حساب الزيون لا يعتبر مديناً إلا بتاريخ الاستحقاق، لكن بشكل عام يقوم الزيون بترتيب وتهيئة خط ائتمان أو اعتماد معين مع أحد البنوك للاستعداد إلى عمليات التسوية.

أولاً: مزايا التغطية الآجلة

تتمثل المزايا في²:

- أن السعر مضمون ومعروف منذ الالتزام بالتغطية؛
- المؤسسة لها إمكانية التنبؤ بالتسيير الفعال؛
- الصرف الآجل متوفر للعديد من العملات الصعبة وفي آجال متعددة.

¹ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص: 213.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

ثانيا: عيوب التغطية الآجلة

تتمثل عيوب التغطية فيما يلي¹:

- أن حرمان المؤسسة من الربحية التي قد تحصل عليها في حالة تطور إيجابي لمعدل الصرف، فالمؤسسة مقيدة بسعر تبادل آجل؛
 - قد شكل التحسن عقوبة بالنسبة للذي يشتري آجلا وبالمقابل قد يتسبب التراجع في خسارة للذي يبيع آجلا.
- وعلى أساس كل هذا، التغطية الآجلة عملية تحمل المؤسسة المصدرة أو المستوردة مصاريف، فحتى تكون التغطية فعالة يجب أن تكون التكلفة أقل من الخسارة المتوقعة إذا لم تقم المؤسسة بالتغطية.

الفرع الثاني: التغطية في السوق العاجلة

هذه الطريقة بسيطة وأكثر ميدانية بالنسبة للمؤسسات التي يكون تحت تصرفها تدفقات منتظمة ومبالغ معتبرة بالعملة الصعبة وأمام وضعية صرف مفتوحة، وتقوم هذه التقنية على مبدأين: الأول بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة، يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة ويوظفه في سوق هذه العملة خلال مدة الدين، وعند حلول آجال تسوية الدين بالعملة يسترجع المستورد المبلغ الذي تم توظيفه لدفع دينه، أما بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية الصرف طويلة بالعملة الصعبة يقترض المبلغ المستحدث لدينه وتحويله إلى عملته المحلية ثم توظيفه لأجل يعادل مدة الدين، وعند الاستحقاق يعوض المصدر قرضه بالعملة ويسترجع عملته المحلية التي تم توظيفها².

وتطرح التغطية عن طريق هذه التقنية مزايا وعيوب كثيرة منها:

أولاً: مزايا التغطية في السوق العاجلة

يمكن أن نلخصها فيما يلي³:

- تتميز بالسهولة والبساطة؛
- التقنية تمكن من الفصل بين التغطية ضد مخاطر الصرف وتسيير الخزينة من خلال سعي أمين الخزينة للسوق العاجلة لاختيار التوظيفات الأكثر فضيلة لتحقيق التسيير الفعال بغرض تحقيق الربح.

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، دار النشر سانتا، مصر، 2009، ص: 354.

² السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

ثانيا: عيوب التغطية في السوق العاجلة

وتتمثل في¹:

- تعتبر هذه التقنية مكلفة ماديا وبشريا فهي تتطلب وجود خبرات في ميدان الصرف وقاعات مجهزة بوسائل حديثة مثل: قاعات الصرف؛
- تقيد الخزينة التي يمكن استعمالها في عمليات أكثر ربحا؛
- لا يمكن استعمال هذه التقنية إلا في البلدان التي يوجد بها نظام صرف حر.

المطلب الرابع: إستراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف

إن إستراتيجية التغطية تهدف للحد من الخسائر المرتفعة دون التقليل بشكل كبير من العوائد وتتمثل أهم الإستراتيجيات المستخدم في حقوق الخيار فيما يلي:

الفرع الأول: إستراتيجيات التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام حق الشراء

أولا: شراء خيار الشراء

تستعمل هذه الإستراتيجية لتغطية وضعية قصيرة بالنسبة للعملة الصعبة فالمؤسسة المستوردة ليست متأكدة ما إذا كان سعر هذه العملة سيرتفع أم ينخفض²، وفي تاريخ انتهاء التعاقد (الصفقة) لذلك تخاف من شراء الأصل في الحاضر ثم ينخفض سعره في المستقبل فتحقق خسائر أو لن تشتريه في الحاضر فتخاف من ارتفاع سعره مستقبلا ف شراء خيار الشراء يقلل المخاطر التي يتعرض لها، إلى أقل درجة ممكنة ففي حالة انخفاض السعر فإنه لن يخسر أكثر من قيمة العلاوة في أي حال من الأحوال، وإذا ارتفع السعر فإنه لن يتأثر بهذا الارتفاع.

ثانيا: بيع خيار الشراء

إن التغطية في هذه الحالة وكما سبق ذكره فإن البائع يعطي المشتري الحق في أن يشتري مبلغاً، فهو ملزم ببيعه إذا قرر المشتري تنفيذ الخيار بسعر التنفيذ مهما كان السعر السائد في السوق، حيث أن بائع خيار الشراء يخاف من انخفاض سعر العملة مستقبلا ويريد تغطيته بمبلغ العلاوة.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص: 356.

² طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 110-111.

الفرع الثاني: إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف باستخدام خيار البيع

أولاً: شراء خيار البيع

كما ذكرنا أن مشتري خيار البيع هو شخص متشائم من السوق ويتوقع انخفاض الأسعار وأبرز مثال: أن مصدرًا توقع استلام مبلغ معين من عملة معينة في المستقبل فإن عليه حماية نفسه ضد تقلبات سعر هذه العملة بأن يشتري العدد اللازم من عقود خيار البيع حيث يملك حق بيع العملة المعينة في تاريخ استحقاق العقد وبالسعر المتفق عليه فيه إذا ما وجد ذلك في صالحه.

ثانياً: بيع خيار البيع

يقوم بهذه الإستراتيجية المستورد لتغطية وضعيته ضد ارتفاع سعر العملة مقابل العلاوة التي يدفعها.

الفرع الثالث: إستراتيجيات تتضمن توليفة من الخيارات

أولاً: إستراتيجية حقوق الخيار المزدوجة

في ظل هذه الإستراتيجية يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد خيار الشراء وعقد خيار البيع لنفس الأصل المالي بحيث يكون بتاريخ التنفيذ للعقدين واحد وكذلك تاريخ الانتهاء ويلجأ لهذه الإستراتيجية عندما يعتقد المتعامل بأن الأسعار سوف تتحرك صعوداً أو هبوطاً بنسبة كبيرة وتقلباتها مرتفعة جداً ولكنه لا يستطيع أن يجزم بأي اتجاه ستسير، لذلك فهو يشتري حق الشراء (C^+) ويشتري حق البيع (A^+) بسعر تنفيذ مساوٍ لسعر السوق أو قريباً منه لذلك فإن أي تقلب للأسعار وبأي اتجاه سوف يستفاد منه باستعمال أحد حقوق الخيار، فإن تحركات الأسعار للأسفل يستخدم حق البيع ولا يستخدمها معاً¹، إضافة إلى هذا فإن العلاوات المدفوعة بموجب هذه الإستراتيجية بالمقارنة مع الأرباح التي يتحصل عليها المتعامل عند استخدام أحد حقوق الخيار.

عندما يتوقع المتعامل تحرك بطيء للأسعار فهو يبيع حق الشراء وكذلك حق البيع بنفس سعر التنفيذ هادفاً بذلك للاستفادة من العلاوات (علاوة بيع حق الشراء وعلوة بيع حق البيع).

ثانياً: إستراتيجية حقوق الخيار المنتشرة

هذه الإستراتيجية تشبه الإستراتيجية السابقة إذ أنها تمثل شراء حق الشراء و شراء حق البيع ولكن يختلف سعر التنفيذ في كليهما أو تواريخ الانتهاء أو هما معاً ويلجأ المتعامل إلى إتباع هذه الإستراتيجية إذا كانت توقعاته تشير إلى تغيرات واسعة في السعر²، ففي المدى تركز الإستراتيجية على تحرير عقد خيار بيع وعقد خيار الشراء مع افتراض رئيسي أن أسعار الأصل المالي لن تتغير بشكل ملموس، ففي هذه الحالة المتعامل

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

² سعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

يحرر عقد خيار بيع بسعر تنفيذ يكون أقل من مقدار الزيادة في الأصل المالي بهدف تحقيق ربح في ظل حق خيار الشراء.

ثالثاً: إستراتيجية التهذيب والتحرير¹

حيث أن إستراتيجية التهذيب تتضمن حقين من حقوق خيار البيع نظير حق واحد من حقوق خيار الشراء إذ يلجأ المتعامل إلى هذه الإستراتيجية عندما يتوقع هبوط الأسعار أكثر من الارتفاع، لذلك يلجأ إلى إجراء عقود الخيار بنفس سعر التنفيذ وبنفس الأجل، مقابل دفع علاوة لثلاثة عقود خيار لذا يجب أن يكون المتعامل لديه قناعة كافية بأن الأسعار سوف تنخفض أم إستراتيجية التحريم فتتضمن حقين من حقوق خيار الشراء نظير حق واحد من حقوق خيار البيع ففي هذه الحالة يكون المتعامل لديه قناعة أكبر بأن اتجاه الأسعار سوف يكون صعوداً وليس هبوطاً.

¹ سعود عناني، مرجع سبق ذكره، ص 114.

خلاصة الفصل:

إن دخول التجار في عمليات تجارية دولية أو خارجية آجلة يحتم عليهم أخذ مركزين في العملة إما أن يكون مركز مضاربة أي يقوم بالمضاربة على أساس احتمال ارتفاع قيمة عملة بلده وأما أخذ مركز تغطية أي يقوم بتغطية مركز خوفاً من انخفاض قيمة عملة بلده.

ولهذه التغطية تقنيات وآجال فإما أن تكون تغطية داخلية أو تغطية خارجية وإما أن تكون تغطية فورية أو تغطية آجلة ويستعمل كل نوع من هذه الأنواع في حالة معينة فالتغطية الداخلية والخارجية تكون في حالة مجموعة من الشركات تحت راية أو إدارة واحدة، والتغطية الفورية الآجلة تستعمل في حالة وجود أسواق آجلة قوية ووراء كل تغطية أهداف والهدف الأساسي حماية المستورد والمصدر من تقلبات أسعار الصرف المميتة.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وكالة ميلة 834 -

تمهيد:

تشكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ عدة سنوات، وهو إحدى أوائل البنوك التي ظهرت في الجزائر ولها شبكات كثيفة في الوطن، حيث تتدخل بصفة كبيرة في نمو الاقتصاد وخاصة في مجال الفلاحة.

ولكي يكون مستوى هذه المهمة التي تمثل مسؤولية كبيرة للبنك بجميع عماله (الموارد البشرية) ودون إهمال الموارد المالية سواء على مستوى القطاع الفلاحي وعالم الريف أيضاً على مستوى جميع النشاطات الفرعية الأخرى ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبائن ويتكيف مع متطلبات جديدة وذلك بوضع ميكانزمات جديدة بالإضافة إلى ذلك يقوم بتغطية مخاطر الصرف.

ويتعين علينا وإكمال دراسة موضوع " الأساليب المستخدمة لتغطية مخاطر الصرف في البنوك الجزائرية " دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله (834)، وقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله.

المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة (X)

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي كانت هذه البداية لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعاً في جميع الولايات على الإطلاق.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، حيث ترتب عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹BADR

ووفقاً للمرسوم (82-106) المؤرخ في جمادى الأولى 1402 هجري الموافق لـ 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي.

وفق هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي ومزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية، والمستفيدون الفرديون من الثروة الزراعية ومزارع القطاع الخاص، وتعاونيات الخدمات وكذا الدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري².

في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره (2.220.000.000 دج) مقسماً إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد ليرتفع في نهاية سنة 1999 إلى (3.330.000.000 دج) موزعاً على 33000 سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة³.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للمؤسسات وألغى نظام التخصص أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار وكذا المساهمة في عملية التنمية، وبذلك أصبح يحتل موقعا متميزاً ضمن الجهاز البنكي الجزائري وهو الأكثر انتشاراً عبر التراب الوطني بما يفوق 300 وكالة مؤطرة بما يزيد عن 7000 موظف في مختلف الاختصاصات على المستوى

¹ التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2003، ص: 28.

² مرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 10، 16-03-1982.

³ بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مارس 2013، www.Badr.net.

الإقليمي وكذا العالمي حيث تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقاً لأحدى الدراسات الصادرة عن هيئة BANKERS Almanach سنة 2001 على أنه¹:

- أول بنك على المستوى الوطني؛
- ثاني بنك على المستوى المغربي؛
- يأتي بالمرتبة 14 عربياً من بين 255 بنك؛
- في الرتبة 13 إفريقيا؛
- في المرتبة 668 من بين 4100 بنكاً مصنفاً من قبل هذه الهيئة.

الفرع الثاني: تطور فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطورات هامة في السوق البنكي الجزائري ضمن أربع فترات أساسية هي:

أولاً: فترة (1982-1990)²

انصب اهتمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات الأولى من تأسيسه على تحسين موقفه في السوق البنكي، ومحاولة فرض وجوده ضمن القطاع الريفي والعمل على ترقيته، من خلال تكثيف الوكالات البنكية في المناطق ذات الطابع الريفي، ومع مرور الوقت اكتسب البنك سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، إلى جانب الصناعات الميكانيكية والفلاحية فهذا التخصص في مجال التمويل فرضته آليات الاقتصاد المخطط التي تقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ثانياً: فترة (1991-1999)³

بموجب قانون النقد والقرض (90-10) تم إلغاء نظام التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، وتوسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) مع بقائه الشريك الأول في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي.

أما على الصعيد التقني فشهدت المرحلة إدخال وتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك والتي كانت تصب في هدف تطوير نشاط البنك، ومن الأنظمة المستحدثة نذكر:

¹ بمقتضى المرسوم رقم 80-242 في 24 ذو القعدة عام 1400 الموافق لـ 1980/1/4، المتعلق بإعداد هيكل المؤسسة المالية.

² من إعداد الطلبة، اعتماداً على معلومات داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله 834.

³ قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر بتاريخ 14 أبريل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 16.

- الانخراط في نظام (SWIFT) للتحويل الآلي للأموال وتسهيل عملية معالجة وتنفيذ عملية التجارة الخارجية عام 1991؛
- اعتماد نظام (SYBU) بهدف تسريع أداء مختلف العمليات البنكية (تسيير القروض، عمليات الصندوق، والودائع والفحص عن بعد لحسابات العملاء)، وتم اعتماد نظام محاسبي جديد على مستوى كل وكالات البنك إلى جانب تعميم استخدام تقنيات الإعلام الآلي في كافة عمليات التجارة الخارجية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة عام 1992؛
- استكمال تغطية كل وكالات البنك المنتشرة بتقنية الإعلام الآلي؛
- طرح خدمة جديدة خاصة بالبنك تتمثل في " بطاقة السحب والدفع BADR عم 1993؛
- إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية وفي وقت حقيقي " المقاصة الإلكترونية " عام 1996؛
- بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (carte de retraitinter Bancaire) عام 1998.

ثالثاً: فترة (2000-2006)¹

- تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى لتدعيم الاستثمارات المنتجة، وكذا التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها للمساهمة في ترقية التجارة الخارجية وفقاً لتوجهات اقتصاد السوق، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- وفي إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسطير برنامج خماسي يتمحور أساساً حول عصنة البنك وتحسين أداءه، وتطوير خدماته، وكذا إحداث تطوير على الصعيدين المحاسبي والمالي، ومن أبرز ما ميز تلك الفترة نذكر أهمها:
- تشخيص عام لنقاط قوة وضعف البنك، مع وضع مخطط ترقيوي لبلوغ البنك المعايير العالمية في مجال العمل البنكي، كما قام البنك باستكمال تعميم نظام SyBu للربط بين الوكالات التابعة له وتدعيمها بتقنيات جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية عام 2000؛

¹ بن واضح هاشمي وآخرون، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص ص:

- إعادة تقييم موارده وإمكانياته من خلال عملية تطهير محاسبية ومالية شملت جميع الديون المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي والوقوف على المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها عام 2001؛
- إعادة النظر في المدة اللازمة لمختلف العمليات البنكية اتجاه العملاء، والتخفيف من الإجراءات الإدارية والتقنية، حيث أصبحت طلبات القروض الاستثمارية مثلا تعالج في فترة أقصاها شهران، مروراً بمختلف المصالح المختصة (الوكالة والمجمع الجهوي والمديرية العامة...الخ).
- إضافة إلى ذلك قام البنك في نفس السنة بتجسيد مفهوم بنك الجلوس، والخدمات الشخصية إلى جانب اعتماد مخطط محاسبي جديد على المستوى المركزي؛
- إدخال تقنية جديدة على مستوى البنك ساهمتا في تسهيل العديد من العمليات البنكية، فبعد أن كان وقت تحصيل شيكات البنك يستغرق مدة قد تصل إلى 15 يوم أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكاتهم في وقت وجيز بفضل تقنية " نقل الصك عبر الصور " وهو ما يعتبر إنجاز غير مسوق في مجال العمل البنكي الجزائري، كما شرع في نشر الشبايك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدخل تحت إشراف مؤسسة HTS خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، كما تم إطلاق موقع خاص بالبنك على شبكة الأنترنت بتاريخ 2004/09/07 من خلاله يمكن الإطلاع على الرصيد عبر الشبكة الإلكترونية E-Banking؛
- سبتمبر 2005 تم أول تجربة ناجحة لعملية سحب تمت من خلال الشباك الآلي للأوراق النقدية واستمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر التراب الوطني.
- يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية شبكة استغلال كبيرة تغطي جميع التراب الوطني موزعة على شكل وكالات بنكية منها وكالة ميله رقم 834 وتقع هذه الوكالة في حي 500 مسكن ميله وهو مكان إستراتيجي يتوسط أهم المرافق العمومية في المدينة.
- تعتبر وكالة ميله جزء من مجموع 8 وكالات تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) ميله. الذي أنشأ في 2004 موزع على مستوى الولاية كالاتي:
- ميله 834؛
- وادي النجاء 842؛
- القرارم 837؛
- فرجيوة 637؛

- تاجنانت 843؛
- شلغوم العيد 833؛
- وادي العثمانية 840؛
- التلاغمة 841.

رابعا: الفترة (2007-2009)

إطلاق الهيكل التنظيمي الجديد (OCA) على أساس تجريبي في وكالة بئر خادم المنظمة، تم تعميم الشبكة المعرفية (OCA) والبنك نظراً للتخلف على العملاء وتقديمهم أفضل الخدمات مثل اقتناء أجهزة الصراف الآلي¹.

المطلب الثاني: المهام والأهداف والخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية والعالمية يحتم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دور أكثر فعالية وديناميكية في جميع الموارد وتمويل الاقتصاد الوطني من جهة وكذا تدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة، لا سيما مع فتح المجال للبنوك الأجنبية واستعداد الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

وأمام كل هذه الأوضاع أصبح ملزما على القائمين بالبنك إعادة النظر في أساليب التنظيم والتسيير والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بإستراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة تحديات البيئة البنكية وخاصة من أجل إرضاء العملاء والاستجابة لمتطلباتهم.

في هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة وشاملة تحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والعملاء الأفراد على حد سواء، قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، هذه المهام وكما نصت عليه القوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي تتمثل أساساً في تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقاً للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها².

- تنمية موارد واستخدامات البنك من خلال ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

¹ إيمان بن شعبان، إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميله، 2012-2013، ص: 77.

² مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص ص: 100-101.

- إنشاء خدمات جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
- التقرب أكثر من ذوي المهن، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الهادفة للنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛
- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار والعمللة الصعبة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية المرتبطة بالنشاط البنكي وفق إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:
- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- ✓ تحديد الضمانات المتصلة بحجم القروض وتطبيق فائدة تتماشى وتكلفة الموارد¹.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وراء نشاطاته في القطاع البنكي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة يمكن إيجازها في النقاط التالية²:
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
 - تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال؛
 - خلق تواصل وعلاقات قوية بين البنك والعملاء باعتبارهم أصلاً ثميناً من أصوله وفق المفهوم الحديث للتسويق وكذا العمل على كسب ولائهم حاضراً ومستقبلاً؛
 - تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح.

وبغية تحقيق هذه الأهداف يسعى البنك جاهداً لتهيئة الشروط اللازمة للانطلاق في الرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة افتتاح السوق البنكي أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام هذا الأخير بإنشاء وكالات جديدة وبوسائل تقنية وأنظمة معلوماتية حديثة، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلا-، يوم 2015/03/15.

² من إعداد الطلبة، اعتماداً على المعلومات الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلا- 834، يوم 2015/03/19.

موارده البشرية وترقية الاتصال داخل البنك وخارجه مع إدخال تعديلات على التنظيم والهيكل الداخلية للتوافق مع المحيط البنكي واحتياجات السوق.

والى جانب هذا وقصد التقرب أكثر من العملاء، سعى البنك إلى استحداث مصالح خاصة للتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم من خلال تحقيق هذه الأهداف يطمح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأن يكون رائد في القطاع البنكي الجزائري¹.

الفرع الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية²

- حساب الإيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛
- ✓ حساب الأموال بالعملة الصعبة: توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك؛
- ✓ حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار): يقدر المبلغ بـ 10 آلاف دينار جزائري على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك؛
- حساب الصندوق: إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بلغة رسمية أو للحامل، والمبلغ الأدنى يقدره بـ 10 آلاف دج بفائدة متغيرة؛
- بطاقة بدر: تسمح هذه البطاقة بالسحب نقداً عن طريق موزعات أتماتيكية متواجدة عبر الوكالات الجزائرية وتتمثل محاسن هذه البطاقات في:
 - ✓ تسهيل عمليات السحب؛
 - ✓ تسمح لصاحبها السحب 24 ساعة وحتى في الأعياد وأيام العطل؛
 - ✓ تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك؛
 - ✓ بنك البدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد؛
 - ✓ معالجة العملية البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.
- دفتر التوفير لبنك البدر: في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب والإيداع.
- تمويل الاستثمارات: وتشمل ما يلي:

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، طبعة 2000، ص: 66.

² الموقع الإلكتروني، www.Badr.net.

- ✓ تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في شكل قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) وبفائدة تقدر بـ 6.5 سنويا.
- ✓ تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات: وتتمثل في الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارة الإسعاف، الفلاحين، ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة 3 سنوات.
- ✓ تمويل قطاع الصحة: يمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية، وذلك في شكل قروض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة يقدر بـ 3.5% سنويا.
- ✓ تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي: وتتمثل في تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.

المطلب الثالث: نشاطات، مبادئ والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الفرع الأول: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن نشاط البنك يتمحور ويعتمد على نوعين أساسيين هما¹:

أولاً: نشاطات التمويل

- تمويل النشاط الفلاحي؛
- تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية؛
- تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

ثانياً: النشاطات الاقتصادية

- تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها؛
- بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تطوير قدرات وكفاءات لتلبية رغبات الوطن، من جهة تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية؛
- ربط العلاقات مع الدول الخارجية؛

¹ كتاب سعيد وآخرون، المحددات التنظيمية لسلوك الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي ميلا، 2012-2013، ص: 41.

- القيام بمفاوضات واتفاقيات وكفاءات خاصة يقوم فيها بضبط الحسابات وتطبيق العمليات البنكية مع الخارج؛
- تنشيط وإعطاء نفس جديد لهياكل الشبكة والوكالات المركزية على التموين البشري والتجاري؛
- تحليل حسابات كل فرع ووكالة مركزية ولا مركزية وبعض النشاطات على مستوى مختلف مراكز الشبكة.

الفرع الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل هذه المبادئ في¹:

أولاً: مبادئ الاستغلال

يهتم البنك عموماً بالزبون، يحرص على حسن استقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية، مما يجعله مستقلاً عن الحكومة وعن الخارج.

ثانياً: مبدأ القرض والمخاطرة

إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

ثالثاً: مبدأ السيولة النقدية

يتعامل المصرف بأموال الناس، إذا رغبوا بسحب أموالهم يكون البنك حاضراً لطلباتهم أي المال النقدي يكون جاهزاً لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

رابعاً: مبدأ الخزينة

يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

خامساً: مبدأ الأمن

يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفادياً للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب، بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص: 45-46.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

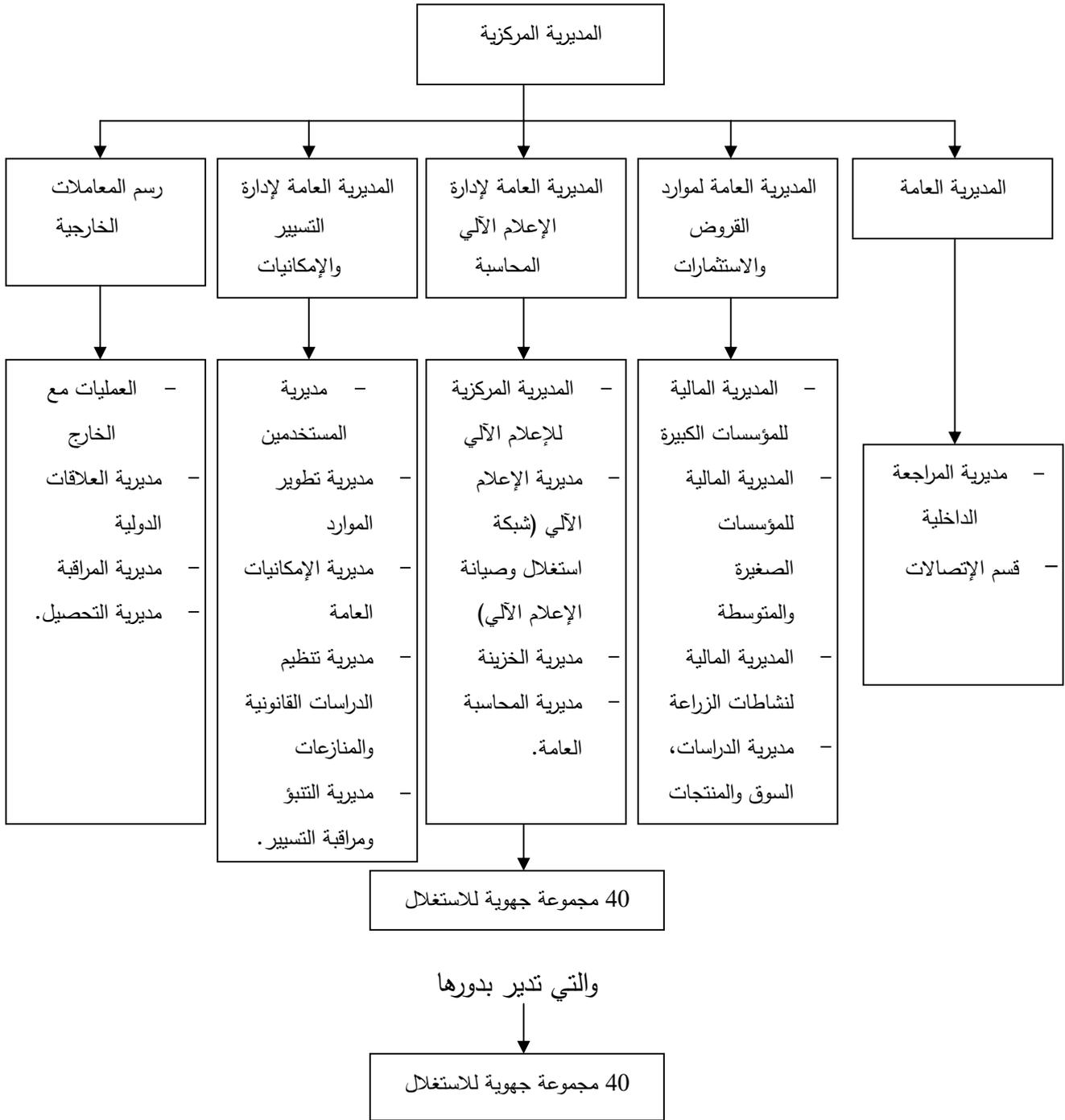
يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من:

- مديرية مركزية مقرها الجزائر العاصمة مقسمة إلى خمسة مديريات فرعية كل مديرية فرعية تضم مجموعة مديريات فرعية أخرى كلها على مستوى الجزائر العاصمة.

أما بالنسبة لباقي أنحاء الوطن فتتواجد على مستوى كل ولاية مجموعة جهوية للاستغلال تدير عدد من الوكالات وبذلك يصل عدد المجموعات إلى 40 مجموعة تدير 286 وكالة محلية.

والمخطط التالي يبين الهيكل الإداري للبنك:

الشكل رقم 13-3: الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: المديرية العامة للبنك

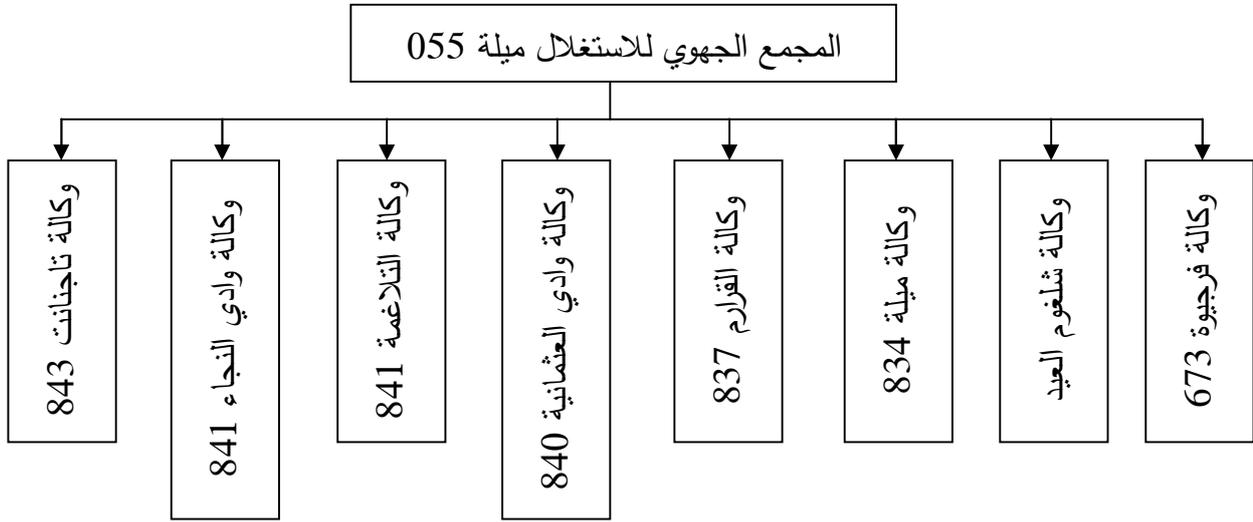
المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية وأكبرها، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إليه من خلال مفهوم، دور، ووظائف وامتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي ودراسته.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- يوم 04 جانفي 2004 مقره حي 500 مسكن ميله والذي يضم ثمانية وكالات بنكية تابعة له والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 14-3: المجمع الجهوي للاستغلال ميله



المصدر: المديرية العامة للبنك

إن الطابع الفلاحي للولاية أكسب البنك أهمية كبيرة، حيث أصبح يقدم خدماته لفئات الفلاحين، الحرفيين التجار الذين أصبح البنك بالنسبة لهم حجر الأساس لمختلف مشاريعهم، إذ كان البنك يكتسي تلك الأهمية بين باقي البنوك الأخرى فإن وكالة ميله اكتسبت أهمية بين الوكالات الأخرى المتواجدة عبر تراب ميله كونها متواجدة بمقر الولاية وهي الوكالة الرئيسية بالولاية.

المطلب الثاني: دور ووظائف وامتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

الفرع الأول: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميله

يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع الوكالات التابعة له وحدة استغلال ويعتبر المجمع السلطة المباشرة لهذه الوكالات والممثل لها على مستوى المديرية العامة والمديريات المركزية للبنك في الجزائر العاصمة.

وهو عبارة عن هيكل للدعم التقني واللوجيستيكي لوكالاته ويتمثل دوره الأساسي في¹:

- التنشيط التجاري فيما يخص جمع الموارد ومنح القروض وتحصيل الديون؛
- التنسيق فيما بين الوكالات خاصة عملية الاستغلال؛
- تقديم الدعم التقني بين الوكالات خلال عملية الاستغلال؛
- تقديم الدعم التقني بتوفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية للقيام بالعمليات البنكية؛
- الرقابة سواء عن قرب أو عن بعد لجميع النشاطات والوظائف التي تقوم بها الوكالات.

الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله - 834

تتمثل وظائف الوكالة في²:

- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية وحساب التوفير دون توفير حساب الشيك وغيرها)؛
- منح القروض بمختلف أنواعها وتقديم الضمانات المطلوبة ومتابعة تحقيقها؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛
- تمويل العمليات الخارجية؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير؛
- أن أول مهنة أسندت له هو التخفيض من حدة العبء الملقى على عاتق البنك الوطني الجزائري؛
- التكفل بتلك المشاريع الفلاحية التي تقوم الدولة بوضعها.

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله -.

² إيمان بن شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

الفرع الثالث: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834

تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها¹:

- التقدم المنتظم لبيانات تسليم طلبات القروض وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على موزعات آلية للأوراق النقدية، لتسهيل العمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها؛
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

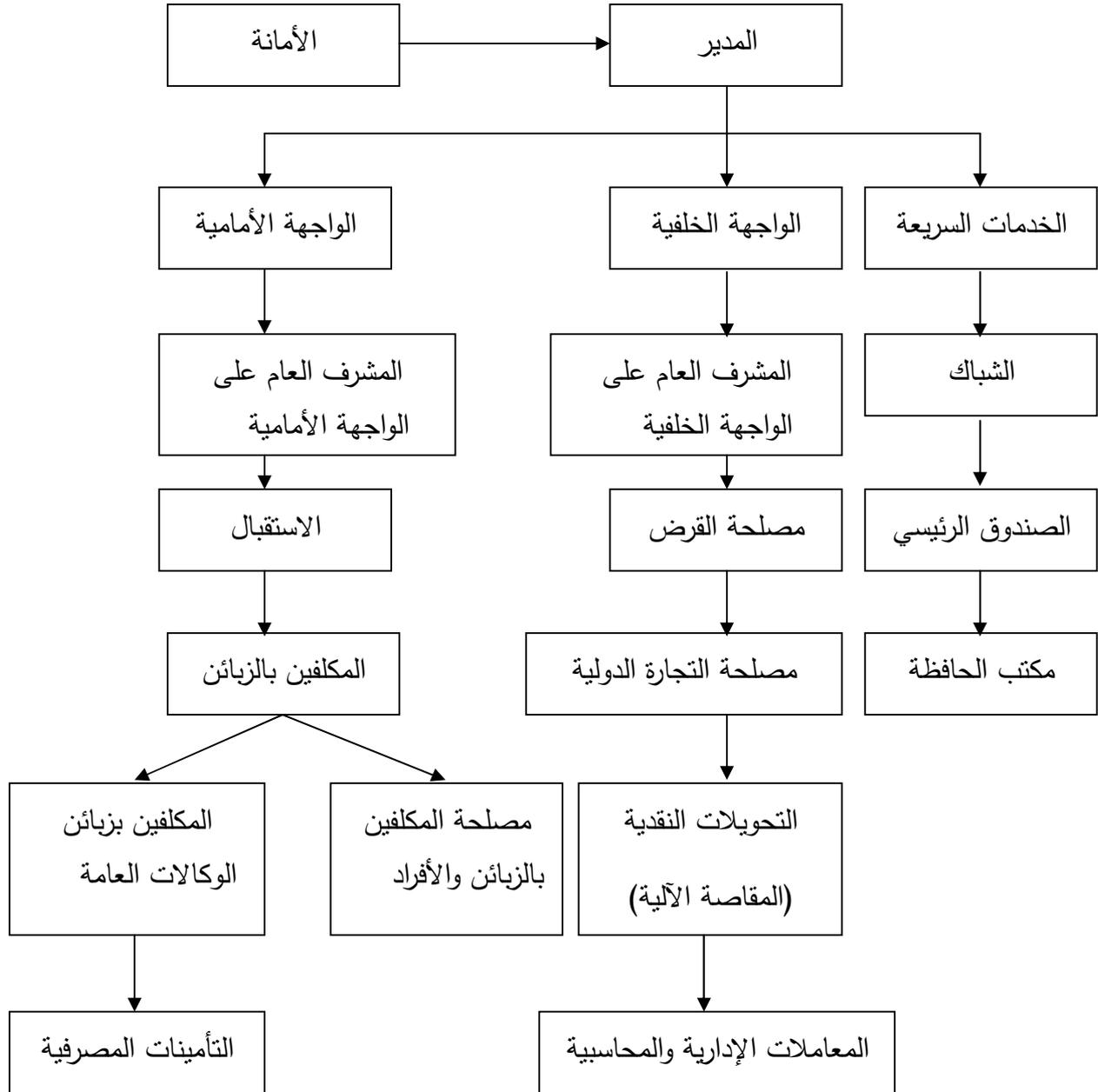
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله- 834

اعتمدت وكالة ميله 834 هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، وتغير النظرة بالنسبة لمواردها البشرية والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-.

الشكل رقم 15-3: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - ولاية ميله-



المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله - 834

تضم الوكالة حاليا عدة موظفين موزعين عبر مختلف مكاتبها:

أولاً: المدير

وهو المسئول الأول في الوكالة يشرف على حسن تسييرها، إذ يتكلف بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية للمؤسسة؛
- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة؛
- السهر على لجنة القروض؛
- مراقبة الأمن داخل البنك؛
- إبرام جميع العقود الخاصة بالوكالة؛
- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك؛
- تمثيل البنك أمام المديرات والهيئات الحكومية.

ثانيا: الأمانة

ومن بين المهام المسندة إليها ما يلي:

- استقبال الموارد والمصادر أي تسجيل جميع الوثائق مع جميع الوكالات في سجل خاص بالبريد الصادر والوارد؛
- تنظيم مواعيد المدير؛
- طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك؛
- استقبال المكالمات الهاتفية.

ثالثا: قسم الواجهة الأمامية

1. المكلفين بالزبائن: يشرف عليه 07 أعوان مقسم إلى 03 فروع:

أ- الفرع الأول: فرع الاستقبال والتوجيه: يشرف عليه موظف يقوم بما يلي:

- استقبال الزبائن وتوجيههم؛
- تسليم دفاتر الشيكات؛
- استخراج كشف حساب الزبون.

ب- الفرع الثاني: فرع المكلف بالزبون العادي (مصلحة المكلفين بالزبائن والأفراد): يتكون من 03 أعوان

تكون مدة تدريبهم شهر:

- عون مختص بفرع التأمين؛

- عونين مختصين باستقبال الزبائن وإطلاعه على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.

ج- الفرع الثالث: فرع المكلفين بزبائن الوكالات العامة: يتكون من 03 أعوان وتكون مدة تدريبهم شهر ونصف، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها فرع المكلف بالزبون العادي ولكن يختص بالتجار المقاولين والمؤسسات ويشرف على هذا القسم (المكلف بالزبائن) منسق ومن مهامه ما يلي:

- الإشراف والتنسيق بين موظفي مكتب الواجهة؛

- إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصية؛

- مراقبة كل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالزبائن.

2. التأمينات المصرفية: هو مكتب أنشأ حديثاً بموجب اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الوطنية ويقضي هذا العقد بمنح البنك الرخيص والعلامة الكلية للتأمين على المخاطر فهو:

- يقوم بعملية التأمين ضد الضرر؛

- تسهيل وريح الوقت للزبون في التأمين ضد المخاطر الطبيعية.

رابعاً: قسم الواجهة الخلفية

1. مصلحة القروض: يهتم بدراسة ملفات طلبات القروض بصدد تسوية هذه الملفات ومن مهامه:

- الدراسة الأولية لطلبات منح القروض؛

- شراء وبيع السندات والأسهم؛

- الاحتفاظ بالودائع (ودائع مالية يطرحها الزبائن في البنك لها معدل فائدة معين للتحصيل عادة 12 شهراً).

2. مصلحة التجارة الدولية: وهو مكتب خاص بعملية توظيف للزبائن الراغبين في تصدير أو استيراد السلع حيث يلعب دور الوسيط بين البنك في الخارج والزبون المستفيد في الوطن ومن مهامه:

- دراسة الملفات الخاصة بالتجارة الدولية والمصادقة عليها؛

- تتبع العمليات حتى النهاية أي حتى تتم عملية التحصيل؛

- القيام بعمليات استبدال العملة الصعبة للزبائن؛

- تسهيل عمليات الحصول على التأشيرة لتسهيل عمليات السفر إلى الخارج.

3. التحويلات النقدية (المقاصة الآلية): يتم فيه التحويلات ما بين الوكالة وما بين الخزينة العمومية والبنك أما المقاصة الآلية يشرف عليها عون يقوم باستقبال وتلقي ملفات القروض بمختلف أصنافها ومراجعتها ودراستها والحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها.

4. المعاملات الإدارية والمحاسبية: وهو المكتب الذي يقوم بتجميع العمليات الحسابية اليومية بشكل نظامي وتحقيق ومراقبة كل المدخلات والمخرجات التي تتم في البنك ومهامه:

- إجراء الحسابات الخاصة بالبنك بما فيها الميزانية؛
- المتابعة للعمليات الحسابية اليومية؛
- اقتناء وعد التجهيزات والعتاد المتعلق بنشاط الوكالة؛
- الاهتمام بالشؤون العامة للعمال؛
- إقبال اليومية الحسابية.

خامسا: الخدمات السريعة

أو كما يعرف بينك الواقف مكتبان:

1. الشباك: وهو المكتب إلي يتم من خلاله تقديم الشيكات والوثائق وتتمثل مهامه في:

- التحويل الفوري (عن طريق الفاكس)؛
- حفظ إمضاءات الزبائن.

2. الصندوق الرئيسي: والذي يهتم بجميع العمليات مع الزبائن سواء كانت عمليات السحب أو عمليات الإيداع.

3. مكتب الحافظة: ويقوم بمعالجة الأوراق التجارية والمالية المقدمة من طرف الزبائن وتتمثل مهامه في:

- تسيير ومعالجة القيم المستلمة من طرف الزبائن من أجل التحصيل ما بين البنوك.

المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة (X)

هناك عدة تقنيات تستخدمها البنوك الجزائرية وبالأخص بنك الجزائر لاعتباره بنك البنوك، غير أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ميلة لا يستخدم تقنيات وأساليب تغطية متنوعة للتحويط من مخاطر الصرف وهذا لقلّة المتعاملين معه وبالأخص الشركات الكبرى التي هي أكثر تعرض لخطر الصرف، حيث يعتمد على تقنية وحيدة في تعاملاته وهي: الاحتفاظ بهامش خطر في حدود 3%.

ولتوضيح الفكرة أكثر سنقوم بدراسة حالة مؤسسة (X) في مثال توضيحي لكيفية عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتغطية مخاطر الصرف لحماية نفسه والمتعاملين معه من هذه التقلبات المفاجئة للأسعار والأخطار الناجمة عنها.

دراسة تقلبات الأورو دولار:

جدول رقم 4-3: تقلبات الأورو دولار في حالة الشراء

عند الشراء:

Date	Dollar	EUR
28/02/2015	1USD= 95,0118DZD	1EUR= 106,3818 DZD
01/03/2015	1USD= 95,0975DZD	1EUR= 106,1347DZD
02/03/2015	1USD= 94,9522DZD	1EUR= 106,1259DZD
03/03/2015	1USD= 95,0751DZD	1EUR= 106,3179DZD
04/03/2015	1USD= 95,1538DZD	1EUR= 105,4248DZD
05/03/2015	1USD= 95,8966DZD	1EUR= 105,329DZD
06/03/2015	1USD= 95,8961DZD	1EUR= 103,8301DZD
07/03/2015	1USD= 95,8287DZD	1EUR= 103,9065DZD
08/03/2015	1USD= 95,8961DZD	1EUR= 103,9973DZD
09/03/2015	1USD= 96,1568DZD	1EUR= 102,4993DZD
10/03/2015	1USD= 96,3174DZD	1EUR= 102,1298DZD
11/03/2015	1USD= 97,1547DZD	1EUR= 102,1542DZD
12/03/2015	1USD= 97,3322DZD	1EUR= 103,22DZD
13/03/2015	1USD= 97,3297DZD	1EUR= 102,1542DZD
14/03/2015	1USD= 97,3459DZD	1EUR= 102,1515DZD
15/03/2015	1USD= 97,3457DZD	1EUR= 102,0276DZD
16/03/2015	1USD= 97,3991DZD	1EUR= 102,9696DZD
17/03/2015	1USD= 97,2400DZD	1EUR= 102,9866DZD
18/03/2015	1USD= 97,2388DZD	1EUR= 105,4829DZD
19/03/2015	1USD= 97,2398DZD	1EUR= 103,6504DZD
20/03/2015	1USD= 97,1547DZD	1EUR= 105,4433DZD
21/03/2015	1USD= 96,7866DZD	1EUR= 105,7307DZD

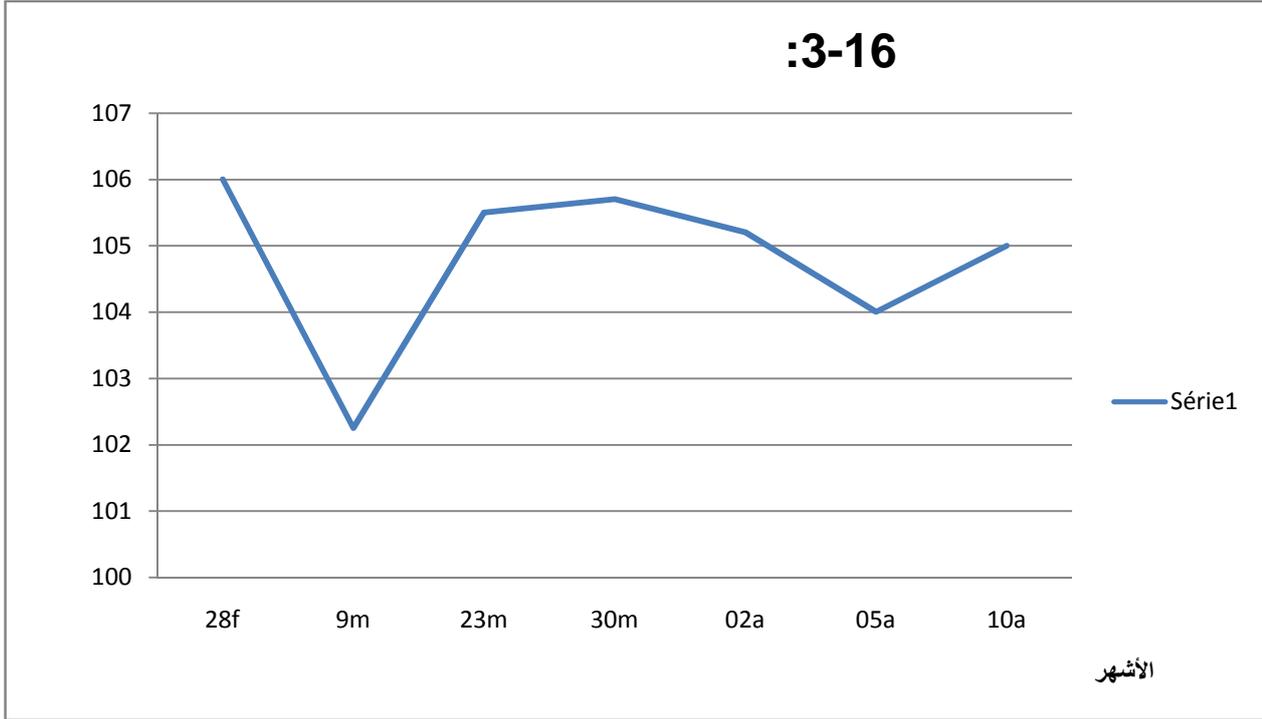
22/03/2015	1USD= 96,7093DZD	1EUR= 104,9352DZD
23/03/2015	1USD= 96,3968DZD	1EUR= 105,5304DZD
24/03/2015	1USD= 96,2413DZD	1EUR= 104,9352DZD
25/03/2015	1USD= 96,1933DZD	1EUR= 105,5304DZD
26/03/2015	1USD= 96,6012DZD	1EUR= 105,1515DZD
27/03/2015	1USD= 96,9886DZD	1EUR= 105,6314DZD
28/03/2015	1USD= 97,1234DZD	1EUR= 105,7783DZD
29/03/2015	1USD= 97,1216DZD	1EUR= 105,7379DZD
30/30/2015	1USD= 97,1214DZD	1EUR= 105,7380DZD
31/03/2015	1USD= 97,1210DZD	1EUR= 105,5008DZD
01/04/2015	1USD= 97,2316DZD	1EUR= 105,4963DZD
02/04/2015	1USD= 97,2318DZD	1EUR= 105,5062DZD
03/04/2015	1USD= 97,2320DZD	1EUR= 105,5064DZD
04/04/2015	1USD= 97,2501DZD	1EUR= 104,4021DZD
05/04/2015	1USD= 97,3002DZD	1EUR= 104,4023DZD
06/04/2015	1USD= 97,3201DZD	1EUR= 105,0120DZD
07/04/2015	1USD= 97,4009DZD	1EUR= 105,1001DZD
08/04/2015	1USD= 97,5040DZD	1EUR= 104,1006DZD
09/04/2015	1USD= 97,5042DZD	1EUR= 103,4042DZD
10/04/2015	1USD= 97,5201DZD	1EUR= 104,5052DZD
11/04/2015	1USD= 97,5204DZD	1EUR= 104,5054DZD
12/04/2015	1USD= 97,5301DZD	1EUR= 104,5090DZD
13/04/2015	1USD= 97,5304DZD	1EUR= 105,2020DZD
14/04/2015	1USD= 97,5308DZD	1EUR= 105,2030DZD

عند البيع:

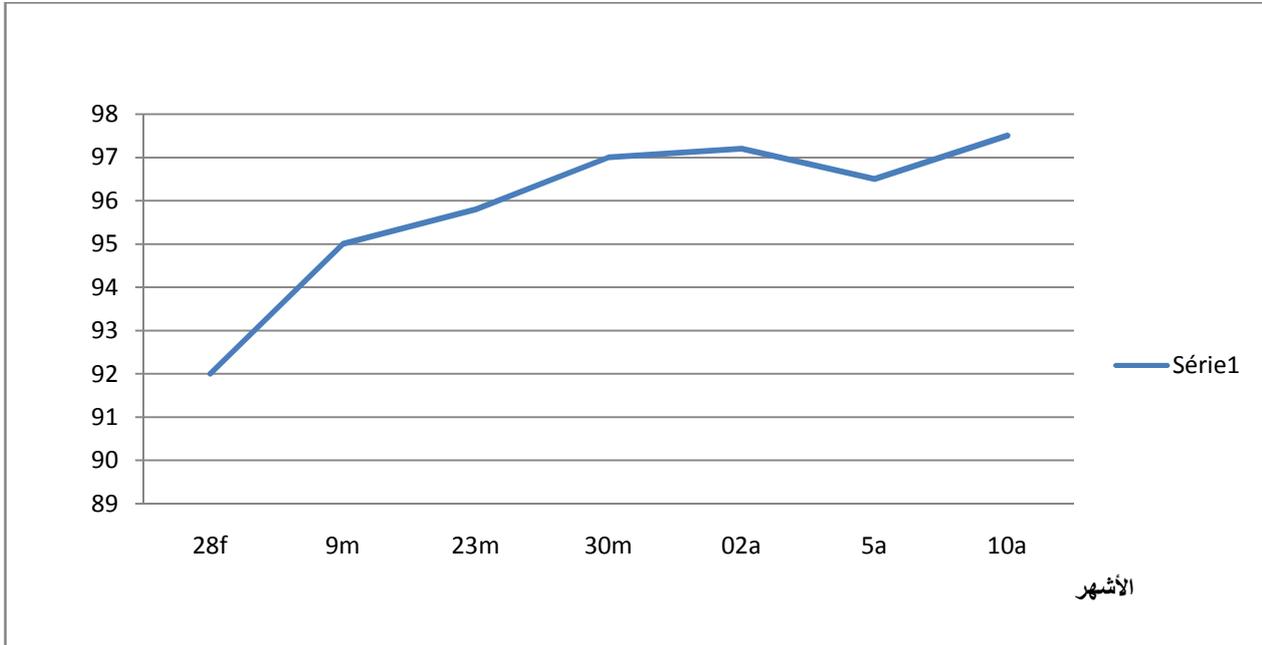
Date	Dollar	EUR
28/02/2015	1USD= 95,0218DZD	1EUR= 106,3819DZD
01/03/2015	1USD= 96,0242DZD	1EUR= 106,1349DZD
02/03/2015	1USD= 94,9722DZD	1EUR= 106,1260DZD
03/03/2015	1USD= 95,0851DZD	1EUR= 106,3180DZD
04/03/2015	1USD= 95,1539DZD	1EUR= 105,4250DZD
05/03/2015	1USD= 95,9066DZD	1EUR= 105,3210DZD
06/03/2015	1USD= 95,10162DZD	1EUR= 104,8302DZD
07/03/2015	1USD= 95,9087DZD	1EUR= 104,8304DZD
08/03/2015	1USD= 96,8961DZD	1EUR= 104,8070DZD
09/03/2015	1USD= 97,1568DZD	1EUR= 103,9980DZD
10/03/2015	1USD= 96,3180DZD	1EUR= 103,9990DZD
11/03/2015	1USD= 97,1550DZD	1EUR= 102,4999DZD
12/03/2015	1USD= 97,3432DZD	1EUR= 102,1545DZD
13/03/2015	1USD= 97,3340DZD	1EUR= 103,44DZD
14/03/2015	1USD= 98,4050DZD	1EUR= 102,1544DZD
15/03/2015	1USD= 99,4040DZD	1EUR= 102,1590DZD

16/03/2015	1USD= 97,3994DZD	1EUR= 102,0277DZD
17/03/2015	1USD= 97,2430DZD	1EUR= 102,9699DZD
18/03/2015	1USD= 97,2390DZD	1EUR= 102,9877DZD
19/03/2015	1USD= 97,2399DZD	1EUR= 105,4826DZD
20/03/2015	1USD= 97,1550DZD	1EUR= 103,6507DZD
21/03/2015	1USD= 97,7880DZD	1EUR= 105,7309DZD
22/03/2015	1USD= 97,7040DZD	1EUR= 104,9355DZD
23/03/2015	1USD= 96,3670DZD	1EUR= 104,3959DZD
24/03/2015	1USD= 96,2414DZD	1EUR= 105,5309DZD
25/03/2015	1USD= 96,1940DZD	1EUR= 105,5310DZD
26/03/2015	1USD= 96,7012DZD	1EUR= 105,1520DZD
27/03/2015	1USD= 97,4050DZD	1EUR= 105,7790DZD
28/03/2015	1USD= 97,1240DZD	1EUR= 105,77920DZD
29/03/2015	1USD= 97,1218DZD	1EUR= 105,7479DZD
30/03/2015	1USD= 97,1219DZD	1EUR= 105,7580DZD
31/03/2015	1USD= 97,1240DZD	1EUR= 105,5208DZD
01/04/2015	1USD= 97,2340DZD	1EUR= 105,5064DZD
02/04/2015	1USD= 97,2341DZD	1EUR= 105,5079DZD
03/04/2015	1USD= 97,2345DZD	1EUR= 105,5070DZD
04/04/2015	1USD= 97,2502DZD	1EUR= 104,4022DZD
05/04/2015	1USD= 97,2503DZD	1EUR= 104,4024DZD
06/04/2015	1USD= 98,0021DZD	1EUR= 105,0122DZD
07/04/2015	1USD= 98,0025DZD	1EUR= 105,1003DZD
08/04/2015	1USD= 97,4010DZD	1EUR= 105,1007DZD
09/04/2015	1USD= 97,5041DZD	1EUR= 103,4443DZD
10/04/2015	1USD= 97,5043DZD	1EUR= 104,5053DZD
11/04/2015	1USD= 97,5240DZD	1EUR= 104,5056DZD
12/04/2015	1USD= 97,5301DZD	1EUR= 104,5092DZD
13/04/2015	1USD= 97,5304DZD	1EUR= 105,2022DZD
14/04/2015	1USD= 97,5309DZD	1EUR= 105,9290DZD

عند الشراء:

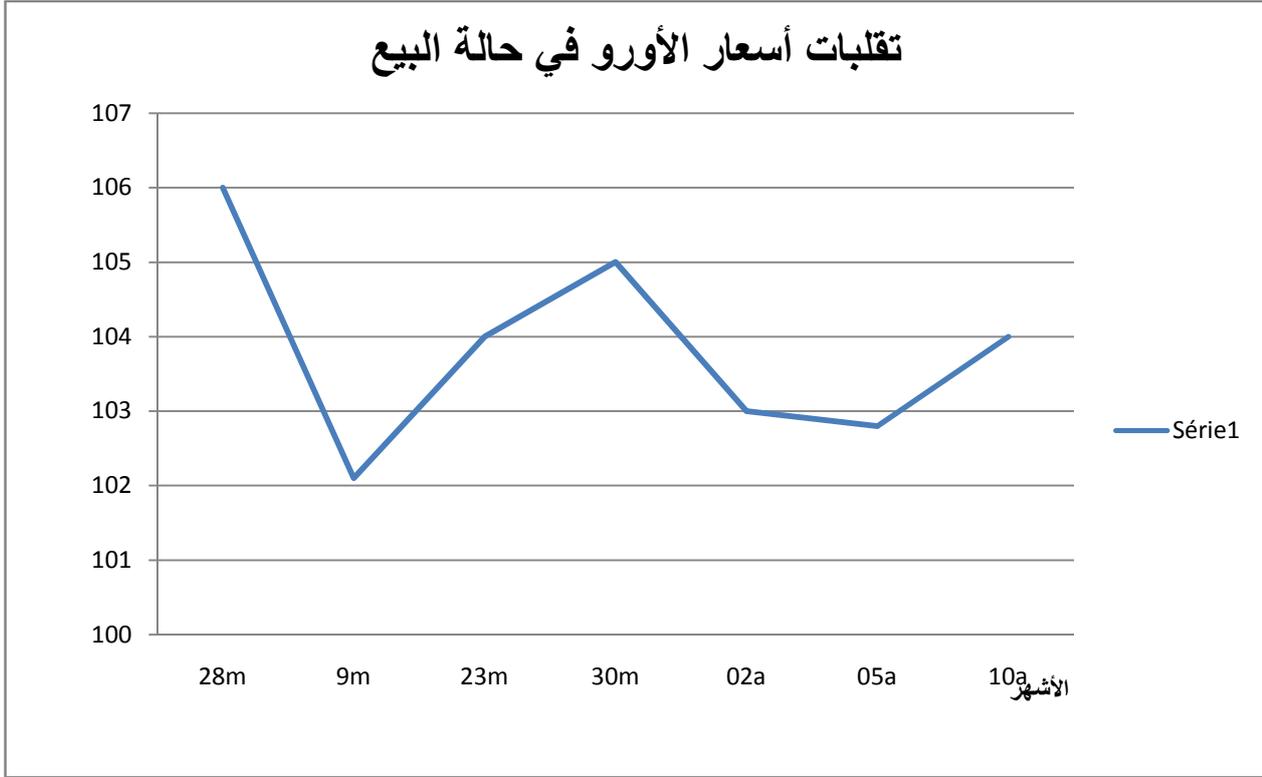


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

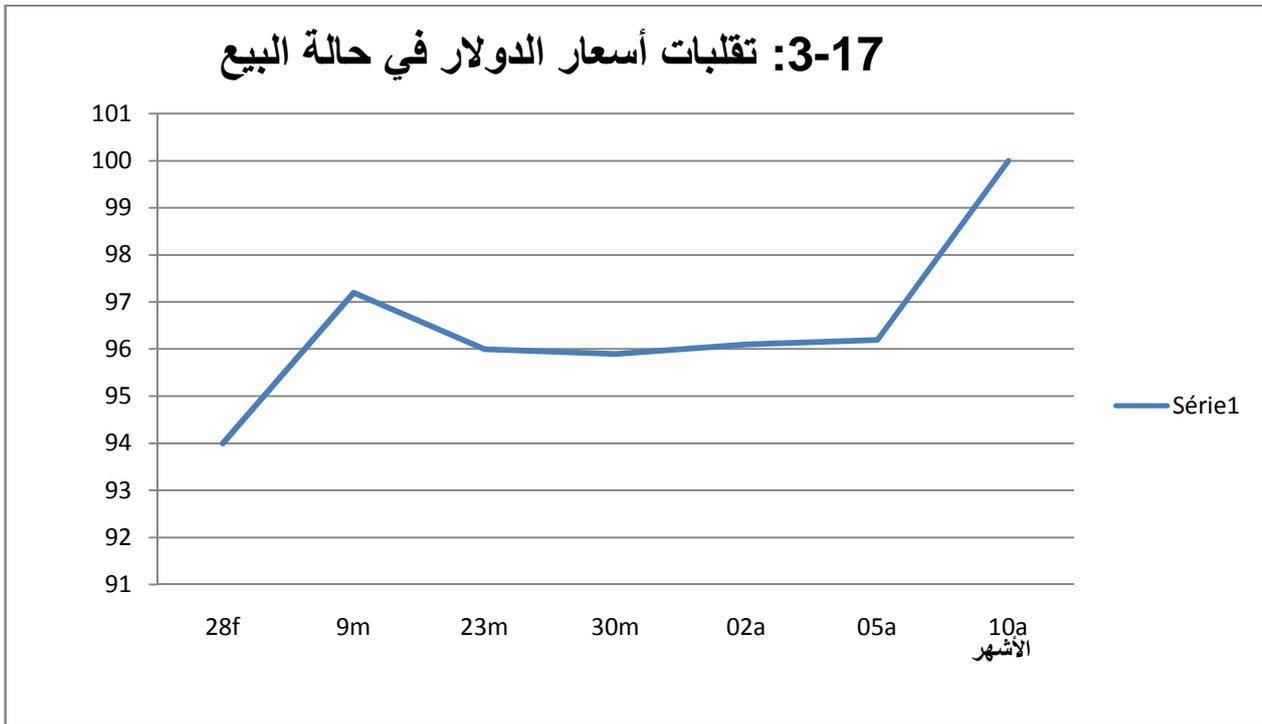


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عند البيع:



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عند الشراء:

من التمثيل البياني نلاحظ أن الدولار في حالة متقلبة والأورو كذلك لكن الأورو في حالة صعود ونزول أما الدولار في حالة متزايدة فإن لاحتياط البنك المركزي من هذه التقلبات فهو لا يتعامل كثيرا بالدولار فهو يفضل التعامل بالأورو لأنه عادة في حالة مستقرة وقليل من أن تحدث تقلبات.

عند البيع:

من التمثيل البياني نلاحظ أن الأورو في حالة متزايدة ومتناقصة كما في حالة الشراء وطراً عليها تغير طفيف، أما الدولار فهو يختلف تماما على حالة الشراء فهو في حالة متزايدة تماما، لذا البنوك الجزائرية تستعمل الأورو أكثر من الدولار في تعاملاتها من أجل أن تتفادى هذه التقلبات.

مثال:

مؤسسة (X) تريد استيراد منوعات صناعية " مواد التعبئة والتغليف، فتم التوجه إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة للقيام بهذه العملية، ومن بين الإجراءات اللازمة والوثائق الضرورية لمثل هذه العملية والتي يلزم البنك المتعامل معه ضرورة التقيد بها من أجل القيام بعملية الصرف، وتنقسم الوثائق اللازمة لطلب فتح اعتماد بنكي إلى:

- الوثائق الخاصة بالزبون:

وتتضمن:

1. طلب فتح اعتماد بنكي؛

2. طلب إصدار الاعتماد البنكي؛

3. فاتورة الشكلية. ← إذا كان السلعة يتم إعادة بيعها (إحضار معها شهادة الضريبة الخاصة ببيع المنتجات المستوردة)
← إذا كان استثمار التوقيع بعدم إعادة بيع السلعة

- الوثائق الخاصة بالبنك¹:

1. تسجيل طلب فتح الاعتماد للحصول على رقم المواطنة البنكية.

2. حجز المبلغ بقيمة الفاتورة بالدينار الجزائري مع إضافة 3% كهامش خطر للصرف.

3. تحرير شهادة عدم المديونية لحساب الجاري.

¹ اعتمادا على معطيات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.

4. الملف القانوني (السجل التجاري، رقم التسجيل الإحصائي، البطاقة الجبائية)
5. إحضار شهادة الميلاد، نسخة البطاقة الوطنية، شهادة إقامة.

حيث سنقوم بدراسة ملف مؤسسة (X) لاستيراد منوعات صناعية بالتفصيل من أجل معرفة الوضعية النهائية لهذه المؤسسة من حيث تأثير سعر الصرف والتقلبات الناجمة عنه.

أولاً: التصفية الأولية للملف

1. الفاتورة الأولية¹:

فاتورة أولية رقم 02-12/2014

تاريخ 20 ديسمبر 2014.

المبلغ الإجمالي بـ()	سعر/كلغ باليورو	الكمية (كلغ)	التعيين
11000.00€	5.50	2000	رباعية الصفيف لتعبئة المطبوعة السعر: الرحيل مصنع تونس الكمية والمبلغ الإجمالي: +/-10% الدفع: خطاب الاعتماد يدفع في الأفق على جميع البنوك التونسية من الدرجة الأولى. سلع ذات المنشأ التونسي
11000.00€			المبلغ الإجمالي للخروج من المصنع

2. تعليمات فتح الاعتماد²:

ويتضمن:

40A/ شكل الاعتماد المستندي

50/ التزام بالتعليمات.....

59/ المستفيد.....

¹ أنظر الملحق رقم (1): التصفية الأولية للملف.

² أنظر الملحق رقم (2) و(3): تعليمات فتح الاعتماد.

32B/ رمز العملة والمبلغ: 11000.00€

31D/ تاريخ انتهاء الصلاحية: 2015/02/21

44C/ الموعد النهائي للشحن: 2015/01/31

39A/ نسبة التسامح الائتمان: الكمية والمبلغ +/-10

الأحمال:

في تونس: حمل المستفيد.

من تونس:

48/ تأخير تقديم المستندات: 21 يوم.

43P/ شحنة جزئية: غير موجودة.

45A/ وصف البضائع: رباعية الصفيح لتعبئة المطبوعة Pet 124 + Alu + Papier 45 gr + Pe 60 U

46A/ الوثائق: مجموعة من الوثائق المتعلقة بالبنك.

3. شكل طلب الاعتماد المستندي أو البنكي: يمكن ذكر بعض الأشكال للاعتماد المستندي والي يوضحه

الجدول التالي¹:

المساحة الحجوزة للزبون	
1	إسم الوكالة البنكية المتعامل معها: BadrMILA834 تعليمات المانح:
2	المستفيد: اصناف الصناعية ش.م.م 04.Rue Mechain 1008-Tunis-Tunisie TEL:....., Email:.....
3	المبلغ والعملة: 11000.00€ مواصفات البيع: Maximum
4	شكل الائتمان: () التحويل، نهائي ()
5	معلومات أو تعليمات التأكيد يوجد تأكيد () ، لا يوجد تأكيد.

¹ أنظر الملحق رقم (4) و(5): شكل طلب فتح اعتماد بنكي.

6	تاريخ الصلاحية: 2015/02/12 مكان الصلاحية: تونس.
7	تأمين يغطي: Fournisseur () ordonnateur (x)
8	شروط أخرى
	المساحة المحجوزة للبنك تأكيد المعلومات التالية والوثائق التنظيمية تاريخ: السعر: المبلغ: PREG: الوثائق طبيعة الائتمان، تاريخ الصلاحية، المبلغ: () تذكر الأذونات أو شهادة إعادة البيع في الدولة نعم () لا () تقديم شهادة الإقامة نعم () لا () إذن لاستيراد المنتجات الخاضعة لتنظيم نعم () لا () خطاب الالتزام بعد غعادة البيع على هذا النحو نعم () لا ()

4. إشعار الخصم¹:

ميلة 834

حي بن قارة 43000

16 ديسمبر 2014

رقم العملية: C13-0569

مبلغ التدفق *** 1.221.000,00 ***

الرصيد الجديد DZD CREDI 1.088.905,90

نمط: CONS.PROV.POUR CREDOC

¹ أنظر الملحق رقم (6): إشعار الخصم.

5. التحقق من صحة شهادة التجارية الخارجية¹

تاريخ: 2014/12/16

المجموعة الإقليمية للتحقق من صحة شهادة التجارة الخارجية: G.P.E ميله (055)

وكالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميله

- إسم الزبون:
- رقم الحساب:
- رقم التوطين: 43 04 . 03 2014 4 10 00019
- طريقة الدفع:
- مبلغ الصفقة أو العملية: CV / 1.221.000,00 DA / 11.000,00 €
- مبلغ PREG: 1.221.000
- معدل PREG: %100
- رقم العملية:
- أسماء وألقاب وإمضاءات المخول لهم.
- المسؤول عن العملية:
- رئيس التجار الأجانب:
- مدير الوكالة:

6. الالتزام:

وتتضمن وثيقة الالتزام، وتأتي في الشكل التالي²:

أنا الموقع أدناه.....الممثل القانوني للتعيين

السبب الاجتماعي.....

النشاط: استيراد وتصدير لوازم التعبئة والتغليف.

عنوان:

¹ أنظر الملحق رقم (7): التحقق من صحة شهادة التجارة الخارجية.

² أنظر الملحق رقم (8): الالتزام.

أنا ملتزم باسم الشركة على حصص المنتجات المستوردة المقابلة لطاقتها الإنتاجية والبشرية والمادية والتخزين.

في ميلة 2014/12/16.

7. ملف إعلان بدء ملف توظيف استيراد

ويتكون من¹:

رقم الزبون:

الإسم أو السبب الاجتماعي:

رقم تسجيل الزبون:

تاريخ التسجيل: 2012/01/04

تاريخ الاستخدام: 2012/01/04

رقم الفاتورة: 2014/12/02

تاريخ الفاتورة: 2014/12/02

المبلغ المقرر: 11.000,00 EUR

سعر الصرف: 107,67

المبلغ الإجمالي: 1.184

التعيين: quadri lese imprimes emballages

بلد المنشأ: تونس TN

البلد الأصلي: تونس TN

المزود: اصناف الصناعية ش.م.م

عنوان المزود: Sige rue mechin 1008 Tunis

تأخير الشحن: 45 يوم.

طريقة السداد: credoc irrevocable confirm payable avue

Mumer de domiciliation: 430 430.2014.4.10

00019 EUR

¹ أنظر الملحق رقم (9): ملف إعلان بدء توظيف الإستيراد.

موعد الافتتاح: 2014/12/16

8. الفاتورة الشاملة للتصفية الولية للملف: ويضم جميع الملفات السابقة أنظر الملحق رقم (01)

ثانيا: التصفية النهائية للملف¹

فاتورة نهائية رقم: 15580

تاريخ: 2015/01/07

التعيين	الكمية (كلغ)	سعر/كلغ باليورو	المبلغ الإجمالي بـ(€)
توافق مع الفاتورة الأولية رقم 02-12/2014 رباعية الصفيح لتعبئة المطبوعة السعر: رحيل مصنع تونس التعبئة: 3 منصات مجموع الوزن الصافي: 2000 كلغ مجموع الوزن الإجمالي: 2073 كلغ الدفع عن طريق: الاعتماد المستندي على المكشوف N ⁰ = 14 5003169 معدل التكامل 49% سلع ذات المنشأ التونسي	2000	5.50	11000.00€

بعد الفاتورة النهائية وكمرحلة ثانية من التصفية النهائية للملف تأتي شهادة المنشأ وكما هو موضح في الملحق رقم (11).

2. شهادة المنشأ: موضحة في الملحق رقم (12)

¹ أنظر الملحق رقم (10): التصفية النهائية للملف.

3. ملاحظات الوزن والتعبئة والتغليف¹

فاتورة التصدير رقم 2015-01-27-15580

زيون: ().....

رقم: L/C: 145003169

التعيين	NB.PLTS	NB.BOBINES	POIDS T/NET	POIDS T/BRUT
رباعية الصفيح	1	48	759	782,5
لتعبئة المطبوعة	1	48	755	778,5
	1	31	486	512
المجموع	3	127	2000KG	2.073KG

ملحق رقم (13)

4. شهادة مطابقة²:

L/C REF . 145003169

نحن نشهد أن يعرض المنتج (رباعية نوع plex لتغليف المطبوعة) الكائن في فاتورتنا المصنعة من قبلنا حتى يتوافق مع المعايير الأوروبية في القوة وتلبية المواصفات المطلوبة من قبل المستورد الجزائري.

5. بطاقة التحويل البنكي³:

وكما جاء في الملحق البنكي رقم (15) معلومات أو بيانات حول التحويل البنكي للبضائع.

أ- البضائع:

- التعيين: مواد التعبئة والتغليف

- عدد الطرود: 03

- الوزن الإجمالي: 2073 كلغ

ب- السفر ب: النقل البري.

¹ أنظر الملحق رقم (13): ملاحظات الوزن والتعبئة والتغليف.

² أنظر الملحق رقم (14): شهادة مطابقة.

³ أنظر الملحق رقم (15): بطاقة التحويل البنكي.

فاتورة رقم: 15580 في 27-01-2015 بمبلغ 11.000,00 EUR

6. بيان نقل البضاعة¹:

المستلم	المراسل
ترتيب: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميله -الجزائر-	اصناف الصناعية ش.م.م التونسية 04.Rue Mechain 1008-Tunis-Tunisie TEL:....., Email:.....

طبيعة السلع:

فاتورة تصدير رقم: 15580 في 27-01-2015

رباعيات الصفيح لتعبئة المطبوعة ()

التعبئة: 3 منصات

اللوحة رقم 01: يحتوي 48 Bobines

اللوحة رقم 02: تحتوي 48 Bobines

اللوحة رقم 03: يحتوي 31 Bobines

الوزن الكلي الصافي: 2000 kg

الوزن الكلي الإجمالي: 2073 kg

رقم: LC 14 500 3169

7. إشعار الخصم²:

DIV.INTERNATIONAL

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 RUE MUSTAPHABOUHIRED

15- حي بن قارة -ميلة-

ALGER

LUNDI 2 MARS 2015

¹ أنظر الملحق رقم (16): بيان نقل البضاعة.

² أنظر الملحق رقم (17): إشعار الخصم.

145003169 رقم حساب العميل

BSE 16 02 15: عدد الملفات

EUR 11.000,00 مبلغ التحويل بالعملة الأجنبية:

107,0885 سعر صرف تلك الفاتورة:

DZD 1.177.973,93 القيمة

DZD 2.944,93 لجنة النقل:

DZD 5.00,64 لجنة الضرائب:

1.177,97 عمولة بنك الجزائر:

*** 1.982.597,04 *** خصم الزبون:

2015-02-19 تاريخ القيمة:

حيث يمكن تفسير النتيجة على أن المتعامل مع البنك لم يتعرض لخطر الصرف أو إلى الارتفاع الكبير في سعر الصرف أثناء انتظار وصول الطلبية أو وصول السلعة.

ويمكن تلخيص هذا المبحث كما يلي¹:

مبلغ الفاتورة الشكلية هو € 11000 بسعر صرف حقيقي لبيع: 108 سعر الصرف، مع هامش خطر 3 % كما يلي: 111

العملية: DA 1.221.000,00 = 11000 × 111

وهو قيمة السلعة بالدينار مع هامش الخطر

التصفية النهائية:

مبلغ الفاتورة التجارية النهائية نفسه € 11000

سعر الصرف الحقيقي يتحول إلى 107,0885 إضافة إلى مصاريف أخرى.

العملية: 1.182.597,04

¹ من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله.

ومن الفرق بين المبلغ الذي اشترت به السلع والسعر الحقيقي يمكننا تحديد الوضعية حيث:

$$38.402,96 = 1.182.597,04 - 1.221.000,00$$

وهنا تبين لنا أن المبلغ الحقيقي الذي اشترت به السلعة أقل من السعر الحقيقي وفي هذه الحالة المدروسة الزيتون لم يتعرض لأخطار تقلبات أسعار الصرف.

مثال توضيحي:

لتوضيح الحالة العكسية لهذه الحالة وهو ارتفاع سعر الصرف إلى 119,32 في فترة الدراسة أو الحصول على السلعة علما وأن هامش الخطر الذي يتعامل به البنك هو 3% حيث يمكن حساب العملية ومعرفة النتيجة كما يلي:

مبلغ الفاتورة الشكلية: هو € 11000 بسعر صرف حقيقي للبيع 119,32 سعر الصرف مع هامش الخطر 3% هو: 111.

$$\text{العملية: } DA 1.122.000,00 = 11000 \times 111$$

وهو قيمة السلعة بالدينار مع هامش الخطر.

التصفية النهائية:

مبلغ الفاتورة التجارية النهائية نفسه € 11000

سعر الصرف الحقيقي يتحول إلى 119,32

$$\text{العملية: } 1.312.550,00$$

ومن الفرق بين المبلغ الذي اشترت به السلعة والسعر الحقيقي يمكننا تحديد الوضعية حيث:

$$- 91.550,00 = 1.312.550,00 - 1.221.000,00$$

وهذا يبين لنا أن المبلغ الحقيقي الذي اشترت به السلعة أكبر من السعر الحقيقي وفي هذه الحالة المدروسة الزيتون تعرض لارتفاع سعر الصرف وهناك يقوم البنك باستدعاء الزيتون من أجل تسوية وضعيته ودفع الفارق بين المبلغ والمقدر بـ: -91550 مع إعطاء كافة الإثباتات للزبون.

خاتمة

الخاتمة:

إن الأساليب المستخدمة في تغطية مخاطر الصرف من الموضوعات التي لها أهمية كبرى بالنسبة لسلامة المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي ولا يحضى هذا الموضوع باهتمام الدول المتقدمة فحسب بل أيضا باهتمام دول ذات اقتصاد يتطلع للانفتاح كالجزائر.

فالعملات الدولية بتحويل الأموال الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية، والمكان الذي يتم فيه التبادل في سوق الصرف، حيث تعرض وتطلب العملات الأجنبية من طرف المتعاملين المقيمين وسعر الصرف يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب، والتصرف الذي يتم فيه لا يكون بحرية أو حسب الرغبة لكن تحت مراقبة الحكومة ورغم هذا فهو يتعرض لمخاطر تقلبات الصرف التي تعتبر دائمة تواجهها البنوك العامة والخاصة والمالية على وجه الخصوص، التي تتعامل مع الخارج في إطار الارتفاع الدائم لسعر العملة الصعبة، وانخفاض قيمة العملة المحلية والتغير الكبير لمعدلات الصرف الذي أصبح من الضروري وضع طريقة لتسيير هذه المخاطر وتغطيتها بصفة نهائية.

إن النشاطات البنكية لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكوم من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت البنوك تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد وذلك من خلال التشجيع على الاستثمارات وتسهيل عملياتها التمويلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وحركة الصرف عالمياً تؤثر تأثيراً مباشراً وجوهرياً على المعطيات المالية لبنك الجزائر كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف والمديونية الخارجية، وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة، لتحقيق نتائج إيجابية هامة.

نتائج الدراسة:

يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن مخاطر تقلبات الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان أو زمان معين وإنما هي ظاهرة عالمية شهدها العالم منذ عقدين ونصف من الزمن؛
- إن تذبذب أسعار الصرف كما نشاهده اليوم يعتبر ضاراً وأن العالم يشهد درجة كبيرة من التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي؛
- إن خطر الصرف هو خطر الخسارة الناتجة عن تغيرات سعر الصرف التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات والمتعاملين بالعملة الصعبة جراء تغيرات الصرف بين العملات الوطنية التي هي عموماً ما تكون العملة المرجعية والعملات الصعبة الأجنبية؛

- إن الدينار شهد ارتفاع مقارنة باليورو واستقرار مقارنة بالدولار في ظرف ميزه تدهور الدولار بالنسبة للعملات الأخرى وتذبذبات في أسعار الصرف؛
- سوق محتكر من طرف عارض واحد وهو بنك الجزائر؛
- إن نظام أسعار الصرف الثابتة يوفر بيئة مواتية تتيح لكل من التبادل التجاري والنتاج المحلي الإجمالي بتحقيق معدلات نمو حقيقية؛
- خلاصة القول أن لا مجال لإغفال دور أسعار الصرف وخاصة استقرارها على منظومة القرارات والتطورات المالية والاقتصادية في أي مجتمع لأن أسعار الصرف تعكس الحرارة الداخلية للجسر الاقتصادي للبلد ما يحسن مراقبتها باستمرار وبحذر وتقادي السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تلك الحرارة لأن خفضها بعد ذلك الارتفاع لا يأتي بسهولة.

التوصيات والإقتراحات:

- بعد استعراضنا لمختلف فصول هذه المذكرة نقترح ما يلي:
- وضع رقابة موحدة يتولاها بنك الجزائر على عمليات الصرف من خلال التجمع الفعال للمعلومات ووضع المبادئ والإجراءات التي تسمح له بالتدخل في الأسواق عند كل خلل طارئ لإدارة احتياطات الصرف؛
- مهما كان دور الصرف هاماً في عملية التدفقات النقدية ما بين المتعاملين اقتصادية إلا أنه سبب في عجز المؤسسات المحلية لذا يجب وضع استراتيجيات وأساليب لتغطية المخاطر الناجمة عنها؛
- دراسة وتطبيق آليات الصرف بشكل جيد للأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيراتها على السوق؛
- على بنك الجزائر أن يخضع عملياته إلى مكانزمات السوق حيث يغامر للحصول على هامش ربح أكبر؛
- يجب على الدولة انتهاج سياسة فعالة وصارمة في استيراد السلع والحد من الكماليات من الرقابة لإنقاص الإنفاق العام وزيادة الادخار وبالتالي تشجيع الاستثمار من خلال خلق احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة؛
- الاستفادة من مشاريع الشراكة الأوروبية وذلك بنقلها للتكنولوجيات الحديثة وتطبيقها في المجال الاقتصادي وكذا ضرورة استفادتها من القروض الأجنبية وتوظيفها في مشاريع تنموية؛
- العمل على إنشاء سوق بينية يتدخل فيها يوميا جميع البنوك، بما فيها الجزائر والمؤسسات المالية من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب باللغة العربية

1. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
2. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2009.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
4. جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2005.
6. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2010.
7. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
8. سي بول هالوود وآخرون، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية - 2007.
9. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظريات والسياسات -، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان - الأردن -، 2010.
10. شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، طبعة 2000.
11. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر.
14. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية مصر، 2000.
15. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

16. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
17. عبد السلام صفون عوض الله، سعر الصرف وأثره على اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة - مصر، -، 2000.
18. متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
19. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
20. محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية، منشورات جامعة حلب، 1977.
21. محمد عبد الرزاق الحنصلي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
22. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية مصر، 2000.
23. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية (أوراق المؤسسات)، دار النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
24. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
25. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
26. وسيم محمد الحداد وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

II. المذكرات:

1. أودينة يسرى، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2012-2013.
2. إيمان بن شعبان، إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2012-2013.

3. خليف هناء وآخرون، تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي يحيى فارس، 2007-2008.
4. سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008-2009.
5. شرقي سارة، تغيرات سعر الصرف وتأثيره على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي ميله، 2013-2014.
6. شريف بودري، تقلبات أسعار الصرف -الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
7. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2009.
8. علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على اقتصاد الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
9. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
10. كتاب سعيد وآخرون، المحددات التنظيمية لسلوك الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مذكرة مكمل لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي ميله، 2012-2013.
11. كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005-2006.
12. كندة البيطار، إدارة المخاطر المعرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009-2010.
13. مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011-2012.
14. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

15. مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
16. منية خرياش، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012.

III. المجالات:

1. عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999.

IV. الملتقيات:

1. بن واضح هاشمي وآخرون، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
2. عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جمعية الزيتون الأردنية، الأردن، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية.
- V. المواقع الإلكترونية:

1. www.Badr.ne

2. www.fx-dz.com

3. HTTP://download.mkzy.com/do.php

4. <http://ws-succesful.blogspot.com/2011-11-01.archive.html>

فائمة الملائق

Classement en crédit documentaire

صناعات صناعية Solution Packaging
VARIETES INDUSTRIELLES



الملحق رقم (01) - التصفية الأولية للملف

SOL
Cheq
Transaction

FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014
DATE : 2 decembre 2014

DESIGNATION	QUANTITE/KG	PRIX/KG EN €	MONTANT TOTAL (EUR)
* QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE Pet 12 µ + Alu. 7 µ + Papier 45 gr + Pe 60 µ * NGP : 76072010 * PRIX : DEPART USINE Tunis- Tunisie * QUANTITE ET MONTANT TOTAL +/- 10 % * PAIEMENT : LETTRE DE CREDIT PAYABLE A VUE SUR TOUS BANQUES TUNISIENNE DU PREMIER ORDRE * EXPEDITION PAR ROUTE MARCHANDISE D'ORIGINE TUNISIENNE	2.000	5.50	11 000.00 €
MONTANT TOTAL DEPART USINE :			11 000.00 €

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : ONZE MILLES EUR

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT	AGENCE MILA 834
DOMICILE	
43 04 2014 4 70 00019 EUR	
MILA LE.	26/12/2014

VARIETES INDUSTRIELLES sarl
Siège 4 Rue Méchain 1008 Tunis
Usine 2 Rue Monastir 2080 Mghira
Tél.: 79 408 330 - Fax: 79 408 325

ARL au capital de 1.350.000 Dinars
dd. Head Office: 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA
dd. Factory: Z.I. Mghira 2 lot N° 100 - 2082 Fouchana

Tél.: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339
79 408 324 - Fax: +216 79 408 325
E-mail: info@vi.com.tn / alimpack@gnet.tn

BANK: Amen Bank Agence siège
RIB: 07 807 008 110110395 8 47
IBAN: TN5907807008110110395847

Code TVA: 012919FAM000
R.C.: B127581998
C.D.: 123.931H

Solution Packaging

الملاحق رقم (02) : تعليمات فتح الاعتماد:

V **مجموعة صناعات** Solution Packaging
VARIETES INDUSTRIELLES

INSTRUCTIONS D'OUVERTURE DE LETTRE DE CREDIT

40A / FORME DE LETTRE DE CREDIT

IRREVOCABLE ET CONFIRMEE PAR BANQUE TUNISIENNE DE PREMIER ORDRE PAYABLE A VUE

50 / DONNEUR D'ORDRE

EURL AMAMRA CHIC MAGISTIQUE

CITE 208 LOT MAGHLAOUI 66 CHELGHOU M L'AID - W - MILA

ALGER - ALGERIE

59/ BENEFICIAIRE

VARIETS INDUSTRIELLES SARL

04, RUE MECHAIN 1008 TUNIS- TUNISIE

32B / CODE DEVISE ET MONTANT

(EURO) 11.000,00 €

39A / POURCENTAGE TOLERANCE MNT CREDIT

QUANTITE ET MONTANT +/- 10%

31D / DATE D'EXPIRATION

21.02.2015

44C / ULTIME DATE D'EXPEDITION

31.01.2015

CHARGES

EN TUNISIE : A LA CHARGE DU BENEFICIAIRE

HORS TUNISIE : A LA CHARGE DE L'ORDONNATEUR

48 / DELAIS DE PRESENTATION DES DOCUMENTS

21 JOURS DATE D'EXPEDITION

43P / LIVRAISON PARTIELLE

NON AUTORISEE

الملحق رقم (03) تابع المستندات فتح الإيتماد

45A / DESCRIPTION DE LA MARCHANDISE

QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE

(PET 12 μ + ALU 7 μ + PAPIER 45 GR + PE 60 μ)

TERME DE VENTE : EXW TUNIS-TUNISIE

46A / DOCUMENTS

DOCUMENTS A ADDRESSER A LA BANQUE :

- FACTURES COMMERCIALES ORIGINALES SIGNEES ET CACHETEES 06 EXEMPLAIRES
- NOTE DE POIDS ET COLISAGE : 02 EXEMPLAIRES .
- CERTIFICAT D'ORIGINE ORIGINAL EN LANGUE ARABE .
- ORIGINAL DE LA LETTRE DE TRANSPORT ROUTIERE

الملحق رقم (4) : شئ طلب الاعتقاد المستندي او البنكي

Formulaire demande d'ouverture de crédit documentaire	
Cadre réservé au client	
	Nom de l'agence bancaire de domiciliation : BADR MILA 834
1	DONNEUR D'ORDRE : CHIC AMARA CHIC MAGISTIQUE 208 rue Meghoubi n° 06 Chelghoum l'aid w Mila - Algérie Tel : +213 550 51 279 E-Mail : chic_magic@live.fr Nif:
2	BENEFICIAIRE: VARIETES INDUSTRIELLES SARL -Tunisi 04, Rue Mechain 1008 -Tunis -Tunisie Tel : +216 79 408 330 E-mail : info@vi.com.tn
3	MONTANT ET DEVISE : 11.000,00 EUR (Onze mille euros) SPECIFICATION DU MONTANT : (X) Maximum () Environ
4	FORME DU CREDIT : (X) Irrévocable () Transférable
5	INSTRUCTIONS DE CONFIRMATION : () sans confirmation (X) avec confirmation
6	DATE DE VALIDITE : 21/02/2015 LIEU DE VALIDITE : Tunisie
7	CREDIT REALISABLE AUPRES : Amen Bank Agence Siège SWIFT No : IBAN No : TN59 0780 7008 1101 1039 5847 Par paiement (X) a vue () différé a jours
8	EXPEDITIONS PARTIELLES : () autorisées (X) interdites () autres
9	TRANSBORDEMENTS : () autorisés (X) interdits
10	(X)EMBARQUEMENT () EXPEDITION () PRISE EN CHARGE PAR () bateau () avion (X) camion () chemin de fer CONDITIONS DE LIVRAISON : () FOB (X) EXW () CFR () FCA () CPT AUTRES : LIEU : Chelghoum l'aid W. MILA AU PLUS TARD LE : 31/01/2015 de : Tunis à destination de : Chelghoum l'aid MILA
11	DESCRIPTION DES MARCHANDISES/SERVICES : QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE Facture pro-format N° : 02-12/2014 Du : 02.12.2014
12	DOCUMENTS D'EXPEDITION REQUIS : 06 Factures commercial originales signees et cachetées - 02 Original de la letter de transport routiere etablie a l'ordre de la BADR banque - 02 Note de poids et colisage -Certificat d'origine original en langue arabe.
13	PERIODE DE PRESENTATION DES DOCUMENTS : (X) Dans les 21 jours après la date d'expédition mais pendant la période de validité du crédit. *A défaut d'indication le délai est fixé à 21 jours maximum

الملاحق رقم (05) - تابع لشئ طلب إلى اعتماد المستندي .

14	ASSURANCE COUVERTE PAR: <input checked="" type="checkbox"/> Ordonnateur <input type="checkbox"/> Fournisseur
15	AUTRES CONDITIONS:
16	INSTRUCTIONS SPECIALES DE L'ORDONNATEUR:
17	INSTRUCTIONS FRAIS ET COMMISSIONS:
	Nous dégageons la BADR de tous risques de change.
	Notre vous autorisons au titre de cette lettre de crédit à débiter notre compte N°
	Les marchandises sont affectées par nous a titre de gage et de nantissement a la bon fin de vos engagements dans le cadre de ce crédit documentaire.
	Ce crédit documentaire est soumis aux règles et usances uniformes publication 600 de la chambre de commerce internationale.
	Tarif douanier
	Signature de l'ordonnateur Date: 11/12/2014
	Nom prénom : AMMOUR Samir
Cadre réservé à l'agence de domiciliation	
A confirmer les informations suivantes, et faire suivre les documents réglementaires ci-dessous par courrier à la DGA/OI/DCE à l'adresse 01 rue Mustapha Bouhired, Alger :	
Document PREG : montant :	cours : date :
Ou /Ticket autorisation (AUT1) : montant, date de validité, nature de crédit	
Attestation de domiciliation de revente en l'état :	() oui () non
Attestation de domiciliation de prestation :	() oui () non
Autorisation pour importation produits réglementés :	() oui () non
Lettre d'engagement de non revente en l'état :	() oui () non

الملاحق رقم (06) : إشعار الخصم.

Cours Prog. = 111 (+3%)

Revl. Cours = 108,2340

بنك الجزائر للتجارة الخارجية
B.A.D.R

E MILA 834
RUE BENKARA 43000
ALGERIA

16 DECE 2014



MILA

* AVIS DE DEBIT *

OPERATION N°: C13-0569

CONFORMEMENT A VOS INSTRUCTIONS, NOUS DEBITONS VOTRE COMPTE DU MONTANT DE L'OPERATION SUIVANTE



* MONTANT DU DEBIT

1.221.000,00

* VOTRE NOUVEAU SOLDE *

1.088.905,90 OZD CREDI

DATE DE VALEUR : 15 12 2014

MOTIF : CONS.PROV. POUR CREDOC

الملحق رقم (04) = التحقق من صحة شهادة التجار الخارجية.

ASSOCIATION FIANCIERE MILA (S.A.)
SOCIETE EN LIQUIDATION

DATE : 15/12/2014

Groupe régional d'exploitation de rattachement : G.R.E MILA (833)

Agence de : A.L.E MILA (834)

Nom ou Raison social du client

Numéro de compte

Numéro de domiciliation : 43 04 03 2014 4 10 00019 EUR

Mode de paiement : CREDIT DOCUMENTAIRE

Type de réalisation :

à vue
 A échéance
 Référence de L'Auti

Montant de l'opération : 11.000,00 EUR

CV/ 1.221.000,00 DA

Montant de la PREG : 1.221.000,00 DA

Taux de la PREG : 100 %

Numéro « code opération » C13-0569

Noms et prénoms suivis des signatures habilitées :

- Le charge de l'opération
- Le responsable de l'étranger marchand
- Le directeur de l'agence

-L'original de cette attestation doit accompagner les formalités de transfert à transmettre
A la DGA/OI

- Copie à classer dans le dossier agence.

-Copie à conserver personnellement par chacun des signataires.



BADR
GRE MILA 055
ALE MILA 834

الملحق رقم (08): الإستزام

ENGAGEMENT

JE SOUSSIGNE MR [redacted].....représentant légale de la

SOCIETE..... [redacted]

DESIGNATION *Quadrupleplex Imprimé pour l'exportation*

RAISON SOCIAL..... [redacted]

ACTIVITE *Imprinte export d'emballages en toute matière*

ADRESSE *Cité 208 lot Maghreb Mila 834*

N° [redacted]

M'engage au nom de la société à destiner les produits importés exclusivement au besoin de l'exploitation de l'entreprise et de ce fait je m'interdis à revendre les produits en question en l'état

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et stockage de la société.

Fait à Mila *16/12/2014*

Cachet et signature

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		AGENCE MILA 834	
DOMICILE			
43	04	2014	410 00019 EUR
MILA LE <i>16/12/2014</i>			



agence domiciliataire :

34 : ALE MILA 834

numero Agreement : 43.04.03

الملحق رقم (04) ملف إعادة بيع ملف الوصين الإستيراد

* Avis d'ouverture d'un dossier de domiciliation Import *

Numero Client: [REDACTED]

Nom ou Raison sociale : [REDACTED]

Adresse : [REDACTED]

ROUACHED

- MILA

numero de la piece du client :

Date Piece : 04/01/2012

identifiant fiscal :

Date Identifiant : 04/01/2012

numero Facture : 02 12/2014

Date Facture : 02/12/2014

montant prevu :

10.000,00 EUR

contre valeur :

1.184.427,20 DA

Cours de change : 107,67

tarif douanier : 76072000

designation : quadri lex imprimes emballages

Pays de Provenance : TUNISIE

TN

Mode de transport: EXW

Pays d'Origine : TUNISIE

TN

fournisseur : varietes industrielles sarl

adresse fournisseur : siege rue mechin 1008 tunis

delais d'expedition : 45 jours

modalites de paiement : CREDOC IRREVOCABLE CONFIRME PAYABLE A VUE

www.badr.bank.dz

NUMERO DE DOMICILIATION : 430403.2014.4.10.00019.EUR

Date d'ouverture : 16/12/2014

بنك الافلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

الملحق رقم (10) : فاتورة الشاملة لتصفية الأولي للمنتج
 A GRENCE MILA 834

12/14-17 33:47

Server: pl-5281-000001

Instance Type and Transmission
 No. of Notification (Transmission) : 04 Original sent to SWIFT (ACH)
 Network/Delivery Status : Network ACH
 Priority/Delivery : Normal
 Message Input Reference : 1721141231BARDZALXXX1512934896

Message Header
 Swift Input
 Sender : BARDZALXXX
 BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL
 ALGIERS DT
 Receiver : BIATTNTT
 BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE
 TUNIS TN

MUR : KK

Message Text
 27: Sequence of Total : 1/1
 40A: Form of Documentary Credit : IRREVOCABLE
 20: Documentary Credit Number : 14 5003159
 31C: Date of Issue : 141231
 40E: Applicable Rules : UCPURR LATEST VERSION
 31E: Date and Place of Expiry : 150224 TUNISIE
 51A: Applicant Bank - FI BIC : /DGA-DI/EDDD
 BARDZAL
 BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL
 ALGIERS DT

50: Applicant
 [Redacted]

59: Beneficiary - Name & Address : /VARIETES INDUSTRIELLES SARL TUNISI
 04 RUE MECHAIN 1008-TUNIS TUNISIE
 TEL/21679408230

32B: Currency Code, Amount
 Currency : EUR (EURO)
 Amount : #11.000.#

39B: Maximum Credit Amount : NOT EXCEEDING

41A: Available With. By : - FI BIC
 BIATTNTT
 BANQUE INTERNATIONALE ARABE DE TUNISIE
 TUNIS TN

43P: Partial Shipments : BY PAYMENT
 INTERDIT

43T: Transshipment : INTERDITS

44A: Pl. of Taking in Chrg / of Receipt : TUNIS

44B: Pl. of Final Dest. / of Delivery : CHELGHOUH L'AYD MILA

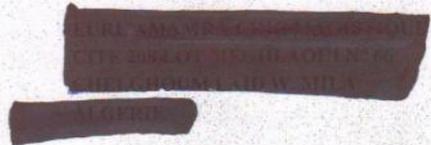
Reglement de finitif

التجهيز انجازية لملف

ALIMPAP Solution Packaging VARIETES INDUSTRIELLES



الملحق رقم (11) - التصفية النهائية للملف



FACTURE EXPORT N° 15580
DATE 27.01.2015

DESIGNATION	QTE/KG	PRIX/KG EN EUR	MONTANT TOTAL EN EUR
CONFORME A LA FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014 DU 02/12/2014			
QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE	2.000	5.50	11 000.00 €
* PRIX : DEPART USINE TUNIS-TUNISIE			
* COLISAGE : 3 PALETTES			
* POIDS TOTAL NET : 2.000 KG			
* POIDS TOTAL BRUT : 2.073 KG			
* PAIEMENT PAR : LETTRE DE CREDIT A VUE N° 14 5003169			
* EXPEDITION PAR ROUTE			
* ASSURANCE COUVERTE PAR L'ORDONNATEUR			
* FRONTIERE DE SORTIE : LAAYOUN			
* TAUX D'INTEGRATION : 49 %			
MARCHANDISE D'ORIGINE TUNISIENNE			
MONTANT TOTAL DEPART USINE TUNIS-TUNISIE			11 000.00 €
ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : ONZE MILLE EURO			

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AGENCE MILA 934
DOMICILE
43 04 03 / 2014 14 / 10 / 00019 / 1206
16/12/2014



NOUS CERTIFIONS QUE LA MARCHANDISE LIVREE OBJET DE CETTE FACTURE, EST DE TOUS POINTS DE VUE CONFORME A LA FACTURE PROFORMA N° 02-12/2014 DU 02/12/2014 EST CONFORME AUX NORMES EUROPEENNES EN VIGUEURS ET REpondent AUX SPECIFICATIONS EXIGES PAR L'IMPORTATEUR ALGERIEN.

VARIETES INDUSTRIELLES sarl
Siège 4 Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA
Usine 2 Pte. Mghira 2082 Fouchana
Tél. 79 408 330 - Fax: 79 408 325

SARL au capital de 1.350.000 Dinars
Add. Head Office : 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA
Add. Factory : Z.I. Mghira 2 lot N° 100 - 2082 Fouchana

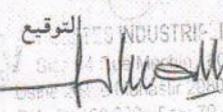
Tel: +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339
79 408 324 - Fax: +216 79 408 325
E-mail : info@vi.com.tn / alimpack@gnet.tn

BANK : Amen Bank Agence siège
RIB : 07 807 008 110110395 8 47
IBAN : TN5907807008110110395847

Code TVA : 012919FAM000
R.C.: 8127581998
C.D.: 123.931H

Solution Packaging

الملحق رقم (12) : شهادة منشأ

<p>000782 : رقم الشهادة 28 جانفي 2015 : تاريخ الشهادة</p>		<p>الجمهورية التونسية غرفة التجارة والصناعة لتونس</p>	
 <p>شهادة منشأ</p> 		<p>بموجب أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :</p>	
<p>1- المصدر وعنوانه كاملا : شركة منوعات صناعية نهج ميشان عدد 1008 4 تونس</p>		<p>2- المنتج وعنوانه كاملا : شركة منوعات صناعية نهج ميشان عدد 1008 4 تونس اعتماد بنقي رقم 145003169</p>	
<p>3- المستورد وعنوانه كاملا : اورل عمامرا شيك مجيستيك حي 208 مقسم مغاوي عدد 66 شلقوم العيد ولاية ميلا -الجزائر</p>		<p>4- بلد المنشأ : تونس</p>	
<p>5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى ؟ <input type="checkbox"/> نعم إسم الدولة : <input checked="" type="checkbox"/> لا</p>		<p>6- تفاصيل الشحن : تفصيل يسري</p>	
<p>7- ملاحظات لا شيء</p>		<p>8- وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد ونوع وأرقام الطرود : 3 لوحات مركب ورقى للتغليف</p>	
<p>9- الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (القياسات): مكي 2.073 (كغ) 15580 2015/01/27</p>		<p>10- رقم وتساريف القساتورة (الفواتير): 15580 2015/01/27</p>	
<p>11- إقرار وتعهد المصدر : أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط والمعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ.</p> <p>المكان : تونس التاريخ : 2015 01 27</p> <p>التوقيع : </p>		<p>12- توقيع الخاتم المصدرة للشهادة : التوقيع : الخاتم : التاريخ : 28 جانفي 2015</p>	
<p>13- تصديق الجهة الحكومية المختصة :</p>		<p>14- تاريخ : 28 جانفي 2015</p>	

الملحوظ رقم (13) : ملك حظرات العزرن والتعبئة والتعليق

NOTES DE POIDS ET COLISAGE

FACTURE / EXPORT N° 15580 DU 27.01.2015

CLIENT : **[REDACTED]**
[REDACTED]
[REDACTED]

NUMERO L/C : 14 5003169

DESIGNATION	NB. PLTS	NB. BOBINES	POIDS T/NET	POIDS T/BRUT
QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE	1	48	759	782.5
	1	48	755	778.5
	1	31	486	512
TOTAL	3	127	2.000 Kg	2:073 Kg

VARIETES INDUSTRIELLES s.a.r.l.
 Siège : 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIE
 Usine 2 et 3 : Mghira 2082 Fouchana
 Tél. : 79 40 3 330 - Fax : 79 408 325

SARL au capital de 1.350.000 Dinars
 Add. Head Office : 4, Rue Méchain - 1008 Tunis - TUNISIA
 Add. Factory : Z.I. Mghira 2 lot N° 100 - 2082 Fouchana

Tel. +216 79 408 330 - 79 408 329 - 79 408 339
 79 408 324 - Fax : +216 79 408 325
 E-mail : info@vi.com.tn / alimpack@gnet.tn

BANK : Amen Bank Agence siège
 RIB : 07 807 008 110110395 8 47
 IBAN : TNS907807008110110395847

Code TVA : 012919FAM000
 R.C. : B127581998
 C.D. : 123.931H

المسحوق رقم (14) : سفها دة مطاوعة

TUNIS,
LE 29 JANVIER 2015

CERTIFICAT DE CONFORMITE

L/C REF. 14 5003169

NOUS CERTIFIONS PAR LA PRESENTE QUE LE PRODUIT « QUADRI-PLEX IMPRIMES
POUR EMBALLAGE » OBJET DE NOTRE FACTURE N° 15580 DU 27.01.2015 FABRIQUES
PAR NOUS MEME, EST CONFORME AUX NORMES EUROPEENNES EN VIGUEURS ET
REPENDENT AUX SPECIFICATIONS EXIGEEES PAR L'IMPORTATEUR ALGERIEN.

Sec. Commercial

الملحق رقم (15) : بطاقة التحويل البنكي

Banque de l'Agriculture et du
Développement Rural

Agence :

Téléphone :

Télécopie :

جيلة (834)
03957.82.21

ميدا Le: 01/02/2015

Destinataire (*)
COMPAGNIE
EURL - E.L. Boukame
ou les services :

Bon de Cession Bancaire
(de Marchandises)

التفويض البنكي

Nos réf: Crédit Documentaire N°145003169

Messieurs,

Nous vous prions de bien vouloir, sous notre garantie et responsabilité, délivrer à l'importateur désigné ci-dessous les marchandises caractérisées comme ci-après, voyageant en notre nom :

Marchandises :

Désignation	700000 PLEX imprimés pour emballage
Nombre de colis	03 palettes
Poids brute	2075 Kg

Voyageant par

<input checked="" type="checkbox"/> Avion	LTA	N°	/	Du: / /
<input type="checkbox"/> Courrier express	Récépissé	N°	/	Du: / /
Lettre de transport routier N°			/	Nu 29/09/2015
-Avis d'arrivée			N°	/

Facture N°FACT15580 Du 27/01/2015 Montant de 11000,00 EURO

Importateur :	EURL AMARA CHIC Magistrophe Jila
---------------	-------------------------------------

Veuillez agréer, Messieurs, nos salutations distinguées.

(*) Le Transporteur ou son Représentant, l'opérateur de Courrier Express.

Signature autorisée
LEKEHAL MSUNIR
Superviseur
FRONT - OFFICIER





Eurl El-Bouteina Multiservices

Commissionnaire de fret

Adr: Cité 560 logts, Bloc 13, N°19/20 Boukhadra O3-El Bpuni/ANNABA
 R/C : 06 B 0364280-00/23 - NIS : 000623059006645
 ART : 23051199051

Tunis le, 29.01.2015

الملاحق رقم (15) : بيان نقل البضاعة

LETTRE DE TRANSPORT ROUTIER

Expéditeur : VARIETES INDUSTRIELLES SARL TUNISIE 4 Rue Mechain 1008 Tunis -Tunisie / Tel 21679408330	Destinataire : A L'ORDRE DE : BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL Mila - Algerie
Notify : [REDACTED]	Identification du moyen de transport Chauffeur: [REDACTED] Passeport n : [REDACTED] Matricule Camion [REDACTED]

Nature de la marchandise :

Facture Export n° 15586 du 27.01.2015
 * QUADRI-PLEX IMPRIMES POUR EMBALLAGE
 (Pet 12μ+ Alu. 7μ + Papier 45 gr+ PE 60μ)
 * Colisage : 3 Palettes Soit :
 - Palette n° 1 Contenant 48 Bobines
 - Palette n° 2 Contenant 48 Bobines
 - Palette n° 3 Contenant 31 Bobines
 * Poids Total Net : 2.000 Kg
 * Poids Total Brut : 2.073 Kg
 * Numéro LC : 14 5003169

FRET PAYABLE A DESTINATION

Date et lieu de prise en charge de la marchandise : Tunis, le 29.01.2015		Lieu de la livraison de la marchandise : CHELGHOU M LAID MILA ALGERIE	
Signature Expéditeur	Signature Chauffeur	Signature Transporteur	Visa Douane Algérienne
VARIETES INDUSTRIELLES SARL Siège 4 Rue Mechain 1008 Tunis Usine 2 Rue Monastir 2080 Mahira Tél: 79 408 330 - Fax: 79 408 325	[REDACTED]	[REDACTED]	[REDACTED]

المندوبون: أ. شحات الوصف
المدعى: السيد النجدي كاتينا

* D * A * I

DIV. INTERNATIONALE
1 RUE MUSTAPHA BOUHREED ALGER

LUN 2 MARS 2015

AGENCE BADR MILA "834"
15, RUE BENKARRA
43000 MILA
M - DE MILA

AVIS DE DEBIT LIAISON SIEGES

OPERATION N° L53-0165

N-CONTROLE = ZE150Z*UN0402J

VEUILLEZ A L'AIDE DU PRESENT AVIS-CREDITER NOTRE COMPTE DE LIAISON DU MONTANT DE L'OPERATION

NO DE COMPTE CLIENT :

145003169

NO DU DOSSIER :

BSE 16 02 15

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
Direction des Opérations Financières
Sous Direction des Opérations avec l'Etranger
P. J.: FORMULE 4 + COPIE SWIFT
POUR APUREMENT

MONTANT TRANSFERT EN DEVISES : 11.000,00 EUR
AU COURS DE : 107,0885

CONTRE VALEUR EN DZD : 1.177.973,50 DZD

COMMISSION DE TRANSFERT : 2.944,93 DZD

TAXE SUR COMMISSION : 20,64 DZD

COMMISSION BANQUE D'ALGERIE : 1.177,97 DZD

1010165
DATE DE VALEUR : 19 02 2015

A PORTER AU DEBIT DU CLIENT :
1.182.597,04 DZD

Signature

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES

تُعْتَبِرُونَ اللَّهَ